الإخوان المسلمون

في الأردن 1945-1997

دراسة حالة

الدكتور
قاسم جميل الثبيتات



الإخوان المسلمون

في الأردن (1945 - 1997)

الإخوان المسلمون
في الأردن (1945 - 1997)

- دراسة حالة -

الدكتور
قاسم جميل الثبيتات

الطبعة الأولى: 1430هـ - 2009م



دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2008 / 12 /4099)

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى



الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري
تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+
موبايل: 5525494 79 962+ ص. ب 712577 عمان
E-Mail: dar_konoz@yahoo.com

ردمك: ISBN: 978 9957 74 013 9

الفهرس

الفصل الأول

قدرة الإخوان المسلمين على التكيف

الفصل الثاني

استقلال جماعة الإخوان المسلمين

الفصل الثالث

التعقد التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين

الفصل الرابع

تجانس جماعة الإخوان المسلمين

المقدمة: أهمية الدراسة

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أهم تنظيم إسلامي سياسي في الأردن، حيث تأسست الجماعة عام 1946م كامتداد للجماعة الأم في مصر، ولاتزال تمارس عملها بالدعوة وتطبيق الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى ممارسة عملها السياسي من خلال الاشتراك في السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتبرز أهمية الدراسة في تحديد دور جماعة الإخوان المسلمين في الحياة العامة في الأردن ودراسة خصائصها البنيوية التي قد تساعدها على تطوير أدائها. كما أن الجماعة ظلت تمارس دورها الذي أنشئت من أجله بالإضافة إلى ممارسة دور سياسي فعال في الأردن. كما أن الدور الذي لعبه الإخوان المسلمين تمثل بالانخراط بأدوار سياسية، فالجماعة لاتؤمن بالابتعاد عن الشأن السياسي، كما أنها تؤدي أدوار اجتماعية، واقتصادية، وتطوعية تمثلت في إنشائها للمدارس والمعاهد والجامعات بالإضافة إلى المستشفيات والدخول في القطاع الاقتصادي بشكل فاعل، لأن المال يعتبر من مصادر القوة لأي تنظيم يسعى إلى تنفيذ أجندته في مختلف المجالات. وتظهر الدراسة أهمية تجربة الإخوان المسلمين إذا ما قورنت بتجارب الأحزاب السياسية الأخرى على الساحة الأردنية، أو بالجماعات الإسلامية العاملة في العالمين العربي والإسلامي التي غالبا ما واجهت صعوبات في عملها وتكيفها مع الأنظمة السياسية، كما أن طول فترة التعايش مابين حركة الإخوان المسلمين والنظام

السياسي تجعل من الدراسة على جانب كبير من الأهمية، خاصة وقد شهدت الجماعة في أقطار عربية أخرى حالة من الطلاق الدائم، خصوصا بعد الأحداث الدامية التي واجهتها الحركة مع أنظمة سياسية عربية كثيرة، كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال الفترة الزمنية الطويلة من التعايش، وكيف استطاعت الجماعة السير في مسار مستقر يغلب علية التعايش السلمي مع النظام، وكيف عززت دورها من خلال اهتمامها وعملها الجاد في مجال العمل الإجتماعي والدعوة إلى العمل السياسي منذ نشأتها، حتى تمكنت من استثمار ذلك في الإنتخابات النيابية في الأردن في تشرين ثاني عام 1989، عندما حققت فوزا كبيرا بحصولها على 29% من مقاعد مجلس النواب، كما أن هذه الدراسة قد تساهم في فهم متبادل بين النظام السياسي وقيادة الجماعة يؤدي إلى مزيد من فرص الممارسة السياسية السلمية التي تحافظ على استقرار المجتمع والدولة الأردنية، والكشف عن الاسباب والحقائق التي قد تؤدي إلى حدوث بعض الممارسات غير السلمية التي قد تؤثر سلبا على المجتمع والدولة بشكل عام، وهذا بدوره يؤدي إلى تقديم نموذج لكيفية تعاملها مع الأنظمة وإعطائها مزيدا من القدرة للتكيف معها لتتجنب الاصطدام والعنف وعدم الاستقرار، وبناء على ما تقدم تحاول الدراسة الكشف عن مدى تأثير جماعة الإخوان المسلمين في الحياة السياسية في الأردن علما بأن الجماعة أنشئت وظلت تعمل وفق قانون (الجمعيات الخيرية) وهذا ما جعلها بمنأى عن قرار حظر الأحزاب السياسية في عام 1957، فبقيت الجماعة تعمل بانفراد وبشكل علني مستفيدة من ذلك القرار، ومارست عملها بصورة أقرب إلى الحزب السياسي.

تغطي هذه الدراسة الفترة من عام 1945 إلى عام 1997 وذلك لتوضيح الصورة بأكملها عن مسيرة الجماعة فيما يتعلق بخصائصها المؤسسية

وتوضيح المزيد عن قدرة الإخوان المسلمين على التعايش السلمي خلال ستة عقود مضت من عمر الجماعة مع النظام السياسي وقد اتبعنا في هذه الدراسة منهج التحليل المؤسسي الجديد الذي ينظر إلى النظام السياسي على أنه مرادف لنظام الحكم أو مجموعة المؤسسات التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة وطبيعتها كما يحددها الدستور، وماقدمه صموئيل هنتنجتون في مجال التحليل المؤسسي، أكثر ملاءمة لدراسة (حالة الإخوان المسلمين) حيث توجد إمكانية لتطويع ما قدمه بصورة تتناسب وحالة الدراسة مع بعض الإستثناءات الجزئية البسيطة، لذلك اعتمدت الدراسة على ما قدمه صموئيل من خلال مجموعة المؤشرات التالية[1]

1 – القدرة على التكيف مقابل الجمود

2 – الاستقلال مقابل التبعية

3- التعقد مقابل البساطة

4- التجانس مقابل التفكك

واستنادا لذلك فان الدراسة تأخذ بالمعنى التالي للخصائص المؤسسية :

1. القدرة على التكيف مقابل الجمود

يقصد به قدرة الجماعة على الاستمرار والتفاعل مع المتغيرات المحيطة بها من خلال التكيف العقائدي، والتكيف الوظيفي والتكيف القيادي .

---

(1) Sammuel Huntington ,Political Order In Changing Societies, New Haven: Yale University Press,1968,P.12

أ- التكيف العقائدي

يقصد بذلك قدرة الجماعة على تكييف عقيدتها، التي تنطلق منها للتعامل مع المتغيرات وإذا كان المطلوب قدرا من التكيف العقائدي حتى لا تبقى في دائرة الجمود فإن استمرار التغير في عقيدة الجماعة يعرضها للخطر. والملاحظ على جماعة الإخوان المسلمين، أنها استمدت عقيدتها بالإضافة إلى القرآن والسنة، من أفكار ورؤى حسن البنا التي شكلت أفكاره المرجعية الأساس بالنسبة للجماعة على الرغم من مرور ما يقارب 60 عاما على اغتياله.

ب- التكيف الوظيفي

يقصد بذلك قدرة الجماعة على تكييف وظيفتها بما يتناسب مع المتغيرات على الساحة السياسية، لقد نشأت جماعة الإخوان المسلمين حتى تقوم بدور يمكنها من تطبيق الشريعة والعودة إلى نظام الإسلام الشامل، ويمكن قياس قدرة الجماعة على التكيف الوظيفي من خلال قيام الجماعة بأداء وظائف متعددة تقصد منها الإصلاح التدريجي في المجتمع، من وجهة نظرها، حيث قامت بوظائف اجتماعية وسياسية واقتصادية بالإضافة إلى دعوتها إلى تطبيق الشريعة في كل مناحي الحياة.

جـ - التكيف القيادي

يقصد به قدرة الإخوان على تجديد أعضاء قيادتها، فعندما يبقى الزعماء المؤسسين مسيطرين لمدة طويلة تكون القدرة على التكيف القيادي مشكوكا فيها، وعلى العكس كلما استطاعت الجماعة إحلال مجموعة جديدة كان ذلك دليلا على التكيف القيادي، وخلال الفترة الماضية ومنذ تأسيس الجماعة في الأردن شهدت الجماعة تعاقب أربع قيادات على مستوى المراقب العام، أطولها كان تولي عبدالرحمن خليفة موقع المراقب العام لمدة

40 عام، أما مجلس الشورى فيتم انتخابه كل أربع سنوات وفقا للنظام الأساسي للجماعة.

2. الاستقلال مقابل التبعية

يقصد به أن لا تكون الجماعة خاضعة إلى حد ما لغيرها من القوى السياسية وغير السياسية ويمكن قياس درجة استقلال الجماعة من خلال المؤشرات التالية :

أ- الاستقلال المالي: يقصد بالاستقلال المالي أنه كلما كانت مصادر التمويل لاتعتمد على تمويل خارجي كانت أكثر استقلالا مما يمكنها من اتخاذ مواقف أكثر استقلالا عن الحكومة، أو عن أي جهة أخرى.

ب-علاقة الجماعة مع مؤسسات النظام السياسي وأثر ذلك على اتخاذها القرار السياسي وذلك من خلال قياس علاقتها، بمؤسسة العرش- السلطة التنفيذية- السلطة التشريعية - الأحزاب السياسية.

جـ- مدى تأثر الجماعة بهيئات المجتمع المدني، النقابات، اتحادات الطلبة، البلديات، وذلك يتم من خلال طبيعة العلاقة مع تلك المؤسسات، وأثر ذلك على قرارات وتوجهات الجماعة، فكلما كان لتلك المؤسسات أثر على توجهاتها السياسية كانت أقل استقلالا والعكس صحيح.

3- التعقد التنظيمي - مقابل البساطة والضعف التنظيمي

ويقصد بالتعقد التنظيمي: تعدد وحدات الجماعة التنظيمية (مجلس شورى، المكتب التنفيذي، الشعب) وطبيعة العلاقة بينهما وكيفية اتخاذ القرار، وكلما زاد عدد الشعب أو الوحدات التابعة للجماعة وتوزعها الجغرافي

أي انتشارها فإن ذلك يعني قدرة أكبر في التعقد التنظيمي وذلك يؤدي إلى قدرة الجماعة على تفعيل دورها وامتداده على ساحة الأردن.

4- التجانس مقابل التفكك

ويقصد بذلك وجود حد أدنى من الإتفاق بين القيادات الرئيسة على ضوابط قيام التنظيم بوظائفه، ووجود آليات يتم من خلالها حل المنازعات التي تثار في إطار هذه الضوابط، ويشمل ذلك جميع الأعضاء الذين يعملون ضمن الجماعة، والإنقسام نوعان: أولهما انقسام عقائدي يكون حول قضية جوهرية تمس عقيدة الجماعة، ويعد الخلاف حول هذة القضية ظاهرة طبيعية. والثاني انقسام شخصي و يكون راجعاً إلى خلافات على المناصب، ولا يعبر عن اختلافات عميقة ويعتبر دليلا على ضعف التجانس.

النشأة التاريخية لجماعة الإخوان المسلمين

للحديث عن الجماعة في الأردن لا بد من الإشارة إلى بدايات الجماعة مما يقودنا للحديث عن نشأة الجماعة الأم في مصر في إطار توضيح تاريخ الجماعة في الأردن.

نشأة الجماعة في مصر

لقد برزت فكرة جماعة الإخوان المسلمين بعد مرور أربعة أعوام من القضاء على الخلافة الإسلامية، وعلى أثر تعرض المجتمع المصري للضغوط النفسية والإقتصادية والإجتماعية، والسياسية ونتيجة للاستعمار الإنجليزي أسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين في مصر[1].

حيث بدأ العمل في وقت مبكر من عمره مع مجموعة من الطلبة، فشكلوا جماعة سميت (جماعة النهي عن المنكر) تمثل هدفها الأساسي في التأثير بشكل أعمق على حياة المدينة، ومن بين نشاطاتها كتابة الخطابات السرية (التهديد) إلى من يمارسون حياتهم بصورة تتعارض مع الإسلام[2].

---

(1) ريتشارد ميتشل، الإخوان المسلمون: ترجمة عبد السلام رضوان. القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 1977، ص17.

(2) أنظر السيد يوسف، الإخوان المسلمون هل هي صحوة إسلامية؟ ج1، حسن البنا وبناء التنظيم، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ص21.

ولد الإمام حسن البنا في قرية المحمودية التابعة لمحافظة البحيرة في سنة 1906م، وكان والده يعمل بمهنة إصلاح الساعات وكان إماما وخطيبا لمسجد القرية وكان يقسم وقته بين الدراسة وإصلاح الساعات ......

كانت نشأة البنا الأولى في جو أسري ديني محافظ جعلته يتشرب المعارف الدينية وهو في سن مبكر فتولد لديه حب للعبادة والقرآن، بالإضافة إلى تعليمه مهنة إصلاح الساعات، وهذا ما أثر بداية في شخصية البنا، كما أن معلمه الشيخ محمود زهران من الذين تركوا أعمق الأثر في تطور شخصية حسن البنا[1]، وفي مرحلة الدراسة الإعدادية، أسس أحد الأساتذة (جمعية الأخلاق الأدبية) وتم انتخاب حسن البنا رئيسا لها ومن لوائحها أن من شتم أخاه يغرم مليما واحدا إلى أن تصل العقوبة إلى قرشين، ومن لم ينفذ يقاطعه زملاؤه حتى ينفذ، وينفق ما يجمع على وجوه الخير. وخلال هذة الفترة المبكرة من حياتة انخرط في نشاط الطريقة الحصافية (فرقة صوفية) حوالي عشرين عاما بعد أن تأثر بشيخ الحصافية الأول الشيخ حسين الحصافي، وبكتاب (المنهل الصافي في مناقب حسين الحصافي) وقد صادف هذا الإعجاب في فترة مؤثرة في بناء الشخصية، وهذا الجانب من التصوف تأثر به البنا، واستخدمه كأسلوب في التربية والتكوين داخل جماعة الإخوان المسلمين، وكان رغم انشغاله بالتصوف يعتقد أن الخدمة الوطنية جهاد حيث كان يقوم بدور بارز في الحركات الوطنية، وفيما بعد وصف البنا جماعة الإخوان المسلمين بأنها في حقيقتها حركة صوفية، ويرى بأن الطرق الصوفية لعبت دورا في نشر الإسلام في كثير من البلدان، وكان البنا يميل إلى الجمعيات والإنتساب إليها وتشكيلها حيث ترأس جمعية الإخوان الأدبية في المدرسة الإعدادية وألف جمعية (جمعية منع المحرمات الأدبية) مع مجموعة من

---

(1) انظر ميتشل، ص 16.

الطلبة ثم أسس (الجمعية الحصافية الخيرية) وكان سكرتيرا لها، واشترك في عضوية جمعية مكارم الأخلاق[1].

وفي عام 1923 التحق الإمام حسن البنا بعد تردد لم يطل بدار العلوم بالقاهرة، وخلال تلك الفترة كانت معالم التكوين العقلي والعاطفي آخذة في التبلور وقد تزامن وصول حسن البنا إلى القاهرة مع فترة الغليان الفكري والسياسي، ومن خلال تفكيره بما يحدث من حوله استطاع أن يميز المشكلات الأكثر خطورة من وجهة نظره حيث الصراع بين الأحزاب المصرية والهجمات التي تشن على التراث وعلى السلف الصالح، بالإضافة إلى الأحداث في تركيا التي أنهت دولة الخلافة[2]، وفي عام 1927 تخرج حسن البنا من دار العلوم وعمره 21 عاما، وتم تعيينه في إحدى مدارس الحكومة الإبتدائية في مدينة الإسماعيلية مدرسا لمادة اللغة العربية، وظل يعمل في حقل التدريس حتى عام 1946 حيث قدم استقالته بعد 19 عاما من التدريس، وخلال تلك الفترة استطاع البنا مع من حوله من الإخوان أن يتعرفوا على أهم العناصر المؤثرة في المجتمع المصري عموما ومجتمع الإسماعيلية خصوصا، والتي حددها بأربعة عناصر هي: العلماء، ومشايخ الطرق، والأعيان، ورواد الأندية. وحتى لا تشكل هذه العناصر عائقا أمام طريق الدعوة عملوا جاهدين على استقطاب هذه العناصر أو على الأقل تحييدها، وقد نجحوا في ذلك[3].

---

(1) اسحق الفرحان (مواقف وآراء سياسية)، 1997، عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

(2) ميتشل، مصدر سابق، ص22.

(3) خالد الشقران، الدور السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن 1989- 1995، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة آل البيت، الأردن، 1997، ص17.

تأسيس جماعة الإخوان المسلمين

جاءت معظم الظروف التي مرت بها المنطقة ومصر في تلك الفترة محركة للعمل الوطني ومن هذه الظروف الهجمة الغربية الاستعمارية على الوطن العربي، ومن هذه الظروف الأثر المباشر على المجتمع المصري نتيجة الاتصال بالغرب وانتشار مدارس التبشير، وإلغاء الخلافة الإسلامية لم يكن بمعزل عن تلك الظروف، التي جاءت نتيجة قيام الدولة العلمانية في تركيا على يد كمال أتاتورك ونتيجة لانتشار الفاشية في أوروبا والخوف من الشيوعية ومجمل هذه الظروف قد حركت المشاعر الوطنية وأججت المشاعر الدينية، وكان حسن البنا شاهد عصره على هذه الأوضاع وقد بدأ العمل بعد تخرجه من دار العلوم مع مجموعة من المخلصين لفكرة الإخوان المسلمين لإيجاد مؤسسة فاعلة تقاوم الأجنبي المحتل وإحياء الروح الوطنية وإعادة روح الإسلام في المجتمع. وفي الوقت الذي ركز فيه اهتمامه على البيئة الجديدة في الإسماعيلية، لم ينس القاهرة فبقي على اتصال مع الجماعات الإسلامية فيها ومع أصدقائه الذين نذروا أنفسهم لخدمة رسالة الإسلام. وفي تلك الأجواء التي عاشها حسن البنا كان التشكيل الأول للإخوان المسلمين في ذي القعدة سنة 1347 هجرية — مارس 1928 من ستة من الأعضاء وهم من العمال والحرفيين الذين تأثروا به وأحسوا بالأوضاع المحيطة وما بها من ذل، وقد حملوا البنا في ذلك الاجتماع التبعة لإعباء القيادة ليبرؤوا من التبعة بين يدي الله[1].

وكان رد الفعل لدى حسن البنا وأصدقائه الذين يتفقون معه إزاء الوضع القائم حيث يقول "الله وحده يعلم كم أمضينا من ليال للبحث في حال الأمة

---

(1) سيد يوسف — الإخوان المسلمون هل هي صحوة إسلامية الجزء الأول، حسن البنا وبناء التنظيم. الطبعة الأولى، القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات 1994، ص 21. انظر ميتشل، ص 24 — 25 ..

نحلل العلة ونفكر في وسائل العلاج الممكنة، ولقد بلغ بنا القلق درجة وصلنا معها إلى حد البكاء"، وكان قد انضم إلى جمعية مكارم الأخلاق الإسلامية وكان يرى بأن هكذا عمل لا يمكن أن يكون كافيا لسد الفجوة التي رأى أنها تفصل بين المسلمين وبين الإسلام، حيث عمل على تنظيم مجموعة من طلبة جامعة الأزهر ودار العلوم الذين لديهم الرغبة بمهمة (الوعظ والإرشاد) حيث قدم هؤلاء خدماتهم في المساجد والتجمعات الشعبية وقد ثبت نجاح هذه الأعمال فيما بعد حيث تم إرسال عدد من الطلاب بعد تدريبهم لنشر فكرة جماعة الإخوان المسلمين[1] ...

ويقول حسن البنا: "فيما أذكر زارني في المنزل أولئك الأخوة الستة حافظ عبد الحميد (نجار)، أحمد الحصري (حلاق)، فؤاد إبراهيم (مكوجي)، عبد الرحمن حسب الله (سائق)، إسماعيل عز (جنايني)، وزكي المغربي (عجلاتي) وهم من الذين تأثروا بالدروس والمحاضرات التي كنت ألقيها وجلسوا يتحدثون إلي، وفي صوتهم قوة وفي عيونهم بريق وعلى وجوههم معنى الإيمان والعزم قالوا: "سمعنا ووعينا وتأثرنا ولا ندري ما الطريقة العملية إلى عزة الإسلام وخير المسلمين ولقد سئمنا هذه الحياة حياة الذلة والقيود وما أنت ترى أن العرب والمسلمين في هذا البلد لا حظ لهم من منزلة أو كرامة وأنهم لا يعدون مرتبة الإجراء التابعيين لهؤلاء الأجانب، ونحن لا نملك إلا هذه الدماء تجري حارة بالعزة في عروقنا، وهذه الأرواح تسري مشرقة بالإيمان والكرامة مع أنفسنا وهذه الدراهم القليلة من قوت أبنائنا ولا نستطيع أن ندرك الطريق إلى العمل كما تدرك أو نتعرف السبيل إلى خدمة الوطن والدين والأمة...... كما تعرف وكل الذي نريده الآن أن نقدم لك ما نملك لنبرأ من التبعة بين يدي الله وتكون أنت المسؤول بين يديه عنا، وعما

(1) انظر ميتشل، 1997، ص 21..

يجب أن نعمل وأن جماعة تعاهد الله مخلصة على أن تحيا لدينه وتموت في سبيله لا تبتغي بذلك إلا وجهه لجديرة أن تنتصر وإن قل عددها وضعفت عدتها". كان لهذا القول المخلص أثره البالغ في نفسي ولم أستطع أن أتنصل من حمل ما حملته وهو ما أدعو إليه وما أعمل له وما أحاول جمع الناس عليه فقلت لهم في تأثر عميق، شكر الله لكم وبارك هذه النية الصالحة ووفقنا إلى عمل صالح يرضي الله وينفع الناس وعلينا العمل وعلى الله النجاح فلنبايع الله على أن نكون لدعوة الإسلام جنداً وفيها حياة الوطن وعزة الأمة"، وكانت بيعة وكان قسما أن نحيا إخواناً نعمل للإسلام ونجاهد في سبيله ودار نقاش حول الإسم الذي يجمعهم هل يكون جمعية أو نادياً أو طريقة أو نقابة، فرد حسن البنا لا هذا ولا ذاك دعونا من الشكليات وليكن أول اجتماعنا أساس الفكرة نحن أخوة في خدمة الإسلام فنحن إذن (الإخوان المسلمين)[1]. لقد كان هذا الإجتماع أول فكرة لتأسيس الجماعة وجاء بدافعية من الإخوان الستة الذين اجتمعوا مع الإمام البنا متأثرين بأفكاره وبدعوته ولم يكن لديهم القدرة على التنظيم إلا من خلال حسن البنا، ويرى ريتشارد ميتشل أن ما قيل في هذا الإجتماع لا يمكن التحقق من دقته ولكن يعتبر التأسيس الرسمي لجماعة الإخوان المسلمين، وأن ما نسب إلى المجتمعين الستة لهو أمر جدير بالإهتمام ليس في تلخيصه الدرامي الذي لا يخلو من دقة المطامع للحركة وروحها بل تعبير يوضح عما أصبح مصدراً رئيساً لقوتها وهو طبيعة العلاقة بين القائد والأتباع.

لقد عمل حسن البنا ومن معه بكل جدية ليتمكن من توسيع نطاق عضوية الجماعة داخل الإسماعيلية، وكان ذلك من خلال الجولات التي يقوم بها حسن البنا ومعه عدد من المتدربين المختارين للمناطق المجاورة وللأرياف

---

(1) انظر سيد يوسف ص 157-158.

أيـام العطـلات الأسـبوعية إضـافة إلى إلقـاء الـدروس الدينيـة في المـساجد والتجمعـات والنـوادي، وفي بدايـة عملـها اتخـذت الجماعـة مـن أحـد المنـازل القديمة في مدينة الإسماعلية مركـزا لنشاطها في تلك الفترة، وقـد تمكنت الجماعة عن طريق التبرعات من بناء أول مسجد أضيف إليه مدرسة للبنين ومدرسـة للبنـات وفي تلـك الفـترة واجهـت الجماعـة بعض المتاعب الناتجـة عن العـداء الغريـزي والأعمـال المناقـضه لنـشاطها وسـبب ذلـك انتـشار الجماعـة السريع في مدينة الإسماعيلية وبعد انتشار الدعوة في مدينة الإسماعيلية[1]

عمل البنا على فتح فروع للجماعة في كل من شبراخيت، المحمودية، وفي أبوصوير، وبور سعيد، والسويس، والبلاح، وبعد أن اتضحت فكرة دعوة جماعة الإخوان المسلمين وملامحها وأهدافها تطلع حسن البنا إلى نقل نشاطه إلى القـاهرة وكـان ذلـك في عـام 1932 حيـث سـاعده علـى ذلـك وجـود أخيـه عبدالرحمن الذي كون هو وبعض زملائه "جمعية الحضارة الإسلامية" وقد تم الإعلان عن نقل مقر قيادة الجماعة من الإسماعيلية إلى القـاهرة لا سيما وأن العاصمة كانت تحوي كثيراً من الأطياف والتيارات السياسية والإجتماعية والدينية، الأمرالذي دفع الإخوان للعمل بنشاط على بث دعوتهم بين الناس حيث حققت انتشاراً هائلا في مدن وقرى مصر بعد عام واحد من انتقالها إلى القاهرة[2]

لقد مارس حسن البنا نشاطاته من خلال الدروس والمحاضرات والتحدث إلى الزوار وتفسير القرآن حيث تمكن من خلال ذلك من بناء أكبر شبكة من العلاقات وبلغت جماعة الإخوان المسلمين قدراً كبيراً من القوة في ظل هذه الظروف وأصبحت فيما بعد من أهم القوى السياسية المتصارعة على المسرح

---

(1) ريتشارد ميتشل (الإخوان المسلمون)، مصدر سابق ص 17.

(2) المصدر السابق، ص 3.

المصري وقد دخلت عقيدتها مختلف فئات المجتمع المصري حيث كانت لها مكانة كبيرة داخل فئات الطلبة والموظفين، وفي هذه المرحلة تمكن حسن البنا من توفير المشروع الإصلاحي للتنظيم والطموح السياسي الذي كان ينقصه حيث انطلقت الشرارة الأولى للإسلام السياسي في مصر[1]

ويوصف عمل الجماعة في تلك المرحلة بأنه غاية في التنظيم والتخطيط الذي يقودها إلى تحقيق أهدافها مطبقة سياسة الحوار الهادف حيث عقدت في الفترة ما بين 1933-1935 ثلاثة مؤتمرات ناقش الإخوان من خلالها قضايا مختلفة تعلقت بكيفية إيجاد الوسائل العلمية الناجحة لتحقيق أهدافها ومواجهة ما يهدد وجودها وفي ذلك دليل على تطور التنظيم لدى جماعة الإخوان المسلمين في وقت مبكر من عمرها[2].

وتمكنت الجماعة من إنشاء الشعب في القاهرة والأقاليم والإتصال بالخارج حيث تم الإتصال بالخارج عن طريق دعاة الإخوان المسلمين حيث زار الإخوان فلسطين والأردن وسوريا ولبنان، وبعد عام 1939، استغل الإخوان انشغال الحكومة والإنجليز بالأحداث العالمية حيث ركزوا على استكمال البنى التنظيمية والإدارية للجماعة في مصر والخارج، وتمكنت الجماعة عبر التنظيم المحكم من الوصول إلى كل قرية ومدينة في أنحاء مصر وهذا الذي أدى بالجماعة إلى الابتعاد عن السياسة لتتمكن من استكمال بنيتها التنظيمية في تلك المرحلة .

---

(1) فرانسوا بورجا. الإسلام السياسي: صوت الجنوب (قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال أفريقيا) ، ترجمة د. لورين فوزي زكريا ، القاهرة. دار العالم الثالث، الطبعة الأولى 1992، ص 9.

(2) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 17 ..

لقد تعرضت الجماعة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى ظروف لم تكن سهلة حيث تعرضت علاقة الجماعة بالحكومة لانتكاسات خطيرة، ولم تكن تلك العلاقة مستقرة حيث شاركت الجماعة مع الهيئات في التظاهرات، وتمت محاصرة المركز العام للجماعة وتعرض مركزهم للتفتيش والتضييق عليهم. ويعتبر اغتيال حسن البنا في 1949/2/12 أهم الظروف الحرجة التي واجهتها الجماعة، حيث اتهمت الجماعة الحكومة بتدبير حادثة الإغتيال، ولقد شكلت المعاهدة المصرية البريطانية في عام 1936 أهم التقاطعات بين الإخوان والحكومة في مصر وتركزت مطالبهم على إلغاء تلك المعاهدة [1].

دخول دعوة الإخوان المسلمين إلى الأردن

لقد شكل عام 1936 نقطة انطلاق للدعوة خارج حدود مصر، حيث خرج دعاتها إلى العديد من الأقطار العربية لنشر الدعوة وشرح الموقف الذي تواجهه فلسطين بسبب الهجرة اليهودية، وقد كانت للبنا علاقات بمفتي القدس الشيخ أمين الحسيني قبل هذا التاريخ حيث كان للرسائل والزيارات المتبادلة الأثر في توثيق الصلات بينهما حيث قام البنا بإرسال مبعوثين لمنطقة فلسطين ولبنان والأردن في عام 1935 منهم عبدالرحمن الساعاتي ومحمد أسعد الحكيم وقد رافقهما في تلك المرحلة الزعيم التونسي الثعالبي [2]

(1) عبدالله النفيسي (وآخرون)، (الحركة الإسلامية)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1989، ص 210-213..

(2) عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان المسلمين في الأردن وفلسطين 1945-1970، صفحات تاريخية. عمان د.ن، ط1، 1991، ص 13..

ويذكر أن جمال الحسيني نائب رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في فلسطين كان ممن انتسبوا إلى الإخوان، حيث قدم أعضاء المجلس الإسلامي الدعم إلى حركة الإخوان المسلمين في فلسطين وقد مارست الجماعة نشاطا مكرساً للتعريف بالقضية الفلسطينية والخطر الذي يتهددها، حيث عقد الإخوان مؤتمراً في عام 1936 في القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية [1]

ويرى الدكتور موسى الكيلاني بأن التعريف بالقضية الفلسطينية لدى الشعب المصري جاء على يد الإخوان المسلمين حيث أن أول لقاء للإمام البنا مع الحاج أمين الحسيني كان في عام 1929 حيث بدأ الإخوان منذ نشأتهم في مصر الدعاية والعمل المنظم لتعريف الشعب المصري بالقضية الفلسطينية فألقيت الخطابات وأقيمت المهرجانات التي كانت تدعو الشعب لإدراك الخطر الذي يهدد فلسطين حتى جاءت مشاركة الإخوان العسكرية في الحرب ضد قيام دولة إسرائيل [2] .

وتعود نشأة جماعة الإخوان المسلمين في الأردن إلى عام 1945 بعد أن تقدم الحاج عبد اللطيف أبو قورة وإخوانه المسلمون الذين عملوا معه على تأسيس الجماعة في عمان بطلب إلى الحكومة للسماح له بممارسة عمله تحت مظلة جمعية إسلامية تحمل اسم (جمعية الإخوان المسلمين) [3]

---

(1) إبراهيم غرايبة (جماعة الأخوان المسلمين في الأردن) ، 1997، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، دار سندباد للنشر، ص 54.

(2) د. موسى زيد الكيلاني (الحركات الإسلامية في الأردن) ، ط1، 1990، عمان: دار البشير للنشر، ص 8.

(3) عزمي منصور، مواقف بعض الجماعات الإسلامية في الأردن من الديمقراطية والتعددية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: الجامعة الأردنية، ص 55، 1994 ..

حيث تم افتتاح المركز العام في منطقة جبل عمان بتاريخ 1945/11/19 تحت رعاية أمير البلاد عبدالله بن الحسين [1].

ومنذ بداية تأسيسها دعت الجماعة الناس إلى استئناف الحياة الإسلامية على طريق إيجاد المجتمع المسلم الذي تحكمه أنظمة الإسلام الشاملة السياسية والإجتماعية والإقتصادية وكان معظم الدعاة القادمين من مصر يحسنون عرض دعوتهم من خلال خطب الجمعة واللقاءات العديدة مع مجموعات مختارة من وجهاء الأردن وأعيانه في مختلف المدن، وعن طريق المحاضرات الإسلامية التي كان يحضرها المواطنون من موظفين وطلاب مما أقنعهم بضرورة العمل الجماعي للإسلام ضمن جماعة لها نظامها، وقد حرص الحاج أبوقورة على استضافة دعاة الإخوان المصريين من أجل تعريف الناس بدعوة الجماعة ومنهم الشيخان سعيد رمضان وعبدالحكيم عابدين وتم ترتيب برامج لهم لنشر الدعوة حيث استجاب الكثير ودخل الشباب في صفوف الجماعة التي لم تكن تشترط شروطا خاصة للعضوية. وتمكنت الجماعة في مرحلة تأسيسها من فتح شعب عديدة لها في مدن الضفة الشرقية عمان والكرك والسلط وإربد، وقد تم فتح بعض المدارس مثل دار العلوم الإسلامية التي انبثقت عنها الكلية الإسلامية وكلية الشريعة فيما بعد [2].

جاء في صحيفة الجزيرة في العدد رقم 1074 سنة 1945 عن أمر السماح لهذه الجماعة بممارسة عملها ما يلي:

قرر مجلس الوزراء العالي في جلسته المنعقدة في تاريخ 9 كانون الثاني 1945 السماح للوجيه إسماعيل البلبيسي وإخوانه عبداللطيف أبوقورة وإبراهيم

---

(1) إبراهيم الغرايبة، جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص 47.

(2) عزمي منصور، مواقف بعض الجماعات الإسلامية، مصدر سابق، ص 56..

أبوجاموس ورائد دروزة وقاسم الأمعري وغيرهم بتأسيس جمعية في شرق الأردن تدعى جمعية الإخوان المسلمين.

لقد حرص الإخوان على تبني القضايا والمشاكل التي واجهها المجتمع الأردني في تلك الفترة، حيث أخذ أفراد الجماعة في شعبهم المنتشرة في الأردن بتلمس احتياجات الناس، وقد نشرت الجماعة في صحيفة الجزيرة تقريراً إلى رئيس الوزراء يصف الحال في الكرك بسبب الجفاف وهلاك المواشي وانتشار الأمراض واستغلال هذه الأحوال من قبل المرابين [1]. وفي عام 1947 جرت أول انتخابات في صفوف الجماعة لاختيار الهيئة الإدارية والمكتب العام، وقد فاز التالية أسماءهم في الإنتخابات:الحاج عبداللطيف ابو قورة نائباً للشعبة وأحمد الطراونة وكيلاً لنائب الشعبة والحاج بديع دروزة، وممدوح الصرايرة سكرتيراً ومسلم النابلسي مديرا لقلم ومحمد سيش كركر مراقباً، والسادة الأعضاء: الشيخ يوسف البرماوي ورياض الجقة وعبده يحيى. لقد مارس الإخوان المسلمون نشاطهم المكثف لتوعية المجتمع وذلك من خلال المحاضرات واللقاءات، وأولى الإخوان الوسط الشبابي اهتماماً كبيراً تمثل بإنشاء الكلية الإسلامية كما كان لهم دور في الناحية الصحية والإجتماعية وقاموا بإنشاء المستوصفات الطبية، وفي معظم احتفالاتهم الدينية قام الإخوان بدعوة الأمير عبدالله بن الحسين لحضور تلك الإحتفالات، ومن نشاطاتهم استقدام العلماء أمثال أبو الحسن الندوي وهو من علماء الهند. وكان معظم نشاط الإخوان في تلك المرحلة منصباً في الدعوة إلى الله وتعتبر مشاركتهم في حرب فلسطين أهم نشاطاتهم السياسية حيث شارك إخوان الأردن بكتيبة تحت قيادة الحاج أبوقورة [2].

---

(1) عوني جدوع العبيدي، جماعة الإخوان، مصدر سابق، ص 42.

(2) إبراهيم الغرايبة، مصدر سابق، ص 51 / عوني العبيدي، مصدر سابق، ص 42-45.

ويعتبر عام 1953 نقطة تحول في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، حيث شهد هذا العام استقالة الحاج أبوقورة التي قدمها على خلفية يرى البعض أنها ناتجة عن فتنة بث بذورها نجيب جويفل الذي تم تهريبه من مصر إلى سوريا، حيث قام بإقناع بعض الإخوان بضرورة إنشاء النظام الخاص (التنظيم السري) مما أدى إلى فتنة داخلية.

ويرى البعض الآخر أنه من الاسباب التي أدت برئيس الإخوان إلى تقديم استقالته كان على خلفية الاختلاف حول الإنتخابات النيابية التي كان يحضر لها في ذلك الوقت، حيث طالب أبوقورة الجماعة بعدم خوض الإنتخابات لأن المرشحين المعلن عنهم وإن فازوا لن يشكلوا أغلبية تمكنهم من السير في برامجهم الإصلاحية، وإن كان لا بد من خوض الإنتخابات فيجب أن يكون العدد المرشح يشكل أغلبية فيما لو فازوا في تلك الإنتخابات، وعند عدم الأخذ برأيه قدم استقالته ولكن بقيت العلاقة بينه وبين الجماعة والمراقب الجديد على صلة دائمة حتى وفاته [1].

وبعد أن قدم الحاج عبداللطيف أبوقورة استقالته تم انتخاب مراقب عام جديد للجماعة وهو الأستاذ محمد عبد الرحمن خليفه وهو من مواليد عام 1911 في مدينة السلط ويحمل البكالوريوس في الحقوق بالإضافة إلى دبلوم زراعة من طولكرم وقد عمل قاضيا في سلك القضاء الأردني وقد قدم استقالته من القضاء وعمل في مجال المحاماة. وأطلق عليه اسم المراقب العام بعد انتخابه، ويعتبر هذا الإسم أول مرة يطلق على من يقود الجماعة في الأردن وقد عمل المراقب العام على وضع قانون أساسي للجماعة ليتمكن من خلاله من إخراج الجماعة من العمل تحت مظلة قانون الجمعيات والأندية إلى العمل بإعتبارها

---

(1) عوني العبيدي، صفحات من حياة الحاج عبداللطيف أبوقورة مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. عمان: مركز دراسات لجان العمل الإسلامي، ص 79، 1992..

هيئة إسلامية عامة شاملة، وتمت الموافقة من قبل الحكومة على قانون الجماعة الأساسي وساعد في ذلك وجود أحد قياديي الإخوان في الحكومة وهو أحمد الطراونة والذي كان وزيرا للزراعة في حكومة توفيق أبو الهدى. وقد تم تعريف جماعة الإخوان بموجب القانون الأساسي على أنها "هيئة إسلامية جامعة تعمل على إقامة حكم الله في الأرض لإستئناف الحياة الإسلامية من جديد"، ولتحقيق هذه الغاية حددت الأهداف العامة للجماعة فيما يلي [1]:

1- تبليغ دعوة الإسلام إلى الناس كافة نقية خالصة من الشوائب المتصلة بالعصر ومشكلاته والحاضر ومتطلباته.

2- إعادة صلة المسلمين بالإسلام فقهاً وإيماناً وعملاً .

3- إحياء روح الجهاد الإسلامي من خلال تجديد الثقة به على أنه سبيل الخلاص الوحيد أمام المجتمعات الإسلامية.

4- إثبات شمولية الإسلام وصلاحيته لمواكبة التحديات الحضارية الحديثة (الفكرية والإجتماعية والخلقية والعسكرية والسياسية).

5- تحرير العالم الإسلامي وتوحيده لإقامة حكم الله على الأرض وحمل رسالة الإسلام إلى العالم من خلال التعاون والتنسيق مع الحركات الإسلامية الأصلية والعاملين المخلصين للإسلام في العالم الإسلامي.

6- مد يد العون والمساعدة للأقليات الإسلامية في مختلف مناطق العالم لإعادة بعث الحياة الإسلامية لديها بعد تخليصها من الحكومات التي تحارب الإسلام.

7- الإعتماد على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف في الوقوف مع الحق ونصرة المظلومين أينما وجدوا.

---

(1) إبراهيم الغرايبة، جماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص 62..

لقد أتاح القانون الأساسي جميع الوسائل المشروعة لتحقيق أهداف الجماعة حيث أكد نص المادة الثالثة من القانون الأساسي على أنه يعتمد الإخوان المسلمين في تحقيق هذه الأهداف على الوسائل الآتية [1]:

1- وسائل التربية الفردية والجماعية من خلال تربية الأعضاء على مبادىء الإسلام تكوينا صالحاً روحياً من خلال العبادة. وعقلياً من خلال العلم، وبدنياً من خلال الرياضة، وتثبيت معنى الأخوة الصادقة والتكامل التام والتعاون الحقيقي بينهم من أجل تكوين رأي عام إسلامي موحد وانتشار جيل جديد يفهم الإسلام فهما صحيحاً ويعمل بأحكامه.

2- اعتماد منهج الدعوة المباشرة للناس من خلال الخطب، والمحاضرات والندوات سواء في المساجد أو غيرها، واستغلال وسائل النشر المختلفة، وتجنيدها لنشر الدعوة، وتجهيز الوفود والبعثات من أعضاء الجماعة في الداخل والخارج.

3- العمل على إنشاء مؤسسات إسلامية اقتصادية واجتماعية وعلمية وإنشاء المساجد والمدارس والمستوصفات والملاجيء وتأليف لجان تنظيم الزكاة والصدقات وأعمال البر والإصلاح بين أفراد المجتمع ومقاومة الآفات الإجتماعية المختلفة وإرشاد الشباب إلى طريق الإستقامة وشغل أوقات الفراغ بما يفيد وينفع مع مراعاة إنشاء أقسام مختلفة طبق اللوائح الخاصة بالجماعة للقيام بهذه المهام.

ويرى أحد الباحثين أن جماعة الإخوان المسلمين بانتقالهم من دور الجمعية التي تهتم بالأعمال الخيرية إلى دور الجماعة المنظمة المهتمة بالشؤون الدينية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية قد أصبحت حقيقة يصعب تجاهلها في أي

---

(1) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 7..

حساب للقوة المختلفة على الساحة الأردنية، إذ أن مشروعيتها على الساحة الأردنية جعلتها تتمتع بوضع مميز بين صفوف الحركة الإسلامية العالمية. وهنا يبرز الفرق بين عمل الجماعة في الأردن المدعوم من النظام في تلك الفترة بوجه الأحزاب القومية، وعمل الجماعة في مصر التي واجهت مصاعب كبيرة من قبل السلطات مما اضطرها إلى إنشاء نظام خاص أو ما سمي (بالجهاز السري) حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها، بعكس ما حصل في الأردن حيث أن جماعة الإخوان تعتبر الجماعة السياسية الوحيدة التي لم يتخذ ضدها أي إجراءات خاصة رغم تعرضها لبعض المضايقات والصدامات مع الحكومات المتعاقبة ولكن سمة الاعتدال تغلب على العلاقة ما بين النظام والجماعة [1].

من خلال ما تقدم سوف نقوم بدراسة حالة الاخوان المسلمين في الاردن من خلال دراسة الخصائص المؤسسية التي أوردناها في مقدمة الدراسة كما قدمها صموئيل هنتنجتون الذي رأى عند دراسة حالة المؤسسة لا بد من تحليل خصائصها المؤسسية وسنتناول ذلك من خلال الفصول الواردة تالياً:

الفصل الأول: قدرة الإخوان المسلمين على التكيف.

الفصل الثاني: استقلال جماعة الإخوان المسلمين.

الفصل الثالث: التعقد التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين.

الفصل الرابع: تجانس جماعة الإخوان المسلمين.

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 24 ..

الفصل الأول

قدرة الإخوان المسلمين على التكيف

الفصل الأول

قدرة الإخوان المسلمين على التكيف

يهدف هذا الفصل إلى قياس مستوى القدرة على التكيف لدى جماعة الإخوان المسلمين، أو مدى قدرة الجماعة التنظيميه على الإستمرار في ظل ظروف متغيرة، وذلك من خلال تحليل قدرتها على التكيف العقائدي والوظيفي والقيادي، للوصول إلى مستوى يؤهل الإخوان المسلمين للقيام بدورهم السياسي، فكلما كانت الجماعة قادرة على التكيف، دل ذلك على تمتعها بقدر كبير من التطور المؤسسي وفقاً لرؤية هنتنجتون.

ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: يتناول قدرة الجماعة على التكيف العقائدي.

المبحث الثاني: يتناول قدرة الجماعة على التكيف الوظيفي والقيادي.

المبحث الأول

قدرة الجماعة على التكيف العقائدي

يمكن دراسة قدرة الجماعة على التكيف العقائدي من خلال ملاحظة التطوير الذي أدخلته الجماعة في الأردن على الفكر الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين، لكي تستطيع تكييف نفسها مع الواقع السياسي الأردني، أي الاجتهاد في الأمور السياسية وكيفية التعامل معها، وكيف استطاع الإخوان في الأردن العمل ضمن ثوابت الجماعة الفكرية، ولكن بطريقة أقرب إلى الإعتدال وفهم الواقع السياسي.

ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين:

1- المطلب الأول: يتناول الفكر الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين ومصادره.

2- المطلب الثاني: التطوير الذي أدخله الإخوان على فكر الجماعة.

المطلب الأول

الفكر الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين ومصادره

تعتبر المرجعية الفكرية المحور الرئيسي لأي جماعة في انطلاقها لممارسة مهامها، وتكون هذه الجماعة محكومة بما تملكه من معتقدات وأفكار في إطارها المرجعي، وبما أن جماعة الإخوان المسلمين إحدى الجماعات التي جاءت نتيجة لفكر وعقيدة، فإنها محكومة في ممارستها لمرجعيتها الفكرية التي شكلت أفكار حسن البنا المحور الرئيسي لتلك المرجعية، حيث جاءت دعوتهم بعد انقضاء الخلافة الإسلامية لتعيد بعث الإحياء الإسلامي في المجتمعات الإسلامية، من خلال الدعوة بالتي هي أحسن وإعطاء الأهمية الكبرى لمفهوم تربية المجتمع، وفي إطار ذلك يرى الإمام حسن البنا أن عملية العودة إلى النهج الإسلامي الصحيح تقتضي نوعا من التربية، وبالتالي فإن كلاً من الدعوة والإصلاح يشكلان قطبي الرحى بالنسبة لطبيعة الحركة الإسلامية (1).

وتشكل كتابات ومواقف حسن البنا الإطار المرجعي لطبيعة الدعوة الإسلامية (الإخوان المسلمون) في الأردن، حيث كان اهتمام البنا منصباً على تحليل الاسباب التي أدت إلى انحدار الإسلام في مصر وفي كل مكان في الوطن العربي والعالم الإسلامي والوصول إلى علاج كامل وفعال لهذا الإنحدار. وكان البنا يسير على خطى السلفيين في طريقه للدعوة، ولكنه أراد توسيع أفكارهم، وإثارة الإهتمام بالإسلام بين فئات المجتمع. وكان هدفه الأساسي استبدال الحالة الراهنة من الفوضى بنظام إسلامي تجديدي مثله مثل مفكري

---

(1) د. ظريف محمد، الإسلام السياسي في الوطن العربي. منشورات المجلة المغربية الإجتماع السياسي، ط1 1992، ص 21.

السلفية. اعتقد البنا أن الخطة الحيوية في ذلك الإتجاه كانت تحليل المسألة الكبرى الا وهي كيفية التعامل مع تحديات العالم المعاصر من منظور إسلامي إسلامي وكثيراً ما أشار البنا إلى إعادة فتح باب الإجتهاد، وهذا المنهج الذي يعني بصورة أساسية بناء إطار من المفاهيم لإرساء نظام سياسي إجتماعي إسلامي على أساسه، لكن بالرغم من أن الحركة السلفية لم تذهب أبعد من نقطة البداية هذه، كان حسن البنا نشطاً في هذه الناحية مؤكداً على فكرة التجديد، وقد حمل الإمام البنا رسالته هذه إلى الجمهور وغرس في أتباعه شعوراً بالتفاني والتصميم، وقد تخيل حسن البنا ما سماه " كمال الإسلام القائم على الاحترام المتبادل"، "الإسلام القائم على العدل الإجتماعي والتقوى"[1].

بالإضافة إلى أفكار البنا التي تعتبر الأساس الفكري لأيديولوجية الإخوان المسلمين، اعتبر سيد قطب أحد أبرز من أسهموا في إغناء فكر الإخوان، والتحق قطب بحركة الإخوان المسلمين بعد اغتيال مؤسس جمعيتهم حسن البنا في عام 1949، وتذكر بعض المصادر بأن قطب انضم إلى الجماعة في عام 1954، وكان سيد قطب معجباً جداً ومتأثراً بشخصية البنا وكتاباته، حيث استطاع سيد قطب أن يؤثر على فكر العمل الإسلامي ويتبنى الفكره الرئيسية القائلة بالعداء للغرب لدعمه إسرائيل، والعودة إلى الإسلام كأداة لبعث احترام الذات، ويرى سيد قطب أن الطريق الوحيد الذي بإمكان المسلمين احترام ذاتهم وحماية أنفسهم من الاستغلال وتقدمهم هو تطوير أيديولوجية إسلامية، وبناء نظم سياسية عليها، فمن وجهة نظره فإن المسلمين مواجهون بأحد خيارين، أما استنساخ مؤسسات وتقاليد غربية تؤدي إلى تفاقم مشاكلهم، يعني بذلك تقليد الغرب في فرض مؤسسات حكم غربية من حيث

---

(1) Alan R. Taylor, The Islamic Question Middle East, London/ Boulder: West view Press, 1988, pp 54- 55.

الشكل وبعيدة في عمقها عن أي صلة بالإسلام، مما يعني زيادة مشاكل المجتمع أو انفراده بغزارة الثقافة الإسلامية، وحصر فوائد إعادة بنائها في العالم المعاصر.

وفسر قطب الإسلام كقوة مجردة والنظر إلى بعث ثوري سيؤدي إلى تغيير وضع المسلمين في مصر وفي كل مكان، ويعتقد قطب أن برامج إصلاح حسنة النية لكنها غامضة هي في مجملها غير قادرة على التعامل مع الحالة المتفسخة لمعظم المجتمعات الإسلامية، والمطلوب هو تغيير عميق وشامل يزيل كل أشكال النفوذ الأجنبي في المجتمعات الإسلامية، وتأسيس نظام حكم إسلامي موحد، وقد أدخل سيد قطب جهادية أكثر وضوحاً إلى أيديولوجية الإخوان المسلمين مقارنة مع مبادىء وأفكار حسن البنا، هذا ما أدى إلى انشقاق حركات وجماعات من الإخوان المسلمين وتعزيز أيديولوجيتهم [1]،

إن الفكر الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين ينبع من القرآن، والسنة النبوية، وما جاء عن السلف الصالح، وما عبر عنه حسن البنا من فكر من خلال ما كان يوجهه إلى أتباعه وإلى المجتمع بكافة أركانه، وتعتبر هذه الرسائل خير وسيلة لفهم مبادىء العمل الذي تبناه حسن البنّا في نشر دعوته من خلال الفكر الإسلامي الذي تبناه في صقل وتهذيب النفس، وبناء المنهج الذي يعتمد القرآن والسنة كنهج لا بديل عنه [2].

ولإيضاح هوية وفكر دعوة الجماعة لا بد من الرجوع إلى نصوصها بإعتبار إن مؤسس الجماعة الإمام حسن البنا قد عبر عن فكرها من خلال رسائله التي وجهها إلى الإخوان بشكل خاص، وإلى الناس بشكل عام فسوف يتم الاعتماد على هذه الرسائل في توضيح فكرة الجماعة. لقد عبر حسن البنا عن

---

(1) Ibid, pp 56- 57.

(2) جريدة الرأي (الإخوان المسلمون- المنشأ المسار)، عدد (9560)، 1996/11/4، ص 38- 39.

فكرة وعقيدة الدعوة من خلال رسائله فيقول مخاطباً المجتمع بكافة أركانه:" إن القرآن الكريم كتاب جامع، جمع الله فيه أوامر وفيه نواه، فهل عمل المسلمون بما في القرآن الكريم فاعتقدوا وأيقنوا بما ذكر الله من المعتقدات، وفهموا ما أوضح لهم من الغايات، وهل طبقوا شرائعه الإجتماعية والحيوية على تصرفاتهم في شؤون حياتهم؟ إن انتهينا من بحثنا أنهم كذلك فقد وصلنا معاً إلى الغاية وإن تكشف البحث عن بعدهم عن طريق القرآن وإهمالهم لتعاليمه وأوامره، فاعلم أن مهمتنا أن نعود بأنفسنا ومن تبعنا إلى هذا السبيل. ويقول البنا بأن الغاية هي التي تدفع إلى الطريق، وكانت الغاية في أمتنا غامضة مضطربة وكان لا بد من أن توضح وتحدد أن مهمتنا سيادة الدنيا وإرشاد الإنسانية كلها إلى نظم الإسلام الصالحة وتعاليمه التي لا يمكن بغيرها أن يسعد الناس.. تلك هي الرسالة التي يريد الإخوان المسلمون أن يبلغوها للناس، وأن تفهمها الأمة الإسلامية حق الفهم، وتهب لإنقاذها في عزم ومضاء لم يبتدعها الإخوان المسلمون إبتداعاً ولم يختلقوها من أنفسهم، وإنما هي الرسالة التي تتجلى في كل آية من آيات القرآن الكريم، وفي كل حديث من أحاديث الرسول العظيم، وفي كل عمل من أعمال الصدر الأول الذين هم المثل الأعلى لفهم الإسلام وإنقاذ تعاليمه... "يا قوم إننا نناديكم والقرآن في يميننا والسنة في شمالنا وعمل السلف الصالح من أبناء الأمة قدوتنا، وندعوكم إلى الإسلام وتعاليم الإسلام وأحكام الإسلام وهدى الإسلام" [1].

ويقول حسن البنا في رسالة إلى الشباب:" أول واجباتنا نحن الإخوان أن نبين للناس حدود هذا الإسلام واضحة كاملة بينة، لا زيادة بها ولا لبس معها وذلك هو الجزء النظري من فكرتنا، وأن نطالبهم بتحقيقها ونحملهم على إنقاذها

---

(1) حسن البنا، (مجموعة رسائل الإمام الشهيد)، د.ن، بيروت، دار القلم، ص125-131، د.ت..

ونأخذهم بالعمل بها وذلك هو الجزء العملي في هذه الفكرة، وعمادنا في ذلك كله كتاب الله والسنة الصحيحة الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والسيرة المطهرة لسلف هذه الأمة، لا نبغي من وراء ذلك إلا إرضاء الله وأداء الواجب، وهداية البشر وإرشاد الناس، وسيكون شعارنا الدائم الله غايتنا، والرسول زعيمنا، والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، إن منهاج الإخوان المسلمين محدود المراحل، واضح الخطوات، ونعلم ماذا نريد، والوسيلة إلى تحقيق هذه الإرادة، نريد الرجل المسلم، وبعد ذلك البيت المسلم في تفكيره وعقيدته، ونريد بعد ذلك الشعب المسلم، ثم الحكومة المسلمة" [1]. لقد عمق حسن البنا إحساس الأعضاء بدعوتهم وأغراهم بالإقبال عليها بأن أضفى عليها عبقاً سلفياً، حيث قارن دعوته بالدعوة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم مما استثار أعضاء الجماعة وجعلهم يتشبثون بالدعوة ويتفانون من أجلها، وقد وضع البنا شروطاً لمنهج نهوض الأمة فلا بد أن يكون المنهاج واضحاً وسهلاً ومحدود الغاية، وعملياً لا يعتمد على الخيال حيث استنبط البنا عقيدة الإخوان المسلمين من الكتاب والسنة ولا تخرج عنها قيد أنملة [2].

إن الأساس الفكري لجماعة الإخوان المسلمين واضح لا لبس فيه، وهذا ما التزمت به جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، ففي المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان المسلمين أوضح البنا المرتكزات الفكرية للإخوان المسلمين في النقاط التالية [3]:

---

(1) حسن البنا، المصدر نفسه، ص 417- 419.

(2) سيد يوسف (الإخوان المسلمون، هل هي صحوة إسلامية)، الجزء الثاني، حسن البنا والبناء الفكري، مركز المحروسة للنشر والخدمات، القاهرة، الطبعة الأولى، 1994، ص 40.

(3) حسن البنا، مصدر سابق، ص 244- 247..

1- إن الإسلام شامل لجميع أمور الحياة في الدنيا والآخرة، فالإسلام عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية وعمل ومصحف وسيف، والقرآن الكريم ينطق ذلك كله وبذلك فإن القرآن الكريم والسنة المصدران الأساسيان اللذان ينبع منهما الإسلام.

2- شمولية الإسلام وأن تعاليمه كافية لإخراج الناس من الجهل والظلم إلى النور، وأن فهم تعاليمه كما عمل السلف الصالح كفيل بإسعاد الأمة وإخراجها من أزماتها.

3- إن الإسلام كنظام حياة صالح لكل زمان ومكان، فالإسلام جاء ليضع القواعد لتنظيم شؤون الناس كافة، والاهتمام بالسلوك النفسي للأفراد.

وانطلاقاً من هذا الفهم لهوية الدعوة فقد حرصت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها على تأكيد شمولية الإسلام لجميع مناحي الحياة، ففي هذا المجال لا يمكن اعتبار دعوة الإخوان المسلمين دعوة تجديد في الفكر الإسلامي، وإنما هي امتداد لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم [1].

وفي هذا يقول حسن البنا: " دعوتنا في هذا دعوة جميع ما توصف به أنها إسلامية، ولهذه الكلمة معنى واسع عن ذلك المعني الضيق الذي يفهمه الناس، فإننا نعتقد أن للإسلام معنى شاملاً ينظم شؤون الحياة جميعاً، ويعني في كل شأن منها ويضع له نظاماً محكماً دقيقاً". لقد فهم الناس خطأ أن الإسلام مقتصر على ضروب العبادات أو أوضاع من الروحانية ولكن نفهم الإسلام فهماً واسعاً ينتظم بشؤون الدنيا والآخرة .... وهذا فهمنا لكتاب الله وسيرة الأولين فإن شاء القارىء أن يفهم دعوة الإخوان بشيء أوسع من كلمة (الإسلامية) فليمسك بمصحفه وليجرد نفسه من الهوى والغاية، ثم يتفهم ما عليه القرآن سيرى في ذلك دعوة الإخوان ... دعوتنا إسلامية بكل ما تحتمل الكلمة من

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص46..

معان، فافهم فيها ما شئت، بعد ذلك وأنت في فهمك مقيد بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة السلف الصالح من المسلمين، فأما كتاب الله فهو أساس الإسلام ودعامته، وأما سنة رسوله فهي مبينة الكتاب وشارحته، وأما سيرة السلف الصالح فهم رضوان الله عليهم منفذو أوامره، الآخذون بتعاليمه وهم المثل العملية والصورة الماثله لهذه الأوامر والتعاليم" [1].

لقد اعتبر البنا فهم الإسلام ركنا أساسياً من أركان جماعة الإخوان المسلمين، وهذا ما نص عليه القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، حيث يشترط في العضو الفهم الكامل للإسلام بكل جوانبه، وقد حدد البنا الفهم ضمن عشرين أصلاً نعرض منها التالي: [2]

1-الإسلام شامل لكل مظاهر الحياة.

2-القرآن والسنة المرجع الرئيسي لكل مسلم في التعرف على أحكام الإسلام.

3-عدم التوسع في الخلاف الفقهي حول المسائل الخلافية، والابتعاد عن البدع وكل واحد يؤخذ منه ويترك إلا المعصوم صلى الله عليه وسلم، وكل ما جاء من السلف الصالح موافقاً للكتاب والسنة قبلنا به، وإلا كتاب الله أولى بالإتباع.

ومن خلال اعتماد القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح الأساس الفكري للجماعة، فقد نظر حسن البنا إلى الحزبية على أنها أفسدت على الناس كل مرافق حياتهم، وعطلت مصالحهم وأتلفت أخلاقهم، ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة أسوأ الأثر وأن النظام النيابي في غنى عن نظام الأحزاب، حيث يرى البنا الأحزاب على أنها فئات متناحرة، وهذا يتعارض مع الأخوة في الإسلام التي تجمع ولا تفرق وأن

---

(1) حسن البنا، مصدر سابق، ص 100- 101..

(2) نفس المصدر، ص 7-9.

ماتسعى إليه تلك الأحزاب هو الجاه والمال [1].

ونظر البنا إلى نظام الحكم الدستوري بأنه أقرب نظم الحكم القائمة في العالم كله إلى الإسلام، كون مبادىء الحكم الدستوري تتلخص في المحافظة على الحرية الشخصية بكل أنواعها وعلى الشورى واستمداد السلطة من الأمة وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات، هذه الأحوال كلها تنطبق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم. ويرى البنا أن الإسلام عبر عن احترام الأمة واشتراكها ووجوب تمثيلها في الحكم، من خلال (أهل الحل والعقد) وأن الطريق للوصول إلى أهل الحل والعقد في نظم الانتخاب لا تتعارض مع ما جاء به الإسلام شريطة تحديد صفات أهل الحل والعقد وعدم السماح لغيرهم بالتقدم للنيابة [2].

لقد اعتمدت الدعوة في معظم منهجها الحركي والفكري على القرآن والسنة، مما يؤكد مرجعية القرآن والسنة لفكر جماعة الإخوان المسلمين، وأن جميع مبادئهم والرسائل التي وجهها البنا والتي تعتبر بمثابة الإطار الموجه لهذه الجماعة، نجد أن هذه المباديء لا تخلو آية قرآنية أو حديث شريف لذا فإن الفكرة التي تدعو إلى قيام الدولة الإسلامية ومواجهة المشاكل التي يتعرض لها المجتمع بحلول إسلامية، هي الدعوة الإسلامية الحقيقية، وأن الجماعة صاحبة هذه الفكرة هي جماعة ذات منهج مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة [3].

---

(1) نفس المصدر، ص 287.

(2) نفس المصدر، ص ص 237- 275.

(3) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 47.

لقد شكل القرآن والسنة النبوية المرجعية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين، بالإضافة إلى الأفكار التي نادى بها حسن البنا والتي تدعو إلى إعادة إحياء البعث الإسلامي في المجتمعات الإسلامية من خلال تعاليم القرآن والسنة النبوية وسلوك السلف الصالح، وحسن البنا استمد فكره من هذه المصادر المرجعية أي القرآن والسنة، ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن امتدادا فكرياً للجماعة في مصر فإنها تستند إلى نفس المصادر الفكرية، حيث يرى المراقب العام للجماعة في الأردن أن فهم الجماعة للعمل الإسلامي قائم على أساس فهم حسن البنا، وعليه فإن مرجعية الإخوان في الأردن هي نفس المرجعية للجماعة الأم في مصر. وقد التزمت الجماعة في الأردن خلال مسيرتها بتلك المصادر، بل إن هذه المرجعية شكلت الضابط الذي يحكم عملها العقيدي والحركي بما فيه القرارات والتطورات والمواقف تجاه القضايا المختلفة، فالموقف الشرعي يحدد قرارات الجماعة تجاه أي قرار أو سياسة فإذا لم يتعارض القرار مع نصوص الشرع ويوافق مصالح الجماعة أخذ به، وإذا كان العكس يتم اسقاطه [1].

وفي تعريف للجماعة في الأردن يؤكد أحد أعضاء مجلس الشورى فيها على أن القرآن والسنة محور التربية عند الإخوان، ويحرص الإخوان على تزكية النفوس والتربية على الفضيلة والاستمتاع بخدمة الناس، وتقديم العون لهم، والسعي لتحقيق الحرية الكاملة التي تعتبر فريضة من فرائض الإسلام وأن الجماعة ليست هيئة وضعية الأغراض صغيرة الاهتمام وليست جمعية أو حزباً سياسياً ولكن تسعى أن تكون روحاً جديداً لإحياء البعث الإسلامي بالقرآن، ويبدد ظلام المادة بمعرفة الله وعبادته، وتدور مناهج التربية حول جملة المعاني التالية ذكرها: شمولية الإسلام، وتحديد مرجعية التشريع، والحث على

---

(1) خالد الشقران، نفس المصدر، ص 48.

الإبداع، واحترام الحكم، وتقدير العلماء، والتحذير من الخلاف، وفتح آفاق العمل والإنتاج، واستحضار خطر العدو، واتساع الأمل، وتحريم اليأس، والصبر على الشدائد، واستحضار الهدف النهائي وهو أن الإسلام هدى البشرية برحمته وعدالته وعلمه وظلاله الوارفة الذي عبر عنه حسن البنا بأستاذية الإسلام [1].

(1) جريدة السبيل، عدد 1998/218، (مقابلة مع سالم الفلاحات عضو مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين) ..

المطلب الثاني

التحديث السياسي الذي أدخله الإخوان

في الأردن على فكر الجماعة

يفهم الإخوان المسلمون أن الإسلام نظام شامل يتناول جميع جوانب الحياة المختلفة، فالإسلام دين و دولة ووطن، أو حكومة وأمة، وهو خلق وقوة أو رحمة وعدالة، وهو ثقافة وقانون أو علم و قضاء وهو مادة وثروة أو كسب وغنى وهو جهاد ودعوة أو جيش وفكرة كما هو عقيدة صادقة وعبادة [1].

فالسياسة في نظرهم نظام فرعي من نظام الإسلام الكلي تحكمه معايير الإسلام القائمة على تقوى الله والخلق الكريم، والعدالة والمعاملة الإنسانية. فالحديث عن فصل الدين عن السياسة أمر مرفوض بالنسبة لجماعة الإخوان المسلمين لأنها في نظرهم مجموعة التفاعلات بين الدولة ووحدات المجتمع الدولي على المستوى الخارجي، كما هي تفاعل بين الحكومات والشعوب والتنظيمات السياسية على المستوى الداخلي [2].

فالبعد السياسي تبلور في فكر الإخوان عندما برزت أيديولوجية الإخوان التي تقوم على فكرة الحكومة الإسلامية وشمولية الإسلام. والدافع للتحول للاتجاه السياسي يعود إلى طموح حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان في تشكيل الدولة، أو إقامة حكم إسلامي ومبرره في ذلك بأن ما يسعى إليه هو

---

(1) حسن البنا، مصدر سابق، ص 268.

(2) حسن البنا، المصدر نفسه، ص 144/ انظر إسحق الفرحان، الموقف الإسلامي من المشاركة، مصدر سابق، ص ص 21- 22.

تخليص الناس من الجوع والفقر والرذيلة وحالة الضعف التي يعيشها الناس، والسعي إلى إقامة الدولة الإسلامية باعتبار أن الإسلام نظام متكامل يشمل جميع جوانب الحياة بما فيها الإقتصادية [1].وفي البعد السياسي في فكر الجماعة يرى الدكتور إسحق الفرحان بأن نظرة الإخوان المسلمين للسياسة منبثقة عن نظرتهم للإسلام الذي هو دين وعقيدة ونظام حياة، فيشمل جميع جوانبها وبالتالي فإن العمل السياسي جزء لايتجزأ من الإسلام شأنه شأن العمل الدعوي والتربوي والجهادي والإجتماعي والإقتصادي [2].

والسياسة تعني بالنسبة للإخوان التفكير في شؤون الأمة الداخلية والخارجية، والهدف من ذلك التغيير ومرجعية ذلك مفهوم حسن البنا للسياسة، حيث يعتقد أن المسلم لا يتم إسلامه إلا إذا كان سياسياً بعيد النظر في شؤون الأمة، فعليه لا بد للمسلم أن يعتني بكل شؤون أمته ويتم النظر في شؤون الأمة من خلال أمرين:

الأول: داخلي ويختص بتنظيم الحكومات وواجبات الأمة وحقوقها ومراقبة القائمين على أمرها وأن يتم تقييمهم في ضوء تطبيقهم لشرع الله دون اعتداء أو إخلال.

الثاني: خارجي وهو المحافظة على هيبة الأمة وحريتها نحو تطبيق رسالتها والحفاظ على استقلالها لتتمكن من القيام بمهامها، والوصول إلى الأهداف وعدم السماح لأي كان بالتدخل بشؤونها [3].

---

(1) سيد يوسف، مصدر سابق، ج 2، ص ص72- 74

(2) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 51..

(3) عثمان عبد المعز رسلان، التربية السياسية عند جماعة الإخوان المسلمين في مصر 1928-1954، دراسة تقويمية، القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1990، ص 44.

وبالرغم من أن القرآن والسنة هي مرجعية الإخوان الفكرية، إلا أن الجماعة ومنذ نشأتها في مصر وامتدادها إلى الدول الأخرى بما فيها الأردن لم تكن تنظر بسلبية إلى أنظمة الحكم القائمة والتي لا تحكم بالقرآن والسنة، فالإخوان في الأردن وعلى الرغم من التناقض ما بين عقيدتهم ونظام الحكم، إلا أنهم استطاعوا وأثبتوا قدراً من التكيف ومن تطوير نظرتهم لتتماشى مع الأوضاع القائمة، وقد يكون السبب ليس فهم الإخوان للوضع السياسي والإقليمي فحسب بل قد يكون النظام قد ساعد في إيجاد حالة التفهم السياسي تلك لدى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

و يعزو بعض مفكريهم ذلك الموقف إلى أن الأردن لا يمكن أن يكون قاعدة لحكومة إسلامية، فمارس الإخوان أدواراً متعددة في ظل فهمهم الواقع فتنقلوا بين المعارضة السياسية والمشاركة في الحكم لذلك فإن الحديث عن علاقة الدين بالسياسة أمر مفروغ منه من وجهة نظر الإخوان، والإسلام يقوم على أمرين: محور العقيدة التي تهتم بتنظيم علاقة الإنسان بخالقه، ومحور الشريعة الذي ينظم شؤون الناس وعلاقتهم ببعضهم البعض، والإسلام لا يفصل الدين كعقيدة عن السياسة كونها جزءا من الشريعة، فالسياسة جزء لايتجزأ من الإسلام [1].

كيفية التحديث الذي أدخله الإخوان في الأردن على الفكر الأساسي للجماعة:

على الرغم من اعتراف قيادة الإخوان في الأردن بأن القرآن والسنة وما جاء به السلف الصالح والأفكار والمباديء التي جاء بها حسن البنا تمثل مرجعيتهم الفكرية، إلا أن الإخوان في الأردن أبقوا باب الاجتهاد والتجديد مفتوحاً

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص ص 51- 52.

ومسموحاً به لملاءمة مستجدات العصر، على الرغم من غياب النظرية السياسية المتكاملة عن فكر الإخوان المسلمين لكنهم لم يبقوا جامدين تجاه المستجدات على الساحة الوطنية، فالقرآن والسنة يشتملان على المباديء العامة فيما يتعلق بشؤون الحياة، ومن هنا فإن باب الاجتهاد مفتوح ضمن المباديء الأساسية التي وردت في القرآن والسنة و قد فسر حسن البنا ذلك من خلال الأركان العشرة لبيعة الإخوان المسلمين، نذكر منها الآتي [1]:

1- يكون رأي الإمام (المرشد العام للجماعة) ونائبه معمولاً به فيما لا نصاً قرآنياً أو حديثاً نبوياً فيه، وفيما يحتمل وجوها عدة، وفي المصالح المرسلة ما لم يصطدم بقاعدة شرعية وعليه فإن هذا الرأي يتغير بحسب الظروف والعادات.

2- يجوز أخذ أو ترك كلام أي شخص آخر ما لم يكن كلام الرسول أو السلف الصالح الذي لا يخالف كلامهم القرآن أوالسنة.

3-الخلاف الفقهي في الأمور الفرعية لا يكون سببا في التفرق في الدين، ولا يؤدي إلى خصومة ولكل مجتهد أجره، ولا مانع من الاختلاف في وجهات النظر في ظل الحب في الله والتعاون من أجل الوصول إلى الحقيقة.

ويرى قادة الإخوان في الأردن بأن الاجتهاد لا يتجاوز الثوابت العقيدية والمنهجية، فشكل الاجتهاد لدى الإخوان في الأردن يتم من خلال الفرد أو مجموعة أفراد مع الأخذ بعين الاعتبار موقعهم التنظيمي في الجماعة، ودرجة تعلمهم، وقدرتهم على الاجتهاد، ودرجة تفقههم في المسائل والأحكام الإسلامية، فإذا صدر الاجتهاد عن مجموعة أو فرد متوفر فيه شروط الاجتهاد، وكان ذلك الاجتهاد لا يتعارض مع القرآن والسنة ولا يتعارض مع مباديء الجماعة وسياستهم، يتم عرضه على مكتب الإرشاد (التنفيذي) والذي

---

(1) حسن البنا، مصدر سابق، ص ص 268- 269.

يقوم برفعه إلى مجلس الشورى، وينظر المجلس في ذلك الأمر من حيث مدى ملاءمته لمصلحة الجماعة، ومدى الحاجة إليه وملاءمته للظروف السائدة، ومدى فائدته للناس إذا كان يمس المجتمع، وبناء عليه يتم التصويت عليه داخل المجلس فإذا تم التصويت عليه أصبح ملزماً للجماعة بكل هياكلها التنظيمية. وضمن هذه الرؤية سنرى كيف استطاع الإخوان تطوير موقفهم تجاه التعددية السياسية والإنتخابات والمشاركة في الحكم، وكيف أثبت إخوان الأردن قدرتهم على ذلك:

التعددية السياسية والأحزاب:

إن التعددية كمفهوم تنظر إلى الحياة انطلاقاً من وجود أشياء متعددة على كافة المستويات، أي رفض الواحدية أو الزعم بأن هناك مبدأ واحدا، فمن الضروري أن يكون هناك تنوع في القيم والممارسات الأيديولوجية والمؤسسية والإجتماعية، والذي تعبر عنه الأحزاب السياسية وجماعات المصالح إزاء هذا المفهوم للتعددية، وبعد إقرار النهج الديمقراطي في الأردن وصدور الميثاق الوطني فإن الدولة الأردنية هي دولة قانون بالمفهوم العصري الحديث للدولة الديمقراطية، فبعد صدور الميثاق الوطني أصبحت التعددية الجانب المؤسسي والتنظيمي مصاغة في ميثاق ومقرة دستورياً. ولما كانت جماعة الإخوان المسلمين من المساهمين في صياغة الميثاق الوطني فإنه بلا أدنى شك كان للجماعة موقف من التعددية السياسية تفاوت بين الرفض والقبول، وقد حسمته الجماعة لصالح الإقرار بالتعددية السياسية وهو ما يعتبر تطور أدخلته الجماعة على فكر الإخوان المسلمين الأساسي [1].

---

(1) عزمي منصور، مصدر سابق، ص 85-96.

فالموقف الرسمي للإخوان من التعددية السياسية والأحزاب السياسية يستند إلى التأصيل الإسلامي للتعددية، حيث أن الإنسان متشابه مع أخيه الإنسان في أصل الخلق ونوعه، ولكن كل إنسان يختلف عن أخيه الإنسان من حيث الطاقات العقلية والجسمية والنفسية، وأن العبرة من خلق الناس متفاوتين وجعلهم شعوباً وقبائل هو التعارف والتعاون فالتعدد أمر يتناسب وطبيعة الخلق، والإسلام يقر بمبدأ الإختلاف في الإجتهاد وفي الدول التي تتضمن دساتيرها أن دين الدولة الإسلام، وأن المصدر الرئيسي في التشريع هو الشريعة الإسلامية، وضمن هذا الإطار فإن الأحزاب المتعددة ضمن الدستور وإن اختلفت برامجها السياسية فإنها مقبولة من قبل جماعة الإخوان المسلمين [1].

ويرى المراقب العام لجماعة الإخوان في الأردن أن استراتيجية الجماعة تهدف إلى تحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والحرية والمزيد من التعددية السياسية والفكرية ضمن منهجية متدرجة وواعية ومسؤولة، وهذا يعني قبولا أوسع للديمقراطية يعكس التطوير الذي أدخله الإخوان على فكرهم للانتقال من مرحلة الدعوة إلى مرحلة الدولة بكل ما تحمل من مواقف ومسؤوليات وتحديات [2] وقد طور الإخوان مفهومهم للتعددية والذي تبلور في المظاهر التالية:

- التعددية السياسية سمة أساسية لممارسة الديمقراطية، والتعددية الحزبية مظهر من مظاهر الديمقراطية الحديثة.

- في الديمقراطية السليمة ينبغي أن لا تثور الإشكالية بين التعددية ووحدة الأمة، والتعددية تؤدي إلى وجود أحزاب تعتبر مؤسسات وطنية تتنافس في خدمة المصالح العليا للوطن، واستجابة لتلك المفاهيم فقد اشترك الإخوان المسلمون في صياغة الميثاق الوطني الذي أكد على ثوابت العقيدة والأمة

---

(1) مجلة قراءات سياسية، السنة الرابعة، العدد الثالث لعام 1994، ص 118.

(2) عزمي منصور، مصدر سابق، ص 89 .

والوطن وعلى القواسم المشتركة بين سائر القوى السياسية في الوطن ومنها هوية الأمة وثقافتها العربية الإسلامية وأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، كما أكد على الحريات العامة ودولة القانون وترسيخ الديمقراطية [1].. وموقف الإخوان في الأردن من التعددية السياسية يعتبر تطورا حقيقيا في فكر الإخوان المسلمين، وتعتبر الجماعة في الأردن من أول الحركات الإسلامية التي تقر بالتعددية السياسية والديمقراطية والقبول بالرأي والرأي الآخر.

الإنتخابات والمجالس النيابية:

مبدأ الشورى في الإسلام بين الحاكم والمحكوم أمر تقره الشريعة الإسلامية، قال تعالى: "وشاورهم في الأمر" آل عمران 159، فالشورى هي العلاقة التنظيمية الأساسية بين الحاكم والمحكوم والديمقراطية كمفهوم غربي، واذا أقر أنه لا يجوز تبني أي نظام غريب عن الدين بل أخذ ما يتناسب مع العقيدة، فإن مصطلح الديمقراطية واستعماله يعني مشاركة الشعب في السلطة عن طريق انتخاب ممثلين له لإقرار التشريعات المناسبة لحياته، ويصبح أمراً مباحاً لا يتناقض مع المبدأ الإسلامي المقرر في الشورى، فالموقف الإسلامي من المجالس البرلمانية والإنتخابات النيابية موقف إيجابي، فوجود الإسلاميين في البرلمان يتيح فرصة أوسع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودرء المفاسد وجلب المنافع فيما يتعلق بسن التشريعات المناسبة، فموقف الإخوان من الإنتخابات كان مثارا للجدل منذ الشروع فيها، فكانت السبب في إقالة أول مراقب للجماعة الذي أمر بعدم خوض الإنتخابات إلا بضمان الأغلبية، ولإدراك

---

(1) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص 119.

الجماعة أهمية الإنتخابات بالنسبة لها فلم تنقطع عن أي انتخابات نيابية منذ تأسيس الجماعة حتى عام 1997 [1].

المشاركة في الحكم:

لقد اختلف الفقهاء المسلمون في مواقفهم من المشاركة في الحكومات المعاصرة التي لا تعتبر إسلامية تماما ولا غير إسلامية كذلك، فمنهم من حرم ذلك ومنهم من أجازها بقيود المصلحة الشرعية التي توازن بين درء المفاسد وجلب المنافع للمسلمين، وترى جماعة الإخوان المسلمين في الأردن أن القول بمنع المشاركة على الإطلاق أو جوازها على الإطلاق قول لا يستند إلى دليل شرعي، ولذلك ينظر إلى موضوع المشاركة في الحكم من باب المصلحة العامة في المكان المناسب والوقت المناسب والمهمة المناسبة، فأدخل الإخوان المسلمون في الأردن تغييرا للخطوط العريضة لسياسة الإخوان المسلمين، يعكس التغيير الحاصل في الجماعة نفسها وفي مراحل تطورها، وأن القول بأن الإخوان المسلمين لن يؤيدوا حاكما حتى يقيم شرع الله في الأرض، ويرفضون أي نظام لا يقوم على أساس الإسلام قد حصل عليه تطور، فهم يقولون اليوم بأن الحكم بشريعة الله هو مطلب الإخوان في الدنيا، فبذلك لم يقيدوا أنفسهم بمواقف حاسمة من الأنظمة القائمة والدخول في جدل هل تقوم على أساس الإسلام أم لا، وأبقوا المسألة في إطار المرونة السياسية على اعتبار أن الحكم بشريعة الله هو هدف عام يتحدد الوصول إليه عبر التدرج والإصلاح [2].

وانطلاقاً من تلك النظرة الواقعية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، وفي إطار التطور الذي أدخلته على فكرها السياسي، شاركت الجماعة في اللجنة

---

(1) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص 19-20 / عزمي منصور، مصدر سابق، ص 64-66 .

(2) عزمي منصور، مصدر سابق، ص 90.

الملكية لوضع الميثاق الوطني التي أعلن عنها ملك البلاد الحسين بن طلال، وعين أعضاءها بنفسه بصورة تمثل كافة الأطياف السياسية، والإجتماعية، والإقتصادية، والثقافية، وكان قرارهم بالمشاركة نابعا من حرص الإخوان على إحداث التطور والتغيير، والضرورة الملحة في لقاء المجموعات السياسية الأخرى والتحاور معها [1].

وفي نفس الاتجاه ونتيجة لحالة التطور الفكري تجاه الواقع السياسي، جاءت مشاركة الإخوان في الحكومة لتؤكد تلك الحالة من التطور على أدبيات الإخوان السياسية من حيث القبول أو الرفض في المشاركة، وأن الجماعة تنظر إلى الموضوع ليس من باب الحلال أو الحرام بل من باب تغليب مصلحة الجماعة والدعوة والوطن [2].

---

(1) د. عبدالله العكايله، مصدر سابق، ص 106.

(2) سميح المعايطة، (التجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن) ، 1994، عمان، دار البشير، ط1، ص46.

المبحث الثاني

القدرة على التكيف الوظيفي والقيادي

لجماعة الإخوان المسلمين

في الأردن

تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أول جماعة قامت بعد إلغاء الخلافة الإسلامية، تهدف لإعادة بعث الإحياء الإسلامي في المجتمعات الإسلامية من خلال حث الناس على العودة إلى الإلتزام بتعاليم الإسلام وأحكامه، والأخذ بها في كل شؤون الحياة، فمنذ نشأتها كان على رأس أولوياتها الوصول إلى الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية والحكم بما أنزل الله، ولما لم تستطع جماعة الإخوان تحقيق أهدافها بالوصول إلى السلطة أو جعل الأنظمة القائمة تطبق الشريعة الإسلامية، سعت إلى تأدية وظائف متغيرة ومتعددة لتطبيق فكرة الإصلاح التدريجي الشامل، لتتمكن بالنهاية من الوصول إلى غاياتها وأهدافها، وهذا التغير يثبت بدون أدنى شك بأن لدى جماعة الإخوان قدرة على التكيف بشكل مقبول لأداء وظائف متعددة، بالإضافة إلى هدفهم الأساسي. ولو لم تستطع الجماعة القيام بوظائف متعددة لأصبح وضعها في غاية الصعوبة فأدت ضمن إطار مفهومها للعمل العام وظائف إجتماعية وسياسية تمثلت بالمشاركة في الحكم والمعارضة، وهذا سبيلهم لتحقيق غايتهم وهي إقامة حكم الله على الأرض، وضمن ذلك تم تقسيم المبحث إلى أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: تكيف جماعة الإخوان المسلمين الوظيفية في المرحلة ما قبل 1989 **المطلب الثاني:** تكيف الجماعة الوظيفي بعد التحول الديمقراطي في الأردن.

المطلب الثالث: تكيف الجماعة مع الوضع السياسي في الأردن ومشاركتها في الحكم.

المطلب الرابع: التكيف القيادي عند جماعة الإخوان المسلمين.

المطلب الأول

تكيف جماعة الإخوان المسلمين الوظيفي

في المرحلة ما قبل 1989م

لقد نصت المادة (2) من القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين على" الإخوان المسلمون هيئة إسلامية جامعة، تعمل على إقامة حكم الله في الأرض لإستئناف الحياة الإسلامية من جديد" وذلك ضمن أغراض نذكر منها:

-إعادة صلة المسلمين بالإسلام فهما وإيماناً وعملاً.

-جمع الذين استجابوا للدعوة على الإسلام وتثقيفهم به، وتربيتهم عليه أفرادا وجماعات وتأهيلهم وتنظيم جهودهم.

-مواجهة التحدي الحضاري الحديث، الفكري والإجتماعي والسياسي والخلقي والعسكري، وإثبات وجود الإسلام في حياتنا وفي العالم على مستوى العصر وحاجاته [(1)].

يفهم من نص العبارة السابقة أن الجماعة تهدف إلى إعادة الإسلام كمنهج للحياة قولاً وعملاً، فمنذ نشأة الإخوان في الأردن حتى عام 1989 ساروا في طريق متوازٍ في العمل السياسي بجانب العمل الإجتماعي، إذا ما عرفنا القيود التي كانت على العمل السياسي وخصوصاً بعد قرار حظر الأحزاب السياسية في عام 1957، وبقاء الأحكام العرفية حتى زمن التحول الديمقراطي الذي عاشه الأردن، ففي تلك المرحلة قام الإخوان المسلمون بوظائف متعددة ومتغيرة

---

(1) القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، المادة "2"، ص 3.

حسب واقع الحال، فقد مارسوا السياسة والعمل الإجتماعي وشارك بعض رموزهم بشكل فردي في الحكم، وتنقلوا بين المعارضة السياسية وتأييد النظام وسنركز في هذا المطلب على أبرز نشاطاتهم الإجتماعية والسياسية في تلك المرحلة التي أثبتوا فيها قدراً من التكيف الوظيفي.

الإخوان والعمل التربوي:

إن اهتمام الجماعة بالمجتمع هو محاولة لتطبيق فكرة الإصلاح التدريجي، حيث قامت الجماعة بأعمال لها علاقة مباشرة مع المجتمع حيث مارس الإخوان دوراً كبيراً في مجال التعليم والخدمات الاجتماعية، ونظر الإخوان إلى التعليم على أنه نقطة مهمة في مجال عملهم نحو الإصلاح في ظل ظروف كانت الممارسة السياسية غير متاحه أحياناً، والتربية والتعليم ينظر إليها على أنها أساس التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ولا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم مهما توافر له من إمكانات دون العملية التربوية السليمة المتكاملة الشاملة، من هنا اهتمت الدول المتقدمة في وضع أولوية لمخصصات العملية التربوية في مجالاتها المختلفة، حيث يأتي دور التربية في صناعة الأجيال وصقل فكرهم بالعلم والمعرفة اللذان يزيلان عتمة الجهل ويحققان أهداف التربية المنشودة التي تسعى إلى تقدم الأجيال لتتمكن من التعامل مع مستجدات العصر برؤية واضحة نافذة [1].

إن اهتمام جماعة الإخوان المسلمين ببرامج التثقيف والتربية نابع من حرصها على إيجاد النموذج الإسلامي للإنسان والمواطن الصالح الذي يؤدي

(1) كلمة كتلة نواب الحركة الإسلامية "الإخوان المسلمون" في مناقشة السياسة التربوية في الأردن، ص 5.

دوره، حيث (الفرد المسلم) هو شعارهم وأن بداية الإصلاح هي في إعداد الفرد وفقاً لبرامج الدعوة الإسلامية ومبادئها [1].

فنشاط الإخوان ضمن هذا المجال كان مركزا في مشاريع محو الأمية المختلفة في كل المناسبات والاحتفالات، وهدفهم من ذلك تزويد الشباب بتعليم إسلامي مناسب من أجل خلق المناعة لديهم ضد الأفكار والثقافات الدخيلة خصوصا مع بداية نشاط الجماعة[2]

فاستطاع الإخوان من خلال أدائهم لوظيفتهم التربوية تطبيق شعارهم (الفرد المسلم) وذلك من خلال عملهم في المؤسسات التربوية (المدارس، الجامعات، المعاهد، المساجد) حيث أن نتائجهم واضحة في هذا المجال وهو خلق جيل من الشباب المنتمي إلى الإسلام، والمؤمن بما يدعو إليه الإخوان المسلمين واهتمامهم هذا بالتربية والتعليم وإعداد الشباب لم يتعارض أصلا مع فلسفة التربية والتعليم في الأردن، والتي تقوم الفلسفة على ربط أفراد المجتمع بأمتهم العربية والإسلامية والإعتزاز بالإسلام عقيدة وشريعة ونظاما قيميا متكاملا، وتركيز تلك الفلسفة على إبراز معاني الوحدة العربية وعروبة فلسطين والخطر الذي يشكله التحدي الصهيوني اليهودي للأمة العربية والإسلامية، ولتعزيز تلك المفاهيم تم إرساء أسس وقواعد السياسة التربوية من خلال إصدار قانون التربية والتعليم الذي أوضح فلسفة التربية والتعليم في الأردن[3].

وعلى الرغم من قناعة الإخوان بسلامة العملية التربوية في الأردن، إلا أنهم اهتموا بالتعليم الإسلامي الخالص وذلك من خلال إنشاء مؤسسات التعليم

---

(1) إبراهيم الغرايبة، الإخوان المسلمون في الأردن، مصدر سابق، ص 171.

(2) د. موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مصدر سابق، ص 66.

(3) خالد الشقران، الدور السياسي لجماعة الإخوان، مصدر سابق، ص107..

الخاصة بهم، حيث أسس الإخوان جمعية المركز الإسلامي ويتبع لها الكلية الإسلامية التي جاءت نشأتها مع بداية الدعوة في الأردن، بالإضافة إلى وجود 40 مدرسة ورياض أطفال وكلية متوسطة وهذه المدارس موزعة على جميع مدن المملكة، ولإهتمامهم بالتعليم العالي فبالإضافة إلى وجود كلية مجتمع في مدينة الزرقاء، تم إنشاء جامعة الزرقاء الأهلية في نفس المدينة، وهي تستقطب عددا كبيرا من طلبة الدول العربية والإسلامية بالإضافة للطلبة الأردنيين[1].

لقد أثبت الإخوان قدرتهم على التكيف وخلق وظائف متعددة ومتغيرة بحسب واقع الحال، وهذا دليل على القدرة على التكيف لأن ما يؤمنون به أصلا هو العمل الإسلامي عملا عاما وهو شامل لجميع نواحي الحياة، فالإصلاح التدريجي يتطلب تعدد الوظائف بالمجتمع لخلق قناعة لدى الناس بقدرة الجماعة على العمل وفي كل الظروف والأحوال.

الإخوان والعمل الاجتماعي:

لقد كان للإخوان دور مهم في مجال الخدمات الإجتماعية قولا وعملا، وذلك يتدرج في إطار أدائهم العام والذي يصنف على أنه قدرة على التكيف في وظيفتهم التي لم تكن منصبة على الدعوة الإسلامية فقط، بل كان لجماعة الإخوان المسلمين دور مهم سواء من الناحية العملية أو النظرية في مواجهة أداء الحكومة تجاه الخدمات الإجتماعية التي تمس شرائح المجتمع الأردني. ففي ذلك المجال قدمت الجماعة خدمات واضحة للمجتمع تنسجم مع دورها الذي تضطلع به والذي يهدف إلى الإصلاح التدريجي، فاهتمامها بالخدمات الإجتماعية كان موازيا لإهتماماتها السياسية منذ نشأتها محاولة بذلك بث الصفات الخالصة النقية للإسلام، وقد حثت الجماعة على التكامل

---

(1) إبراهيم الغرايبة، المصدر السابق، ص172- 177.

الإجتماعي بين أفراد المجتمع ودعوة الدولة إلى تحقيق مبدأ العدالة الإجتماعية وتخليص المجتمع من الأمراض والآفات الإجتماعية القاتلة والتي أهمها الفقر والبطالة [1].

وينظر الإخوان إلى أن صلاح الفرد والأسرة والتضامن بين بني الإنسان علاج للمشاكل التي تواجهها المجتمعات، فالوقاية تبعد شبح الأمراض الإجتماعية بكل أشكالها ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية [2]:

1-العمل على غرس القيم الإجتماعية وتعزيزها ودعوة الناس إلى احترام الآداب العامة وتعزيز ذلك بالتشريعات اللازمة.

2-مقاومة كل مظاهر الفساد والعادات الضارة اجتماعيا واقتصاديا وجعل التوجه الديني يحكم عادات الناس الإجتماعية.

3-الإهتمام بالأسرة لأنها اللبنة الأولى في بنيان المجتمع، فإذا صلحت الأسرة صلح المجتمع بأسره، وحماية المجتمع من جريمة الزنا وذلك بالحث على الزواج وتيسيره ويكون الإهتمام بالأسرة من خلال إحاطتها بالرعاية والإعتناء، فالإسلام أقام الأسرة على قواعد محكمة وقد حدد الحقوق والواجبات وعالج ما تتعرض له الأسرة من مشكلات.

4-إيجاد فرص العمل للمواطنين من خلال إيجاد المشاريع الإنتاجية وتأمين العلاج والسكن.

5-الإهتمام بالمرأة ومعالجة قضاياها وفق تعاليم الإسلام وإعلان التكامل والمساواة في الحقوق، فالنساء شقائق الرجال كما قال عليه الصلاة والسلام.

---

(1) خالد الشقران، الدور السياسي لجماعة الإخوان في الأردن، مصدر سابق، ص 176.

(2) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، مصدر سابق، ص 78 –81.

6-الرعاية الصحية الكاملة للمواطنين وتطبيق مبدأ التأمين الشامل لكافة أبناء الوطن، والإهتمام بالطفولة من ناحية الغذاء والرعاية النفسية والصحية وحماية حقوق الأطفال من الإستغلال.

7-التركيز على آدمية الإنسان ونبذ التطرف والعنف والتفرقة العنصرية، ورعاية اليتيم وكفايته وحسن تربيته حتى يكون صالحا في البيئة التي يعيش فيها.

8-القضاء على كل مظاهر الفساد المختلفة في القمار والبغاء ومراقبة دور السينما حتى لا تسيء إلى قيم المجتمع.

9-المحافظة على اللباس الإسلامي وتشجيعه ومحاربة التبرج بكل أشكاله، وإرشاد السيدات إلى الحشمة ومنع الإختلاط بين الرجال والنساء واعتبار الخلوة جريمة يؤاخذ عليها مرتكبها. تلك النقاط شكلت هدف الإخوان من خلال سعيهم للإصلاح التدريجي في المجتمع من خلال التقيد بمرجعيتهم والإجتهاد لمحاولة المواءمة بين مرجعيتهم والواقع على الساحة الأردنية والقيام بتوجيه المجتمع من خلال مؤسساتهم يعتبر أداء عمليا تمارسه الجماعة في إطار تعدد وظائفها، وإن كان هذا الأداء لم يشمل المجتمع بكافة شرائحه، فالإخوان ينطلقون في نظرتهم إلى المجتمعات الإسلامية على أنه أصابها تشوه وانحراف ولا بد من العمل الإجتماعي والسياسي والتربوي من أجل التأكيد على هوية المجتمع الإسلامية، وعلى الصعيد السياسي عملت الجماعة لتنبيه الحكومة ومساءلتها والمطالبة بإصدار التشريعات المناسبة لرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين [1]

---

(1) إبراهيم الغرايبة، الإخوان في الأردن، مصدر سابق، ص 108 – 109 / انظر خالد الشقران ص 178.

وفي إطار أدائهم العام، نشط الإخوان تجاه القضايا الإجتماعية بالمشاركة والمساهمة في التنبيه إلى القضايا الإجتماعية والتركيز عليها، وذلك من خلال مشاركتهم القوى السياسة الأخرى الموجودة على الساحة الأردنية وتأكيدهم على أن العمل العام هو الجسم الرئيسي للعمل الإسلامي، وعلى الرغم من نشاطهم النظري والعملي في هذا الجانب، إلا انه يؤخذ عليهم عدم تقديم أي نتائج أومعلومات يمكن دراستها والقياس عليها، وقد انطوى على ذلك سلبية كبيرة بحيث لا يساهم ذلك في بلورة برامج خاصة بالجماعة تسعى لتطبيقها.

وانطلاقا من إيمان الجماعة بالعمل العام وبالإضافة إلى الدعوة، مارست الجماعة الجانب العملي لمواجهة المشكلات ولتأكيد دورها في تنمية المجتمع المحلي، بذلت الجماعة جهودا في مجال العمل الإجتماعي محققة قدرا عاليا من التكيف، حيث جاءت قدرتها على العمل الإجتماعي بعد دور الحكومة مباشرة فلم يسبقها إلى هذا المجال أي حزب سياسي آخر [1].

وهنا أبرز مجالات نشاط الإخوان المسلمين من خلال المشاركة في عضوية الجمعيات الخيرية[2]:

أولا: الجمعيات الخيرية

1-جمعية المركز الإسلامي:

تعتبر من أهم وأكبر المؤسسات التي شارك فيها الإخوان المسلمون حيث تم إنشاؤها عام 1963 ويغطي نشاطها جميع مدن المملكة الأردنية الهاشمية

---

(1) هاني الحوراني، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، عمان: دار سندباد للنشر، ص 177، 1997.

(2) - إبراهيم الغرايبة، المصدر نفسه، ص 177. جريدة الرأي، العدد 9827، 83/ 197، ص 4
- جريدة الأسواق، العدد 1242، 200 / 7/ 1997، ص 23.

ويتبع لها المؤسسات التالية:-

-المستشفى الإسلامي في العاصمة عمان وفي مدينة العقبة ويعد من أهم المستشفيات في الأردن.

-يتبع لجمعية المركز الإسلامي ثلاثة عشر مركزا طبيا معظمها في عمان والزرقاء

-تمتلك الجمعية مشاريع تنموية (مراكز خياطة، تريكو) معظمها في المخيمات ومناطق الأغوار.

-صندوق المريض الفقير وإيراداته تتم من خلال جمع التبرعات واقتطاع جزء من إيرادات المستشفى الإسلامي وتخصص تلك الإيرادات في علاج المرضى الفقراء وتعتبر جمعية المركز الإسلامي أكبر الجمعيات في الأردن وتقدر موجوداتها بحوالي مائة مليون دينار أردني.

2 : جمعية الهلال الأخضر:

تأسست في 1980/10/30 وهدفها تقديم المساعدة إلى اللاجئين وذلك من خلال:

-مساعدة المتضررين من الكوارث والحروب.

-تقديم المساعدات للطلبة الفقراء.

-فتح المراكز الصحية والمستوصفات.

-القيام بالنشاطات الثقافية والندوات من أجل نشر التوعية الصحية، ويرأس هذه الجمعية النائب السابق حمزة منصور منذ تأسيسها.

ومن اهم نشاطات الجمعية :

-استقبال اللاجئين من الكويت وإيواؤهم في مخيم الرويشد أثناء الأزمة العراقية.

-تقديم الإغاثة الطبية والمساعدات في الأرياف.

-مساعدة الطلبة الفقراء والطلبة المغتربين من أبناء الدول العربية الإسلامية الذين يدرسون في الجامعات.

-مساعدة الطلبة الفقراء من الأردن وتأمين لوازمهم المدرسية.

3: الهيئة الإسلامية العالمية للإغاثة:

تأسست في عام 1991 برئاسة الدكتور أحمد التركماني بهدف تقديم العون الطبي في الأزمات والكوارث التي تحل بالعالم الإسلامي.

4 : جمعية العفاف الخيرية:

تهدف إلى مساعدة الشباب المسلم في أمور الزواج وتيسيره لهم وذلك من خلال إقامة الحفلات الجماعية حرصا على تقليل تكاليف الزواج وحث الشباب على الزواج المبكر، وتتلقى التبرعات من قطاعات مختلفة من المجتمع الأردني. كل الجهود التي قامت بها جماعة الإخوان المسلمين سواء تربوية أو اجتماعية أو سياسية تعبر عن قدرة الجماعة على القيام بوظائف متعددة ومتغيرة وذلك من خلال إيمانها بأن العمل العام جزء من رسالتها وهي بذلك تخدم فكرتها الأساسية وتجعل إصلاح المجتمع على رأس أولوياتها.

الإخوان والعمل السياسي في مرحلة ما قبل 89

إن قيام الإخوان في تلك المرحلة بأكثر من وظيفة فرضته طبيعة المرحلة والظروف السياسية التي مرت بها المنطقة وخصوصا احتلال الضفة الغربية عام

1967 ، فكان عملهم السياسي يتمثل في الاشتراك في الإنتخابات النيابية منذ عام 1953 والتحالف مع النظام أحيانا ضد القوى الشيوعية والقومية وفي معارضة الحكومة وتوجيه النقد لها في كثير من الأحوال ولكنهم لم يبتعدوا عن السياسة وخصوصا بعد هزيمة 1967[1].

وعلى الرغم من كل الظروف السياسية الداخلية والخارجية المتغيرة إلا أن الجماعة حافظت على مستوى من الوجود والحضور الإيجابي سياسيا وشعبيا، وأهم العوامل التي ساعدتها على ذلك هو قيامها بوظائف متعددة وقدرتها على التكيف في كل الظروف مما جعلها تمتلك بناء تراكميا على صعيد البناء التنظيمي الداخلي وعلى صعيد الانتشار الجماهيري. وقد حرصت الجماعة بذلك على زرع ذاتها في المجتمع فكرة ودينا أكثر من حرصها على تحقيق تواجد تنظيمي في تلك المرحلة [2].

وتمثل نشاط جماعة الإخوان المسلمين في وجوه متعددة منها الكفاح المسلح في عام 1948 على أرض فلسطين وفي عام 1967 ، بالإضافة إلى إصدار البيانات حيث صدر لهم بيان في عام 1957 أكدوا فيه على المؤامرة التي تحيط بالأمة وموقفهم من حلف بغداد والتنديد بالسياسة الأمريكية الضالعة مع اليهود والخطر الذي يشكله قيام دولة اليهود وتأييدهم للثورة في الجزائر وتقديم العون والمساعدة للثوار، وفي نفس العام طالب نواب الإخوان بإلغاء المعاهدة البريطانية. وكان الإخوان قد رفضوا الاشتراك في الوزارة لأنها لاتطبق شرع الله في الحكم حسب قولهم، وهاجم الإخوان المسلمون السياسية الأنجلو – أمريكية المتآمرة مع الصهيونية واحتجوا على استدعاء الحكومة للقوات البريطانية لترابط في الأردن على أثر الانقلاب الذي حدث في العراق، وقد وقف الإخوان

---

(1) إبراهيم الغرايبة، الإخوان في الأردن، مصدر سابق، ص 122.

(2) سميح المعايطة، التجربة السياسية للحركة الإسلامية، مصدر سابق، ص 31.

موقفا حازما من الفساد الحكومي وبينوا كل أشكاله وعلى أثر ذلك تم توقيف مراقبهم العام[1].

بقي الإخوان قريبين من الأحداث السياسية ويشاركون بذلك، ولم يمر على المنطقة حدث إلا وأصدروا بيانا يحددو وجهة نظرهم فيه، حتى اكتسبوا مزيدا من القوة. ونتيجة لقدرتهم على التكيف في تلك المرحلة وقيامهم بأدوار متعددة وتغلغلهم في مؤسسات المجتمع المدني وأدائهم في المساجد انعكس ذلك على جماعة الإخوان المسلمين إيجابيا وجعلها من أقوى وأكبر القوى المؤثرة في المجتمع الأردني، حيث كانت بوادر ذلك تظهر في أول انتخابات تكميلية لعام 1984 ومن ثم بعدها انتخابات 1989 التي أخرجت الجماعة إلى ساحة العمل السياسي كأكبر كتلة برلمانية في مجلس النواب الحادي عشر. وتكون بذلك قد انتقلت فعليا من ممارسة العمل الإجتماعي الممزوج بالعمل السياسي إلى العمل السياسي المنظم وجعلها في صفوف المعارضة[2].

(1) محمد الحسن، (الإخوان في سطور)، 1990، عمان: دار الفرقان، ص28.

(2) جريدة الرأي (الإخوان المسلمون: المنشأ– المسار– المال)، مصدر سابق.

المطلب الثاني

تكيف جماعة الإخوان المسلمين

في مرحلة 1989-1997 ومعارضتهم السياسية

شهد الأردن في عام 1989 انتخابات نيابية لإختيار أعضاء المجلس النيابي الحادي عشر وهذه الإنتخابات الأولى منذ عام 1967، وتعد علامة تحول كبير في المسار الديمقراطي الأردني، حيث أعادت ترتيب الخريطة السياسية بناء على المعطيات والتحولات التي جرت في الأردن والعالم، وكانت أهم نتائجها فوز جماعة الإخوان المسلمين ودفعهم إلى واجهة الأحداث والتأثير في الأردن والمنطقة وجعلهم أهم تيار للمعارضة السياسية في الأردن، وتأتي أهمية انتخابات 89 بالنسبة للإخوان في الأردن على أنها التجربة الأولى للجماعة بعد التحول الديمقراطي، حيث تمكنت الجماعة من تحقيق نجاح كبير لم يكن متوقعا من قبل المراقبين السياسيين، لا سيما وأنها حصلت على 22 مقعدا من أصل 80 مقعدا من العدد الكلي لمجلس النواب الأردني. واتسمت تلك الإنتخابات بدرجة عالية من النزاهة والحياد من قبل الحكومة بالإضافة إلى النجاح الذي تحقق للإخوان نتيجة العمل المتراكم منذ عقود [1].

تلك الإنتخابات أسست لمرحلة جاءت لتلبي حاجة الأردن على طريق التحول الديمقراطي الذي أفرز كل الاطياف السياسيةوالذي كانت على رأسه جماعة

---

(1) هاني الحوراني (خارطة الأحزاب السياسية عشية الإنتخابات العامة المقبلة)، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان 1993، ص 17.

الإخوان المسلمين ليشهد الأردن ومنذ ذلك التاريخ حراك سياسي اجتماعي اقتصادي شاركت الجماعة فيه بكل فعالية

كما كانت نتيجة الإنتخابات بالنسبة للجماعة علامة على قدرتها في التكيف وتحولها من مجالات العمل المختلفة إلى إطار جديد وهو وجودها كأكبر كتلة في البرلمان وكونها لا تشارك في الحكم فبالطبع ستكون أكبر كتلة للمعارضة إذا ما تحالفت مع الإسلاميين المستقلين الذين وصل عددهم إلى 11 نائبا، كما أن هذه الإنتخابات أظهرتها بمظهر الاعتدال حيث وفقت بين إطارها المرجعي الإسلامي ومتطلبات التحول الديمقراطي وتمكنت من الوصول إلى البرلمان لتتمكن من القيام بأعمال الدعوة من خلال عرض برامجها على الناس بشكل يمكنهم من القيام بذلك بكل حرية ودون قيود بالإضافة إلى إثبات قدرة الجماعة وتأثيرها الواسع على مستوى المجتمع كله [1].

لقد خاضت الجماعة الإنتخابات بعد أن اتخذ مجلس الشورى قرار بالمشاركة في تلك الإنتخابات، حيث شكلت من قبل مجلس الشورى لجنة مشرفة على تلك الإنتخابات وقامت هذه اللجنة بدراسة الوضع جيدا وبعدها قامت بترشيح 26 شخصا موزعين على الدوائر الإنتخابية تحت اسم (الكتلة الإسلامية) مع العلم أن الإنتخابات لم تجرِ في ظل التعددية الحزبية، وهذا ما أعطى الجماعة ميزة عن غيرهم بأن استطاعوا العمل المنظم أكثر من القوى السياسية الأخرى، وظلت تلك القوى تحت قرار حظر الأحزاب الذي تم اتخاذه في عام 1957 بالإضافة إلى تمتع الإخوان بحرية نسبية أكثر من غيرهم في طرح برامجهم الإنتخابية من خلال وسائل الإعلام ولم يكن ممنوعا على أي قوة أو مرشح استخدام وسائل الدعاية. هذه الظروف والفترة الطويلة من العمل العلني للجماعة شكلت قاعدة أساسية لانطلاقة الجماعة نحو تحقيق فوز كبير على

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 98.

مستوى الوطن وفي كل الدوائر الإنتخابية، وهذ يدل على مدى الإستفادة من الظروف المتاحة لهم دون غيرهم.

كما رافق تلك الإنتخابات عدم إعطاء الثقل السكاني الأولوية في توزيع المقاعد بل جرت تحت قانون الإنتخاب رقم 22 لعام 1986 والقانون نفسه كان يمنع أي مرشح ينتمي إلى أي حزب أو تنظيم تخالف مبادؤه أحكام الدستور الأردني، خوض الانتخابات إلا أن الإخوان استثنوا من ذلك الشرط الوارد في القانون مما ميزهم عن باقي التنظيمات والقوى السياسية الموجودة على الساحة الأردنية[1].

وقد جاءت مشاركة الإخوان كقوة سياسية ضمن برنامج انتخابي واضح المعالم يتضمن رؤية الإخوان للوضع القائم في الأردن والطريق إلى تغييره حيث سعى نوابهم فيما بعد إلى تطبيق ما جاء في برنامجهم الإنتخابي والذي ركز على المواضيع التالية [2]:

أولا: السياسة الداخلية

التقيد بشرع الله وتنفيذ أحكامه وتفعيل المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة وذلك بتطبيقه كاملا شاملا في كل شؤون الحياة السياسية والإقتصادية والعسكرية والمالية والتربوية وغيرها وتوفير الحريات العامة وضمان حرية العبادة والعقيدة والحفاظ على كرامة الناس

---

(1) نيفين مسعد، (جدلية الاستبعاد والمشاركة) التحولات الديمقراطية في الوطن العربي المعاصرة، 1993، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ط1، ص475.

(2) البرنامج الإنتخابي لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين لإنتخابات المجلس النيابي الأردني الحادي عشر في دورته للعام (1989– 1993)، جماعة الإخوان المسلمين، عمان 1988، ص 4- 27.

والحث على حرية الصحافة وذلك بعدم التأثير عليها وحرية تشكيل التنظيمات الثقافية والشبابية والطلابية.

ثانيا: الوضع الإقتصادي

تطرق البيان للظروف التي يعاني منها الأردن والتي تتمثل بالمديونية والبطالة والتضخم وارتفاع الأسعار، وطرح البرنامج عددا من الإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الوضع القائم من خلال تطوير القطاع العام وإصلاحه ومحاربة الفساد بكل أشكاله والعمل على إصلاح القطاع الزراعي والإهتمام بالثروة الحيوانية وتطوير الصناعات الخفيفة وتشجيع الصناعات اليدوية وفرض الزكاة لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتحريم الربا بكل أشكاله ومحاربة الإسراف والتبذير وطرق الكسب غير المشروعة وتقليص النفقات العامة واستثمار الموارد الطبيعية على خير وجه وترشيد وحسن استخدام المواد الخام في الأردن.

ثالثا: الوضع التربوي

الإهتمام بقطاع التربية والتعليم والإشارة إلى سوء الوضع التعليمي وللخروج من هذا الوضع لابد من التأكيد على أن السياسة التربوية يجب أن تستند إلى قاعدة صلبة قوامها الإيمان بالله عز وجل والولاء له سبحانه وتعالى وتكافؤ الفرص والتوسع في التعليم الجامعي والبعد عن أساليب التلقين والربط بين مخرجات التعليم وواقع المجتمع ومحاربة الإختلاط ومنعه في كل مراحل التعليم وتوفير المصادر والمراجع الدينية الهامة في المدارس وإيلاء البحث العلمي كل اهتمام.

رابعا: الوضع الإعلامي

لقد ركز البرنامج على أهمية الإعلام في حياة الناس أشار إلى أن وضع الإعلام في الأردن يسير بخط معاكس لأحكام الشريعة الإسلامية وآدابها ولإصلاح الوضع القائم لا بد من اختيار الرجال الأكفاء لتولي مسؤولية الأجهزة الإعلامية والمحافظة على وسائل الإعلام من كل ما يشوبها من خلل وخصوصا ما يعرض من أفلام تتنافى مع أبسط قواعد الأخلاق والدين.

خامسا: الوضع الإجتماعي

أكد البرنامج على عدة مرتكزات للرقي بالمجتمع وذلك من خلال إعلان الأخوة بين الناس والنهوض بالرجل والمرأة والمساواة بينهم وحماية الطفولة ورعايتها وتشجيع الزواج وتأمين العلاج وتوفير العمل لكل قادر وحماية الأسرة.

سادسا: الوضع العسكري

التركيز على الجهاد وبناء السياسة العسكرية على الأسس التالية: إعداد وتعبئة الأمة في كل الظروف وتبني مبدأ الجهاد والدعوة إلى التعاون العربي الإسلامي من أجل النهوض بالصناعات العسكرية ودعم الإنتفاضة في فلسطين ودعم القوات المسلحة بكل ما تحتاجه من سلاح حديث.

سابعا: القضية الفلسطينية

أكد البرنامج على أن فلسطين أرض إسلامية وهي وقف على المسلمين ولا يجوز التفريط بها أو المساس بمقدساتها وتحرير فلسطين من أهم واجبات المسلمين رفض المبادرات السلمية بكل أشكالها ودعم المقاومة المسلحة من أجل تحرير فلسطين.

ثامنا: في السياسة العربية والإسلامية الخارجية

أكد البرنامج على أن الإسلام هو الذي وحد العرب الذين كانوا قبائل متنافرة وأن الإسلام هو القادر على توحيد العرب وتحقيق وحدة الشعوب العربية يتم من خلال التركيز على الولاء والإنتماء لعقيدة التوحيد ومحاربة كل الدعوات إلى تمزيق الأمة العربية ومحاربة النعرات الطائفية والعصبية ودعم كل الجهود التي من شأنها توحيد الجهد العربي من خلال اتفاقيات التعاون والسوق العربية المشتركة وتسهيل السفر بين الأقطار العربية والأمر نفسه بالنسبة للشعوب الإسلامية حيث بالإمكان العمل على توحيد الشعوب الإسلامية من خلال تنمية الروابط الإسلامية ونشر اللغة العربية في تلك الأقطار أما في السياسة الخارجية فإن البرنامج ركز على محاربة السيطرة الثقافية والعسكرية والإقتصادية للدول الغربية على الدول العربية وذلك من خلال توعية الناس بحقيقة تلك الدول ومقاطعتها لأنها تدعم اليهود.

وتحت هذا الطرح لبرنامجهم حقق الإخوان فوزهم الكبير بأن حققوا نسبة 27,5% من مقاعد مجلس النواب وتكون الجماعة بذلك قد حققت أكبر قدر من التكيف مع المعطيات السياسية على الساحة المحلية وأصبحت أكبر كتلة معارضة إسلامية داخل البرلمان الأردني[1].

الأداء السياسي لنواب الحركة الإسلامية في البرلمان

السلطة التشريعية في الأردن تضم مجلس الأعيان ومجلس النواب حيث ينتخب النواب من قبل الشعب، ويعين الأعيان من قبل الملك حسب نص المادة 25

---

(1) سميح المعايطة، (التجربة السياسية للحركة الإسلامية في الأردن) ، مصدر سابق، ص38.

من الدستور [1]

وبالرغم من وجود الإخوان في البرلمان وكونهم أكبر كتلة، إلا أن نسبتهم لم تؤهلهم للقيام بتطبيق برنامجهم الإنتخابي كما يريدون، بل واجهوا صعوبات كبيرة في ذلك والسبب هو تشكل كتل أخرى في مجلس النواب حيث عملت تلك التكتلات بعكس توجه الإخوان مما أضعف عملهم، ولكن لم يلغ دورهم الفاعل في التشريع.

وقد عمل الإخوان من أجل ضمان العدد اللازم لإتخاذ القرارات من خلال المجلس على إيجاد صيغ معينة تحت اسم الجبهة الإسلامية وحينا بإسم الإئتلاف الوحدوي النيابي ولكن لم يكتب لهذه التكتلات النجاح ولم تعمر طويلا [2].

وقد حقق الإخوان إنجازات وكانوا في أدائهم يرتكزون إلى الثوابت التالية:

1. إن الإخوان المسلمين جزء من الحركة الإسلامية في الأردن يلتزمون بأهداف الجماعة وهم جزء من جهازها السياسي.
2. ينظرون إلى العمل النيابي على أنه جزء من العمل العام الذي يأمر به الإسلام.
3. التركيز على إطلاق الحريات كأحد أسباب النهوض بالوطن والمواطن.
4. الإيمان بالتعددية السياسية واحترام الرأي الآخر في إطار ثوابت الأمة وثقافتها.

---

(1) الدستور الأردني، ص 6.

(2) حمزة منصور، (نظرات في أداء كتلة نواب الحركة الإسلامية) ، الإخوان المسلمين في المجلس النيابي الأردني، عمان 1994، ص 3..

5. نبذ العنف وتعزيز النهج الديمقراطي واحترام إرادة الشعب والإحتكام إلى صناديق الإقتراع.
6. نبذ القطرية والعمل على تحقيق وحدة العرب وتعميق مفهوم الأمة.
7. إن خير وسيلة لإيجاد القواسم المشتركة مع التيارات السياسية لا يمكن أن تأتي إلا من خلال حوار هادف وموضوعي.
8. التركيز على العدالة بين جميع المواطنين وهدفهم خدمة الأردن.
9. تشكل القضية الفلسطينية القضية المركزية بالنسبة لنواب الحركة الإسلامية وأن الصراع مع اليهود صراع وجود وليس صراع حدود.
10. العمل على الإصلاح الدستوري والقانوني وتعديل التشريعات وبما يتوافق مع الشريعة الإسلامية ويراعي الحريات العامة وحقوق المواطنين.
11. الفهم الواقعي لوضع الأردن ومقوماته والإيمان بأن الأردن لوحده لا يمكن له العمل أكثر من طاقته رغم إيمانهم اللامحدود بالإمكانات المعنوية لهذا الشعب وتقدير مواقفه القومية والتركيز على أهمية الدور الأردني في المنطقة العربية والإسلامية.

ضمن هذه الثوابت جاء أداء الإخوان المسلمين كقوة سياسية معارضة متوافقا مع تطلعاتهم ومع برنامجهم الإنتخابي ومع الوضع السياسي القائم على الساحة الأردنية، وإلى نفس الثوابت والمنطلق جاء قرار الإخوان بالمشاركة في انتخابات المجلس النيابي الثاني عشر للفترة (1993-1997) استجابة لعدة معطيات منها إثبات أن الجماعة، ومن خلال مشاركتها السياسية، تسير بخط معتدل متوازن يراعي الظروف الواقعية على الساحة الأردنية بالإضافة إلى إقناع جميع القوى السياسية والحكومة بأنها تشكل أكبر قوة سياسية منظمة على الساحة الأردنية على الرغم من تعديل قانون الإنتخاب حيث أصبح الوضع الجديد في القانون الجديد لكل ناخب صوت

واحد في دائرته الإنتخابية، مما انعكس سلبا على الجماعة وذلك بمنعها من التحالف مع أي قوة سياسية أخرى على الساحة الأردنية، وهو القانون الذي رأت قيادة الإخوان أنه موجه ضدها لتقليص نفوذها في مجلس النواب بالإضافة إلى ذلك رأت الجماعة بالمشاركة في الإنتخابات واجبا وحقا تمارسه وتؤديه تجاه الوطن والأجيال القادمة [1].

لقد بدأت الجماعة التحضير للإنتخابات بشكل كبير على الرغم من التخوف من النتائج المحتملة، وذلك لأن التجربة جاءت بعد حدثين مهمين بالنسبة للجماعة الأول تعديل قانون الإنتخابات والثاني أنها تشارك ضمن قائمة من خلال حزب جبهة العمل الإسلامي الذي لم يمض على تأسيسه أكثر من سنة. فالترشيح من خلال الحزب يعني ممارسة جديدة على الرغم من تجربتهم في عام 1989، وقد شاركت في الإنتخابات بقائمة تضم 36 مرشحا في 17 دائرة إنتخابية من أصل 20 دائرة إنتخابية فاز منهم 16 مرشحا حيث بلغت نسبة النجاح 44.44%، بالإضافة إلى ترشيح 11 مستقلا من أعضاء الجماعة فاز منهم اثنان فقط بنسبة مقدارها 18.18% حيث بلغت النسبة الكلية للمرشحين في القائمة الرسمية والمستقلين (47 مرشحا) 38.30% وشكلت المقاعد التي فازت بها الجماعة 22.5% من مقاعد مجلس النواب وبلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها المرشحين (146362) وهو ما يشكل نسبة 17.12% من صافي العدد الكلي لأصوات المقترعين التي بلغت (820116) ممن أدلوا بأصواتهم [2].

---

(1) سميح المعايطة، مصدر سابق، ص 57 – 58.

(2) عاطف الجولاني (قراءة تحليلية في نتائج الإنتخابات لعام 1993)، عمان: المركز العام للمعلومات والإشارات، ص ص 1-3، 1993 / هاني الحوراني، مصدر سابق، ص ص 156 – 157..

جدول رقم (1)

النتائج التي حصلت عليها التيارات السياسية المشاركة في انتخابات 1993 (*)

التيار السياسي	عدد المقاعد التي حصلوا عليها	النسبة إلى إجمالي المقاعد	مجموع عدد الأصوات التي حصل عليها الفائزون	النسبة إلى أصوات الفائزين	النسبة إلى عدد المقترعين
جماعة الإخوان المسلمون	18	22.5	97744	30.49	11.88
التيار اليساري	2	2.5	6610	2,06	0.80
القوميون	9	11.2	30298	9.45	3.68
الوسط الليبرالي	13	16.3	50728	15.82	6.16
المحافظون التقليديون (العشائريون)	38	47.5	135131	42.16	16.43
المجموع	80	100	320501	100	38.95

تم إعداد هذا الجدول من قبل الباحث بالإستعانة بالأرقام الموجودة في القراءة التحليلية لنتائج الإنتخابات النيابية لعام 1993 عمان، المركز العام للمعلومات.

المطلب الثالث

تكيف جماعة الإخوان المسلمين والمشاركة في الحكم

أثبتت الجماعة قدرا من التكيف الوظيفي وذلك بعدم بقائها في المعارضة بل مشاركتها في الحكم إيمانا منهم بأن العمل العام الإسلامي يتطلب عدم البقاء في دائرة واحدة من العمل السياسي، بل عندما تكون مشاركتهم ضرورية ويستطيعون تحقيق أهدافهم فإنهم ينتقلون من المعارضة إلى المشاركة. وتأتي تلك المشاركة من باب عدم إيمانهم بالجمود بل هم متحركون يقدرون الظروف ويدرسون كل الاحتمالات والمتغيرات ويغلبون الصالح العام وقبولهم المشاركة يأتي ضمن عدم مخالفة الحكومة لثوابت الحركة، فبعد دخول عملية السلام إلى المنطقة والبدء بعملية التفاوض مع إسرائيل، رفضت الجماعة وما زالت المشاركة في الحكم على الرغم من بعض المخالفات التي حققها بعض أعضائها واشتراكهم في الحكم بشكل فردي [1].

أفرزت الإنتخابات النيابية لعام 1989 جماعة الإخوان كأكبر قوة داخل البرلمان، وبدأت المفاوضات بين مضر بدران رئيس الحكومة والإخوان على الإشتراك بالحكم، وكانت النتيجة الوصول إلى طريق مسدود، بعد أن ركز الإخوان في مطالبهم على الحقائب الوزارية التي تتعلق مباشرة بالتوجيه والإصلاح وهي الإعلام والثقافة والتربية والتعليم والأوقاف، كما صرح بذلك

---

(1) سميح المعايطة، مصدر سابق، ص 26، اشتراك بسام العموش في الحكومة وقد تقلد منصب وزير التنمية الإدارية وهو من رموز الجماعة..

الناطق الإعلامي بإسم الكتلة الإسلامية عبد اللطيف عربيات لجريدة الدستور في 27/ 1/ 1990 [1].

وللقدرة التي تمتعت بها الجماعة وعدم جمودها عند موقف معين جاءت مشاركتهم في الحكم على شكلين:

الشكل الأول: هو تأييدها الحكومة ومنحها الثقة على شروط تقدم بها الإخوان بلغت 14 مطلبا إذا ما تم الوعد بتنفيذها فإن الإخوان سيمنحون الثقة وأعلنت الحكومة عن نيتها تنفيذ تلك المطالب، وعلى أثر ذلك فازت بثقة الإخوان في يوم 1990/1/1. أما أهم تلك المطالب فكانت التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور وذلك سيرا بالأمة على طريق التقدم نحو الإسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والإعلامية والإجتماعية والإقتصادية، إضافة إلى التركيز على الحريات العامة والمطالب التي تخص المعلمين بإنشاء نقابة لهم، والسماح بإنشاء جامعة إسلامية والتركيز على القضية الفلسطينية بعدم التفريط بشبر واحد منها وإلغاء الفوائد على قروض الدولة لصغار المزارعين.

الشكل الثاني: الإشتراك الفعلي بالحكم وهو ما حدث ولمرة واحدة حتى الآن في حكومة مضر بدران للفترة (1991/1/1 -1991/6/19) بخمسة وزراء* حيث كان هذا الإشتراك النتيجة الحتمية لعدم وفاء الحكومة بعد مرور سنة من عمرها بتنفيذ مطالب الإخوان المسلمين الأربعة عشرة، بالإضافة إلى ضعف الحكومة بعدم وجود مشاركين فعليين من الكتل الكبيرة في صفوفها،

---

(1) د. موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 197.

* د. عبدالله العكايلة- التربية، د. إبراهيم الكيلاني- الأوقاف والمقدسات والشؤون الإسلامية، د. ماجد خليفة- العدل، يوسف العظم- التنمية الإجتماعية، د. عدنان الجلجولي- الصحة

حيث وجد الرئيس نفسه مضطرا إلى فتح الإتصال من جديد مع الحركة الإسلامية عارضا عليهم الإشتراك في الحكم وهو ما تم بالفعل وأخذ الإخوان خمس حقائب وزارية (1).

لقد كان أداء الإخوان في الحكم ينسجم مع ثوابتهم وهم في المعارضة محاولين تطبيق شعارهم بأسلمة المجتمع الأردني ولكن لأن تجربتهم لم تدم اكثر من ستة شهور فهي لا تكفي للحكم أوالتقويم حيث كانت حرب الخليج تلقي بإفرازاتها على المنطقة وعلى الأردن بشكل خاص فأثر ذلك على أداء الوزراء جميعهم حيث انصرف مجلس الوزراء بكامله للبحث في نتائج حرب الخليج الثانية وكيفية معالجة آثارها على الوضع في الأردن وتأمين البلاد بالاحتياجات من المواد الرئيسية والضرورية وكيفية الحفاظ على الحد الأدنى من العلاقات العربية فلم يكن الوقت كافيا للوزراء بشكل عام وللوزراء من الإخوان المسلمين بشكل خاص للقيام بمهام وزاراتهم التخصصية بشكل كبير بسبب الظروف التي سادت المنطقة فأثر ذلك سلبا على أدائهم، أضف إلى ذلك قيام الوزراء الذين جاءوا بعدهم بطمس معالم التغيير التي أحدثها وزراء الإخوان في قراراتهم التي اتخذوها داخل تلك الوزارات (2). أما أهم القرارات التي اتخذها الإخوان المسلمين فكانت واضحة في وزارة التربية والتعليم حيث اتخذ الدكتور عبدالله العكايلة عدة قرارات منها الفصل بين الذكور والإناث في المدارس وعملية الفصل بين الجنسين داخل وزارة التنمية الإجتماعية حيث أراد يوسف العظم ان تكون المرأة الموظفة في مكتب منفصل عن مكاتب الرجل،

---

(1) د. عبدالله العكايلة (تجربة الحركة الإسلامية في الأردن) في مشاركة الإسلاميين في السلطة، لندن:1994 ص 104-106 ..

(2) يوسف العظم، جريدة الدستور، 1992/12/6.

وفي مايو 1991 وجه وزير التربية تعليمات إلى مدراء التربية في وزارته طالبا منهم السماح فقط للآباء بزيارة أبنائهم الذكور والأمهات لزيارة بناتهم في المدارس[1].

لم يكن اداء الوزراء الإسلاميين في الحكم منفصلا عن ثوابتهم في المعارضة بل هم يتقدمون إلى مواقع المشاركة إيمانا منهم بتحقيق أهدافهم من خلال تلك المشاركة فلم تبق في دائرة الجمود بل حققت الجماعة قدرا من التكيف الوظيفي وهو الانتقال من العمل الإجتماعي السياسي إلى المعارضة السياسية ثم المشاركة في الحكم على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت إلى الوزراء الإسلاميين أثناء تأديتهم لمهامهم

(1) Sabah Al-Said, Between Pragmatism and Ideology: The Muslim Brotherhood in Jordan, 1989- 1994, The Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 1995, p32.

المطلب الرابع

التكيف القيادي

يتم اختيار قيادة جماعة الإخوان المسلمين من خلال مجلس الشورى الذي هو صاحب القرار في القضايا الرئيسية كلها، والشورى في الجماعة ملزمة وليست إرشادية، حيث تجري الإنتخابات كل أربع سنوات لأعضاء مجلس الشورى، ويتساوى الأعضاء والمجلس في التصويت ويؤخذ القرار بالأغلبية وهو ملزم للجميع [1].

أدت ظروف الحرب مع إسرائيل إلى زيادة الصحوة الإسلامية، وهذا انعكس بشكل مباشر على الساحة الأردنية وعلى الحركة الإسلامية بشكل خاص، حيث تولى قيادة الجماعة في الأردن مجموعة من الشباب المتأثرين بفكر سيد قطب، بقوا يوجهون الجماعة حتى منتصف الثمانيات، حيث عبرت تلك القيادة عن معاداتها للحكومة ولجميع الأنظمة السياسية القائمة، وقد مثلها في ذلك الوقت (عبدالله عزام، وهمام سعيد، ومحمد أبو فارس) وهم جميعا أساتذة جامعيون، وكان منهم في تلك المرحلة مجموعة كانت أقل رصيدا داخل صفوف الجماعة وأكثر اعتدالا في طروحاتها ويمثلهم (يوسف العظم، وإسحق الفرحان) [2]

ومفهوم التكيف القيادي لدى الجماعة كان واضحا من خلال انتخابات مجلس الشورى التي لم تتوقف منذ نشأة الجماعة في الأردن حيث

---

(1) جريدة السبيل، عدد 218، 1997/2/3.

(2) جريدة الأسواق، عدد 1473، 1998/4/19.

يقوم مجلس الشورى بإنتخابات المكتب التنفيذي والمراقب العام للجماعة من أعضائه، ويتولى المجلس وهو أعلى سلطة مرجعية مؤسسية في الجماعة متابعة ومراقبة شؤون الجماعة وأدائها العام، ويقر الخطط والموازنة كما يقرر في المسائل المهمة الكبرى (المشاركة في الحكم والبرلمان)، ويشرف على الشعب والأقسام ويدير موارده المالية، بالإضافة إلى انتخابات مجلس الشورى، يجري داخل الجماعة انتخابات في الشعب الإخوانية كل سنتين، يختار أعضاء الجماعة بموجبها القيادات الإدارية للمناطق والأقاليم، ويلاحظ على انتخابات الجماعة بأن المشاركين شريحة قليلة بالنسبة لأعضاء الجماعة حيث لا تشترك النساء ومن تقل أعمارهم عن 20 عاما، وكل من مضى على عضويته أقل من خمس سنوات في الإنتخابات [1].

لم يكن بالإمكان الحصول على أسماء الذين تم انتخابهم لعضوية مجلس الشورى في جماعة الإخوان المسلمين، بسبب رفض قيادة الجماعة الإفصاح عن أسمائهم، حيث تعتبر تلك الأسماء من الأمور الخاصة والسرية والتي لا يمكن اطلاع أي أحد عليها، ولذلك لم يتمكن الباحث من عمل مقارنة بين من تولوا العضوية في مجلس الشورى لأنه يمثل القيادة لجماعة الإخوان المسلمين حسب ما نص عليه القانون الأساسي في مجلس الشورى (أهل الحل والعقد) هو صاحب الرأي في سياسة الجماعة وهو المسؤول عن مناقشة سياسة الدعوة والمسؤول عن مالية الجماعة، وهو الذي ينتخب المراقب العام، فالمجلس بيده كل شيء. وعندما لم يتمكن الباحث من الحصول على أسماء الذين تولوا العضوية وعدد من أعيد انتخابهم لأكثر من دورة في مجلس الشورى، أصبح من الصعب تناول موضوع التكيف القيادي لدى الجماعة في مبحث مستقل، بل حتى تكتمل عناصر الموضوع سيتطرق

---

(1) الأسواق، عدد 1562، 1998/8/1.

الباحث إلى موضوع التكيف في مطلب يتم من خلاله، وضمن المعلومات المتوفرة تحديد مدى قدرة الجماعة على التكيف القيادي. ظهرت قدرة الجماعة على التكيف في تغيير التيار (الاتجاه السياسي) المسيطر عليها من خلال قدرتها على تغيير الإتجاه المتشدد الذي سيطر عليها مدة طويلة من الزمن وكان ذلك نتيجة الانفتاح السياسي والحركة التنظيمية الداخلية للجماعة وتفاعلها مع المستجدات السياسية. وفي تركيبتها الداخلية حققت الجماعة درجة عالية من المؤسسية حيث تمثل بوجود (مجلس الشورى) المنتخب من قبل الأعضاء مباشرة، كما أن الإنتخابات تجري وفق تقاليد مستقرة منذ تأسيسها، وتجري في أثنائها منافسات انتخابية وحوارات تنظيمية وإعلامية على درجة متقدمة من الحرية والعلنية، وأدى ذلك إلى سلسلة تقاليد ديمقراطية داخل الجماعة، منها الحرص على أن تجد الآراء والأطراف المختلفة فرصتها في التعبير وأن تعكس الإنتخابات والقرارات التركيبة الحقيقية للحركة الإسلامية، في حين أدت الإنتخابات التنظيمية إلى تغييرات حقيقية كثيرة في قيادة الجماعة، ومن ثم في اتجاهاتها ومواقفها واستجاباتها للمراحل المختلفة، ومن أهم الحالات التي أدت الإنتخابات فيها إلى تحولات مفصلية مهمة في مسارها كانت عام 1953 عندما انتخب رئيسا للجماعة (محمد عبد الرحمن خليفة) خلفا للشيخ عبد اللطيف أبو قوره مؤسس الجماعة في الأردن، حيث دخلت بعد هذه الإنتخابات العمل السياسي وشاركت في الإنتخابات النيابية لعام 1956، وأحرزت أربع مقاعد نيابية من 40 مقعدا. وفي مطلع السبعينيات تم انتخاب مكتب تنفيذي جديد للجماعة حيث أخذت الحركة أبعادا تتناسب مع حال الصحوة الإسلامية التي نشأت في تلك المرحلة [1].

---

(1) جريدة العرب اليوم، عدد 1562، 1998/8/1.

وبعد التغييرات السياسية التى حصلت في الأردن عام 1989 عندما دخل مرحلة جديدة من الإنفتاح السياسي والعمل الحزبي العلني جاءت قيادة جديدة وتم انتخاب مراقب جديد (عبد المجيد الذنيبات) خلفا للمراقب السابق الذي قاد الجماعة لمدة 40 عاما مع بقاء الجماعة وإن تغيرت قياداتها محافظة في سلوكها العام الذي تميزت به منذ نشأتها. ويعكس هذا السلوك فكرة الجماعة وأهدافها التي تبلورت منذ نشأتها. وقد يكون التوسع في النشاط السياسي هو التغير الوحيد الذي طرأ على الجماعة لكنه توسع بقي في إطار إستراتيجية الإصلاح وعدم الإرتباط بالحكومات [1].وفي تموز 1997 جرت انتخابات مجلس شورى الإخوان لدورة جديدة لمدة أربعة أعوام كانت ملامحه التنافس الشديد بين التيارات الثلاثة داخل الجماعة للفوز بمقاعد مجلس الشورى:

التيار الأول: وسمي بالواقعي (البراغماتي) الذي يميل إلى التحالف مع الدولة والحكومات المتعاقبة ويمثله (إسحق الفرحان/ وزير سابق، عبداللطيف عربيات/ رئيس مجلس نواب سابق، عبدالله العكايلة/ وزير سابق ونائب، حمزه منصور وعبد الرحيم العكور/ نائبان سابقان، عدنان الجلجولي/ وزير صحة سابق).

التيار الثاني: المتشدد وهو التيار الذي قاد الجماعة منذ بداية السبعينيات حتى 1990 وهو التيار المعروف بتصلبه وتشدده في تعامله مع الحكومة ويمثله (د. محمد أبو فارس/ نائب سابق، د. همام سعيد/ نائب سابق، قنديل شاكر، إبراهيم خريسات).

---

(1) جريدة الرأي، عدد 9699، 1997/3/25.

التيار الثالث : الوسطي المعتدل ويمثل هذا التيار جيل الشباب ويعتمد عليهم، وبدأ يؤثر على قيادة الجماعة منذ عام 1990 ويمثله (عماد أبو دية/ نائب المراقب العام، جميل أبو بكر، سالم الفلاحات، هيثم أبو الراغب، نائل مصالحة). وبعد تنافس شديد فاز التيار الثالث الوسطي المعتدل بمقاعد مجلس الشورى وتم استبعاد التيارين المعتدل التقليدي والتيار المتشدد، حيث أكدت الجماعة قدرتها في التكيف القيادي في استبعاد التيار المتشدد وانحيازها إلى الخط المعتدل، وتم انتخاب عماد أبو دية نائبا للمراقب العام وهو أصغر الأعضاء سنا وهو من مواليد 1956، ويعتني التيار الوسطي المعتدل ببرامج إصلاحية ووطنية وتنموية بعكس المتشددين الذين يعتمدون على برنامج تربوي سلوكي داخلي انعزالي، وقد أثبتت الإنتخابات أن لدى الجماعة درجة عالية من المؤسسية وأن فكرة التقيد بمنهج منيع من خلال آلية الإنتخابات بغض النظر عمن تأتي به لقيادة الجماعة فلن تؤثر على استراتيجيتها الدعوية لأن القضايا الأساسية محسومة وغير معرضة للتأثير بتقلبات العمل القيادي [1].

الدلالات التي أفرزتها الإنتخابات لمجلس شورى الإخوان المسلمين لعام 1997

أولا: لأول مرة في تاريخ الإخوان يتم الإعلان عن أعضاء مجلس الشورى والتي تعتبر خطوة باتجاه الإنفتاح على وسائل الإعلام على الرغم من معارضة البعض لهذا الإنفتاح.

ثانيا: خروج الجماعة أكثر تماسكا وتجانسا على الرغم من التنافس الشديد الذي حصل بين التيارات المتنافسة داخل صفوف الجماعة خصوصا بعد المراهنات الكبيرة على انشقاق جماعة الإخوان.

---

(1) العرب اليوم، عدد 1562، 1998/8/1 .العرب اليوم، عدد 428، 19 /1998/7..

ثالثا: عبرت هذه الإنتخابات عن توجهات القواعد الإخوانية تجاه القضايا السياسية والوطنية، خصوصا مقاطعة الإنتخابات وعدم المشاركة في الحكم حيث جاءت الإنتخابات بقيادة بعيدة عن رأي الشارع الإخواني تجاه تلك القضايا، وأن النتيجة كانت استفتاء على البرامج وليس الأشخاص.

رابعا: أفرزت الإنتخابات مجلس شوري يحافظ على وحدة الجماعة.

الفصل الثاني

استقلال جماعة الإخوان المسلمين

الفصل الثاني

استقلال جماعة الإخوان المسلمين

يمثل الاستقلال أهمية كبرى لأية مؤسسة بحيث يمنحها حرية العمل دون معوقات، من هنا فأن أي تنظيم سياسي هو بحاجة إلى الاستقلال ليتمتع بالحرية بعيدا عن التبعية او الخضوع إلى أي جهة خارجية، وجماعة الإخوان المسلمين حققت هذا الاستقلال من ناحيتين الأولى مادية حيث تتمتع باستقلال مالي تام لا تتدخل أي جهة حكومية أو غير حكومية بذلك أما في علاقاتها مع مؤسسات النظام السياسي فقد تفاوتت درجات استقلالها بين فترة وأخرى منطلقة بذلك من مصالحها الذاتية.

ويمكن دراسة استقلال جماعة الإخوان المسلمين من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: الاستقلال المالي وعلاقة الجماعة بالإخوان المسلمين في الدول العربية.

المبحث الثاني: علاقة جماعة الإخوان المسلمين بنظام الحكم في الأردن.

المبحث الأول

الاستقلال المالي والعلاقة مع جماعات الإخوان المسلمين في الدول العربية

سوف يناقش هذا المبحث استقلال الجماعة من حيث مصادرها المالية وحجمها وطريقة إنفاقها، بالإضافة إلى المؤسسات الإنتاجية والخيرية التي تديرها جماعة الإخوان أو بعض أعضاء الجماعة بالإضافة إلى درجة استقلالهم عن الإخوان المسلمين في الدول العربية وذلك من خلال مطلبين:

المطلب الأول: الإستقلال المالي.

المطلب الثاني: علاقة الجماعة بالإخوان في الدول العربية والتنظيم العالمي للإخوان.

المطلب الأول

الاستقلال المالي

لقد أمكن التعرف على الموارد المالية من خلال النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين الذي صدر في عام 1976، أما في بداية تأسيس الجماعة في الأردن فلا يوجد ما يدل على طريقة تمويل الجماعة، حيث يقال بأن الإخوان كانوا يتلقون دعما من جهات خارجية وخصوصا من الجماعة الأم في مصر، ومن الممكن أنهم قاموا بالإقتراض إلا أنه لا يوجد دليل مباشر على ذلك علما بأنه في نهاية حرب 1948 تم الكشف عن مبالغ كبيرة للإخوان مودعة في بنك الأمة في القدس حيث تم تجميدها حتى يتم الإعتراف الحكومي بشرعية الحركة [1].

وأقر الإخوان بأنهم أقرضوا مبلغ 2500 جنيه لأحمد حلمي رئيس وزراء عموم فلسطين وعندما ساء وضعهم المالي ناشد الإخوان الجامعة العربية لاسترداد المبلغ، وفي عام 1955 تحسن وضع الجماعة المالي بعد أن قامت الجماعة في مصر بتحويل بعض أموالها إلى الأردن بعد مطاردتها من قبل السلطات هناك [2].

وعلى الرغم من قلة المعلومات في الوقت الحاضر عن وضع الجماعة المالي إلا أنه يمكننا طرق هذا الموضوع من خلال الإشارة إلى المصادر الرسمية التي

---

(1) Amnon cohen, Political Parties in the West Bank Under Jordanian Rule, 1949 – 1967, Ithaca: Cornell University Press, 1982, p 182

(2) د. موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مصدر سابق، ص 50.

نصت عليها المادة 68 من القانون الأساسي بالإضافة إلى المشاريع الخيرية الإنتاجية التي تنفذها الجماعة.

وتقسم المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: المصادر الرسمية لتمويل الجماعة

يتضح تحقيق الجماعة قدرا كبيرا من الاستقلال المالي من خلال القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين حيث حدد تلك المصادر من خلال المادة 68، بالتالي تتكون مالية الجماعة من الموارد التالية [1]:

- الإشتراكات التي يدفعها الأعضاء.
- تبرعات الأعضاء وهباتهم ووقفياتهم.
- تبرعات المحسنين من المسلمين وهباتهم ووقفياتهم.
- ريع أملاك الجماعة والمؤسسات التابعة لها.
- ريع الكتب والمجلات والنشرات والحفلات وما إلى ذلك من مصادر الدخل التي تملكها الجماعة بموجب قوانينها وأنظمتها.

لقد حصر القانون الأساسي موارد الجماعة بشكل واضح مما يدل على أن الجماعة حققت استقلالا في مواردها المالية، ولم تتلق أي دعم مالي من أي جهة خارجية وحققت قدرا عاليا من التنظيم، حيث أكد قانونها الأساسي على وجود قسم مالي في الهيكل التنظيمي للجماعة يرأسه أمين الصندوق ويساعده محاسبون وجباة ويشرف أمين الصندوق على أمناء الصناديق في الشعب، وينظم أعمالهم ويعتبر أمين الصندوق مسؤولا عن تنظيم الميزانيات السنوية وتقديم كشوف الحساب والوضع المالي للجماعة أمام المكتب التنفيذي العام.

---

(1) القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين، مصدر سابق، ص 16.

الفرع الثاني: المؤسسات والجمعيات التي تعمل لحساب الجماعة

إن انطلاق الجماعة من مفهوم وفلسفة التنمية المستدامة جعلها تدرك دورها في المنظمات الإجتماعية والنقابية والخيرية والإقتصادية من خلال برنامج تنموي ومهني متكامل. ويقوم هذا الدور من خلال مشاركة فعالة لأعضاء هذه المنظمات في صياغة أهدافها وبرامجها، بحيث توضع هذه المؤسسات في خدمة المجتمعات المحلية باعتبارها مؤسسات للنفع العام والعمل الخيري لذلك ركزت الجماعة على إيجاد مشاريع تنموية وخيرية تغطي مدن المملكة وقراها بهدف تعزيز قدراتها التنظيمية والمالية، وتحقيق أكبر قدر من النفوذ في داخل المجتمع والتأثير به وتقديم نفسها كنموذج قادر على الإدارة والتنظيم[1].

لقد تمكنت الجماعة ومن خلال التواجد الطويل على الساحه الأردنية والتركيز على العمل الإجتماعي من إيجاد مؤسسات خيرية إسلامية تتصرف بموارد تصل إلى 200 مليون دينار أردني [2].

أي ما يفوق رأسمال جميع المؤسسات الإجتماعية الكبرى بما في ذلك الإتحاد العام للجمعيات الخيرية ومؤسسة نور الحسين، والجدول التالي يعطي صورة لقوة هذه الجمعيات المالية.

---

(1) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص ص 286 – 287.

(2) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص 182، يساوي الدينار الأردني حوالي 1,4 دولار أمريكي عام 1998..

جدول رقم (2)

إيرادات ومصروفات الجمعيات التابعة للجماعة

لعام 95-96 بالدينار الأردني*

اسم الجمعية	الإيرادات	االنفقات
المركز الإسلامي– عمان	2719047	1148573
الهلال الأخضر– عمان	41787	41787
الهيئة الإسلامية– عمان	18078	19126
المركز الإسلامي– المفرق	146506	143546
المركز الإسلامي– الزرقاء	1054493	1089600
المجمـوع	3979911	2442632

تعتبر جمعية المركز الإسلامي التي يرأسها الآن المراقب العام السابق للجماعة محمد عبد الرحمن خليفة الذراع الطولى لجماعة الإخوان المسلمين في مجال الخدمات الإجتماعية وإنشاء الجمعيات والمراكز والمستشفيات والصناديق ولجان الإغاثة، وتمكنت الجماعة من التفاعل مع المجتمع وعبرت تلك الهيئات والجمعيات عن صدق نيتها وسلامة مشروعها مما جعل الكثير يثقون بالعمل الخيري الإسلامي ويقدمون كل المساعدة له. مع العلم بأن الحكومة قد قامت بحل إدارة جمعية المركز الإسلامي وتعيين إدارة من قبلها تتولى إدارة الجمعية بحجة وجود مخالفات إدارية ومالية.

---

* وليد حماد، الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن، مصدر سابق، ص 182.

أما على صعيد أعضاء الجماعة، فقد أسس بعضهم بعض المشاريع الإقتصادية الضخمة حيث تؤدي زكاتها إلى جماعة الإخوان المسلمين ومثال ذلك دور النشر والمطبوعات وإنشاء جامعة أهلية في الزرقاء. والتي تم شراؤها مؤخرا من قبل مستثمر ليس من جماعة الإخوان المسلمين [1].

---

(1) إبراهيم غرايبة، مصدر سابق، ص 185.

المطلب الثاني

علاقة الجماعة بالإخوان المسلمين في الدول العربية والتنظيم العالمي للإخوان

يبحث هذا المطلب بعلاقة الإخوان المسلمين في الأردن بالإخوان المسلمين في الدول العربية وعلاقتهم بالتنظيم العالمي للإخوان ومدى ما حققته تلك العلاقة من استقلالية للجماعة في اتخاذهم للقرار وعدم تلقي أي توجيه من الخارج.

الفرع الأول: علاقة الجماعة بالتنظيم العالمي

إن وضع الإخوان المسلمين في الدول العربية وعلاقتهم السيئة بأنظمة الحكم في تلك الدول جعل من غير الممكن الوصول إلى حقيقة العلاقة فيما بين الجماعات الإسلامية، إلا أن التنظيم العالمي للإخوان المسلمين أوضح طبيعة العلاقة بين الجماعة (القيادة العامة وقيادات الأقطار) إلا أن ذلك لا يعني تبعية الإخوان في الأردن في كل ما يتصرفون إلى التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، فأبقت المادة 43 على قواعد عامة في تنظيم القيادة العامة مع قيادات الأقطار منها الإلتزام بمباديء الجماعة عند صياغة اللائحة الخاصة للقطر وتشمل العضوية وشروطها ومراتبها وتشابه الجماعة في الهيكل التنظيمي مع الجماعة الأم في مصر والإلتزام بسياسات الجماعة تجاه القضايا العامة كما يحددها مكتب الإرشاد[1].

---

(1) د. عبدالله النفيسي، مصدر سابق، التوجه العالمي للإخوان المسلمين (النظام العام للإخوان المسلمين) ، مادة 43، ص 415.

وعلى الرغم من عدم اختلاف النظام الأساسي للتنظيم العالمي للإخوان فإن النظام الأساسي للجماعة في الأردن والمستمد من النظام الأساسي للجماعة الأم التي أسسها حسن البنا إلا أنه ليس هناك ما يؤكد أن هناك علاقة ما بين الجماعة والتنظيم العالمي للإخوان ولم يرد في أي مرجع أو مصدر للدراسة ما يؤكد ارتباط الجماعة بالتنظيم العالمي للإخوان.

الفرع الثاني: علاقة الإخوان في الأردن بالإخوان المسلمين في الدول العربية

لقد حافظ الإخوان في الأردن على علاقات وثيقة مع الإخوان المسلمين وخصوصا في مصر، مما أدى إلى تأثرهم وبشكل كبير بتوجهات الجماعة في مصر لا سيما في بداية نشأة الجماعة في الأردن، حيث تلقى الإخوان كثيرا من الأفكار العقائدية على شكل كتيبات من الجماعة في مصر، ولقد كان لسعيد رمضان نشاط واسع في جماعة الإخوان في الأردن وكان التأثير المصري قويا على الجماعة سواء من الناحية العقائدية أو التنظيمية، وعلى أثر العلاقة القوية تم دعوة زعماء الجماعة في مصر إلى زيارة الأردن وإلقاء الدروس والخطب بالجماهير كما تم تبادل المطبوعات وتوزيعها بين الشعب المختلفة في البلدان العربية[1].

وبالتنسيق مع الإخوان المسلمين في الدول العربية، دعا الإخوان إلى عقد مؤتمر إسلامي عالمي ببيت المقدس حضرت إليه شخصيات إسلامية من معظم أنحاء العالم الإسلامي، وانتخبت في نهاية المؤتمر أمانة عامة مهمتها الدعوة إلى تحرير المدينة المقدسة.

(1) د. موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 54.

وقد اختير سعيد رمضان أمينا عاما للمؤتمر وكامل الشريف مديرا ومحمد عبد الرحمن خليفة عضوا في اللجنة التنفيذية [1].

لقد كانت العلاقة فيما بين الجماعة في الأردن والجماعة الأم علاقة وثيقة مما أدى إلى الحد من استقلالية الجماعة في بداية نشأتها، ولكن وبعد تعرض الجماعة الأم في مصر إلى ظروف قاسية بعد صدامها مع الحكومة، زادت درجة استقلالية الجماعة في الأردن إلى أن حققت قدرا كبيرا من الاستقلالية وخصوصا للعلاقة الجديدة والظروف المواتية لها للعمل على الساحة الأردنية بخلاف بعض الدول العربية.

---

(1) إبراهيم غرايبة، مصدر سابق، ص ص 65-96.

المبحث الثاني

علاقة جماعة الإخوان المسلمين

بالنظام السياسي في الأردن

إن علاقة الجماعة بالنظام السياسي على مدى أكثر من 50 عاما من التوافق وعدم الاصطدام قد تجعل من الأهمية مناقشة أو التطرق إلى تلك العلاقة للجماعة ومدى تأثيرها على درجة استقلال الجماعة ومدى قدرة الجماعة على ممارسة دورها وسياستها في جو من الحرية دون مواجهة ضغوط من قبل النظام، لذلك سيناقش هذا المبحث العلاقة بالنظام السياسي في ثلاثة مطالب، يتناول الأول نظرة الجماعة إلى أنظمة الحكم المعاصرة من حيث شرعيتها وكيف تنظر الجماعة إليها وفي مطلب ثانٍ تناقش طبيعة العلاقة بين الجماعة ومؤسسة العرش ومدى تأثير ذلك على استقلالية الجماعة وفي مطلب ثالث نتعرض لطبيعة العلاقة بين الجماعة والحكومات المتعاقبة (السلطة التنفيذية).

المطلب الأول

الإخوان المسلمون وأنظمة الحكم المعاصرة

تنطلق رؤية الجماعة لأنظمة الحكم المعاصرة وللنظام الدستوري بشكل عام من خلال وجهة نظر الجماعة التي يمثلها المؤسس حسن البنا حيث يقول في إحدى رسائله[1]: "سيكون شعارنا الدائم الله غايتنا والرسول زعيمنا والقرآن دستورنا والجهاد سبيلنا والموت في سبيل الله أغلى أمانينا"، والمتأمل لهذه العبارات يعتقد بأن جماعة الإخوان المسلمين ذات طابع ثوري خصوصا في مجال رفضها لأي دستور وضعي حيث أنها تعتبر القرآن الكريم دستورها، إلا أن حسن البنا يعطي تفسيرا عكس ما يعتقده البعض من قراءته لشعار الجماعة الدائم، حيث يقول البنا أن المباديء الأساسية للنظام الدستوري مستمدة من نظام الإسلام حيث أن أهم هذه المبادىء المحافظة على الحريات العامة والشورى وأن السلطة مستمدة من الأمة ومسؤولية الحاكم أمام الشعب وأن هذه المبادئ مستمدة جميعها من تعاليم الحكم الإسلامي[2].

وقد عبرت المادة الثانية من القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن عن طبيعة تصورهم لرؤيتهم لنظام الحكم الذي يريدون حيث

---

(1) حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، مرجع سابق، ص 84.

(2) المصدر السابق، ص 171.

نصت على: الإخوان المسلمين هيئة إسلامية جامعة تعمل على إقامة حكم الله في الأرض لإستئناف الحياة الإسلامية من جديد [1].

وفي رؤية مؤسس الجماعة، للحكومة الإسلامية حيث يقول: الحكومة الإسلامية ما كان أعضاؤها مسلمين مؤيدين لفرائض الإسلام، غير مجاهرين بعصيان، وكانت منفذة لأحكام الإسلام وتعاليمه ومن صفاتها الشعور بالتبعة والشفقة على الرعية والعدالة بين الناس والعفة عن المال العام والإقتصاد فيه وواجباتها صيانة الأمن وتطبيق القانون، ونشر التعليم وإعداد القوة وحفظ الصحة ورعاية المنافع العامة، وتنمية الثروة، وحراسة المال، وتقوية الإخلاص ونشر الدعوة ومن حقها متى أدت واجبها الولاء والطاعة والمساعدة بالنفس والمال فإذا قصرت فالنصح والإرشاد ثم الخلع والإبعاد فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق [2].

إن النظرة لأنظمة الحكم تنطلق من خلال ما يؤمن به حسن البنا ويعتبره ويراه حيث يفرق حسن البنا بين الدستور والقانون، فالدستور يعني نظام الحكم العام الذي ينظم حدود السلطات وواجبات الحاكم والرعية حيث يرى بأنه لا اعتراض على الدساتير من حيث وجودها أو عدمها، وإنما يكون الإعتراض عندما تصاغ المبادىء الدستورية في نصوص غامضة مبهمة تجعل المجال مفتوحا للعبث بسلامة المبدأ، والنقطة الأخرى في الإعتراض تكون عند التطبيق والتنفيذ العملي لتلك النصوص بطريقة يمليها الهوى وتوجهها الشهوات فيذهب هذا التطبيق بكل ما يرمي إليه من فوائد [3].

---

(1) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص ص 3-17.

(2) حسن البنا، مصدر سابق، ص 13.

(3) حسن البنا، مصدر سابق، ص 172.

وينظر حسن البنا إلى القانون على أنه المنظم لعلاقة الأفراد فيما بينهم وهو الذي يحفظ حقوقهم الأدبية والمادية، وهو الذي يرتب الجزاء على ما يأتون من أعمال في الوقت الذي يوجد في الإسلام من القوانين في جميع أشكالها الجنائية والدولية، فكيف يمكن للدولة التي تنص على أن دين الدولة الإسلام وأن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع أن يوجد بها قوانين تتعارض كليا مع طبيعة الدولة ودستورها وما جاء في القرآن والسنة[1].

إن مرجعية الإخوان في الأردن تعتبر امتداد للمرجعية الفكرية للجماعة الأم في مصر، وعليه فإن موقفهم من الدساتير لا يختلف عما أتى به حسن البنا من حيث الشرح أو الشعار فالجماعة في الأردن تعمل ضمن الدستور الأردني لا بل يذهبون إلى أبعد من ذلك من حيث مطالبتهم بتفعيل مواد الدستور والعمل على إلغاء التعديلات الدستورية التي طرأت على دستور 1952 وذلك لإيمانها بأن النظام الدستوري هو الأقرب إلى النظام الإسلامي ولكنهم طالبوا بتعديل بعض المواد الدستورية التي تتعارض مع المادة الثانية منه والتي تنص على أن دين الدولة الإسلام ولابد من إلغاء القوانين التي تتعارض بشكل كبير مع الإسلام، ويرى أحد الباحثين بأن اعتراضات الإخوان على بعض النصوص الدستورية لم ترق إلى مستوى الانقلاب لتحقيق ذلك بل بقيت في إطار الإصلاح بالتدريج والمطالبة بالتغيير وفقا لمبادئ الديمقراطية والشورى[2].

---

(1) حسن البنا، مجموعة الرسائل، مصدر سابق، ص 174.

(2) خالد الشقران، الدور السياسي للإخوان، مصدر سابق، ص 60.

لقد رأى الإخوان في الدستور الأردني من مواد ما يشكل أرضية خصبه للحرية والديمقراطية حيث نصت المادة السادسة من الفصل الثاني في فقرتها الأولى: الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وفي المادة 16 من الفصل الثاني من الدستور ورد ما يلي:

- للأردنيين حق الإجتماع ضمن حدود القانون.
- للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

وللتأكيد على وجود ما يحقق الحد الأدنى من قبول الجماعة للدستور الأردني، فقد رأت الجماعة في الفصل الثاني من الدستور أن المواد الواردة في ذلك الفصل من المادة الخامسة وحتى الثالثة والعشرين جاءت منظمة لجميع الحقوق الأساسية للإنسان من حرية التعبير وحرية الصحافة إلى حرية الإقامة وأتت بكل ما يعزز كرامة الإنسان وحريته ولم يظهر أي نص يتعارض مع حقوق المواطنين أو يضيق عليهم سواء كانوا أحزابا أو جماعات، وبذلك كفل الحرية الكافية للحركة التي استفادت منها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والتي هي بدورها رضيت بالدستور كإطار منظم لعلاقتها بالدولة الأردنية بشكل عام [1].

لقد تحركت القيادة في الأردن وخصوصا بعد عملية التحول الديمقراطي بعد عام 1989 في الأردن لتنظيم العمل الحزبي السياسي على الساحة الأردنية التي تعرضت لأوضاع غير دستورية حيث تم حظر الأحزاب السياسية منذ عام 1957، وكان أن تم تشكيل لجنة لوضع ميثاق يعالج ويفسر وينظم العمل السياسي في الأردن، وقد ضمت اللجنة جميع التيارات

---

(1) الدستور الأردني، المادة، ص 5- 23.

السياسية بما فيها الإخوان المسلمين وشخصيات مستقلة، وكان أن وضعت الميثاق والذي جاء منظما للعمل السياسي بحيث جعل جميع الأحزاب السياسية تقبل بالدستور الأردني والنظام السياسي كإطار مرجعي لعملها ولا يجوز للعاملين بالشأن السياسي تجاوز محددات الدستور. وجاءت مواد الميثاق متوافقة مع نظرة الإخوان المسلمين لكيفية العلاقة مع النظام السياسي والعلاقة مع العالمين العربي والإسلامي وتكون الجماعة بمجمل علاقاتها بالدولة الأردنية سواء بالنظام السياسي أو الدستور قد حققت قدرا من الاستقلال وفقا للنصوص الدستورية وانطلاقا من إطارها المرجعي الذي يؤمن بالإصلاح التدريجي.

المطلب الثاني

علاقة الإخوان المسلمين بمؤسسة العرش

لقد عمل الإخوان المسلمين على الساحة الأردنية استنادا إلى قانون الجمعيات الخيرية و الأندية على الرغم بأن لهم مقومات الحزب السياسي وبعض ممارساته، وكانوا بذلك قد ضمنوا تأييد نظام الحكم لهم، و كانوا بعيدين عن قرار حظر الأحزاب السياسية التي كانت في أشد حالة من العداء للنظام في الأردن، خصوصا أنها كانت امتداد للأحزاب القومية العاملة على الساحة المصرية والعراقية و السورية [1].

إن طبيعة العلاقة التي جمعت بين الإخوان المسلمين و مؤسسة الحكم في الأردن ربما ضيقت من مساحة استقلالية الجماعة نظرا للرعاية التي أولاها إياها نظام الحكم، حيث عملت جماعة الإخوان منذ نشأتها مع نظام الحكم في الأردن بصورة تعاونية واضحة و كان الملك عبدالله أول من دعم ورعى نشأتهم واستمر في حضور احتفالاتهم وتلبية دعواتهم ومقابلة قادة الإخوان المسلمين من جميع البلدان العربية والإسلامية، حيث تطورت العلاقة فيما بعد بين النظام والجماعة على أسس الفهم المشترك والتعاون لأسباب موضوعية و أخرى داخلية من أهمها النسب الهاشمي للأسرة الحاكمة في الأردن، وصلة الإخوان بالشريعة الإسلامية. ومن أسباب التعايش وفتح المجال للجماعة للتحرك بحرية مطلقة بالأساس هو المصالح المشتركة للوقوف بوجه المد القومي و

---

(1) نيفين مسعد ، مصدر سابق، ص 475.

الشيوعي المرتبط بالخارج والذي يسعى للقضاء على نظام الحكم واستبداله على نمط الدول العربية المجاورة [1].

وفي فترة تولي جلالة الملك حسين الحكم في الأردن، بقيت العلاقة يسودها التعاون والثقة المتبادلة مما جعل التعاون هو السمة الغالبة لعلاقة الجماعة بمؤسسة العرش في الأردن وعلى الرغم من ذلك فقد وصفت العلاقة بأنها مزيج من الرضا والسيطرة والقمع ومن التقارب إلى الإنقسام المفتوح، و لكن أهم ما يميز العلاقة بينهما التسامح فمنذ بداية عهد الجماعة في الأردن اعتمد النظام على الجماعة أحيانا كما اعتمدت الجماعة على النظام أحيانا كثيرة وقد ساندت الجماعة النظام في وجه الهجمة اليسارية التي تعرض لها النظام في الخمسينات من القرن الماضي حيث كانت تلك القوى تلقى الدعم من قبل الزعيم المصري جمال عبد الناصر حتى 1967[2].

وعلى صعيد تعامل النظام مع الجماعة فقد تميزت العلاقة بالمحددات التالية:

1. الاعتدال الذي تميزت به السياسة الأردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي حيث تعامل النظام بحكمة مع مختلف القوى السياسية، و على الرغم من الشدة في بعض الأحيان إلا أنها لا ترقى إلى مستوى التصفية ولم يسجل للنظام في الأردن بأنه أعدم معارضا سياسيا طوال فترة الحكم.

---

(1) Megaid, M. The Islamic Movements in Jordan and Palestine in the Case of Muslim Brothers in Oly A. Abou Saidedit: Islamic Movements research and Strtegies, Cairo, 1995. PP 64-65.

(2) Sami Al- Khazendar, Jordan and the Palestine Question, The Role of Islamic and Left Forces in Foreign, Policy- Making- ITHACA. 1994. P 144

2. لا يمكن لنظام يتصل بنسب الرسول صلى الله عليه وسلم أن يقبل على نفسه بأنه كان يوما ضد الإسلام والمسلمين على الرغم من محاولات بعض العناصر الإسلامية التي توصف باللاعقلانية والجمود.

3. اعتماد نظام الحكم على إحداث توازن بين القوى السياسية من أجل استقرار كيان الدولة.

4. قدرة النظام على احتواء الإخوان المسلمين دون اللجوء إلى المواجهة، وعليه يمكن القول بأن طرفي المعادلة (النظام والإخوان المسلمين) قادران على تقديم نموذج متقدم في العلاقة بين الحركة الإسلامية والسلطة لصالح الوطن عبر مؤسسات تضمن للجماعة حقها في التعبير والممارسة السياسية وتحفظ للوطن أمنه واستقراره [1].

ومن جانبها تميزت علاقة الجماعة بمؤسسة الحكم بحالة من التعايش السلمي مما ضمن لهم حرية العمل وحققوا نوعا من الاستقلالية في مواجهة النظام السياسي حيث حافظ الطرفان على عناصر التعايش وذلك للأسباب التالية:

1) عدم إحراج النظام بسبب صعوبة الظروف الإقتصادية و ضعف إمكانات الدولة.

2) اطمئنان النظام بعدم وجود أي استراتيجية لدى الجماعة لاستبدال النظام بسبب إدراك الجماعة بأن الأردن لايملك مقومات الدولة الإسلامية.

3) قناعة الجماعة بأن النظام في الأردن خير لها من كل ما هو موجود من أنظمة وأحزاب في الدول العربية.

---

(1) سميح المعايطة، التجربة السياسية للحركة الإسلامية، مصدر سابق، ص 33.

4) مواقف الإخوان الإيجابية مع النظام وخصوصا أثناء مرحلة المد القومي في بداية الخمسينيات وحتى حرب حزيران عام 67 ووقوفهم إلى جانب النظام بوجه تلك القوى وخصوصا في وجه المد الشيوعي.

5) لا يوجد في أدبيات الإخوان في الأردن ما يدعو إلى التغيير بالثورة.

6)النسب الذي ينتمي إليه الهاشميون جعل من الصعب التصادم بين النظام والإخوان.

7)ما تطالب به الجماعة هو الإصلاح لخلق مجتمع مسلم وليس هدفها الوصول إلى الحكم وإنما إذا تحققت غايتهم فهذا يكفي، والدولة دينها الإسلام ومشروعها يصب في صلاح المجتمع أصلا [1].

ومن الأسباب التي جعلت التعايش سلميا بين الجماعة والنظام قدرة الجماعة واستقلالها على إتخاذ قرارها في طريقة تعاملها دون التأثير عليها من أي جهة وقدرتها على التكيف من خلال ممارستها مع طبيعة النظام وقدرتها على الإستمرار على ذات مبادئها وأطرها الفكرية التي استمدت توجهاتها منها[2].

هذا بالرغم من تأثر الجماعة في الأردن بدعوة حسن البنا للأمة بأن تعمل على التحرر من القوى الخارجية وبناء الأمة الإسلامية وفقا للشريعة الإسلامية وصياغة قواعدها على هذا الأساس، إلا أنها بقيت في إطار النظام ولم تتجاوزه ولم تدعو يوما إلى التغيير الجذري[3].

---

(1) د. عبدالله العكايلة، المشاركة الإسلامية في السلطة، لندن، 1994، ص 102-110.

(2) هاني الحوراني وآخرون، الحركات والتنظيمات الإسلامية، مصدر سابق، ص15..

(3) Henry Murson, JR. Islam and Revolution in The middle East, Ycele Unvirsity Press, (New Tarrendad ,London, 1986. P 79.

ويرى أحد الباحثين أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن لم تشكل خطرا على نظام الحكم حيث بقوا ظلا باهتا لنظرائهم من الإخوان في مصر والعالم العربي الذين كانوا أكثر تحركا ونضالا وأنشط من الناحية السياسية [1].

ويعتقد الباحث أن الاسباب التي أوردها تفسر سر التعايش السلمي ما بين النظام والجماعة في الأردن. وفي إطار سياسته الإحتوائية مارس النظام السياسي في الأردن تلك السياسة تجاه الإخوان المسلمين بأن تم استثناؤهم من قرار حظر الأحزاب السياسية عام 1957 حيث استفاد الإخوان من ذلك بأن جمعيتهم أنشئت بموجب قانون الجمعيات الخيرية وبذلك لم يلحقها الحل وفي هذا القرار استطاع النظام خلق حالة من التوازن بين القوى السياسية العاملة على الساحة الوطنية إذ كان العمل الحزبي في تلك الفترة في أقوى صوره وكان المد القومي يشكل الخطر الداهم بالنسبة لنظام الحكم في الأردن. وقد دلل على عمق العلاقة والثقة المتبادلة في جماعة الإخوان من قبل النظام تلك الكلمة التي ألقاها الملك حسين في 24/ 8/ 1996 بعد أحداث الخبز في الشهر نفسه التي وقعت نتيجة رفع الحكومة لأسعار الخبز* .

---

(1) Amnon Cohen, Apid, PP. 158 - 159

* كلمة جلالة الملك نشرت في جريدة الرأي بتاريخ 25/ 8/ 1996...(لابد من كلمة حق.هذا الوضع- يعني المظاهرات- كان في الخمسينات والسبعينات عندما كنا نواجه الفوضى والضياع وفي الأحداث الأخيرة شهدنا أيضا مثل هذا الموقف فضاع الالتزام بالوسطية وهي حقيقة الإسلام وجوهره.. نحن مع هؤلاء الإخوان وهم معنا.. وفي الواقع ما كان لهم يد في ما وقع.. وكنا مقدرين ارتقاءهم إلى مستوى المسؤولية.. كما كان شأنهم دائما. وفي كلمة أخرى له في محافظة الطفيلة وعلى أثر قرار الإخوان مقاطعة الإنتخابات حيث قال إن الإخوان متهمون دائما بأنهم حزب النظام. وفي مناسبات عديدة أشاد جلالة الملك بشخصيات إسلامية منهم إسحق الفرحان، بسام العموش على موقفهم أثناء المظاهرات التي قامت ضد قرار الحكومة برفع أسعار الخبز.

وفي رأي آخر لطبيعة العلاقة بين الإخوان ومؤسسة العرش يصف أحد الباحثين بأن العلاقة خضعت في معظم مراحلها لاعتبارات أيديولوجية وأخرى براغماتية (عملية)، فلم تكن العلاقة على نفس الشاكلة سواء من قبل النظام أو العكس فأحيانا كانت تتقلب للاعتبار الأيدولوجي كما حصل أثناء السير في عملية السلام حيث لا يوجد في أدبيات الإخوان على الإطلاق ما يؤيد الحل السلمي للقضية الفلسطينية، وأحيانا أخرى يتغلب المعيار العملي البراغماتي حيث تنظر الجماعة إلى الواقع والظروف السياسية المحيطة، وعلى سبيل المثال قرار المشاركة في الإنتخابات.

كل هذه الظروف أدت بالنهاية إلى تشكيل علاقة استراتيجية بين النظام (مؤسسة العرش) وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن مع العلم بأن تلك العلاقة لم تخل من التوتر والتضييق على الجماعة، ولكن لم تصل العلاقة إلى حالة التدهور وذلك لاعتبارات منها اعتدال النظام والجماعة في نظرتهم وتقييمهم للظروف التي تمر بها المنطقة [(1)].

حيث يفسر أحد قياديي الجماعة التوترات التي كانت تحصل بين النظام والإخوان في بعض الأحيان بسبب بعد الجماعة عن المشاركة في السلطة التنفيذية تحديدا، وربما كان اهتمام الإخوان في السياسة موجها ضد الاستعمار والقوى الأجنبية على الرغم من مشاركتهم المحدودة في مجلس النواب حتى أواخر الثمانينات من القرن العشرين مما جعل البعض يستغل ذلك البعد للإيقاع بين النظام وجماعة الإخوان المسلمين. ويرى الدكتور إسحق الفرحان بأن ما تدعو إليه جماعة الإخوان المسلمين وهو تطبيق الإسلام الشامل ليس بغريب على نظام االحكم الذي يتمتع بالشرعية الدينية فظلت العلاقة

---

(1) Sabah- Al-Said, OP, Cite, PP. 30- 32

ضمن هذا الإطار المتفهم لظروف كل من الجماعة والنظام عاملا من عوامل استقرار النظام والوضع بشكل عام في الأردن [1].

أما آلية تعامل الجماعة في الوقت الحاضر مع النظام مع وجود قيادة للجماعة يسيطر عليها أردنيون يجعل العلاقة تمر في جو من الاحترام والوفاء للنظام فغالبا ما تكون القيادات من عائلات معروفة بحبها للوطن فتحافظ على الاستقرار من منطلق إيمانها بوحدته واستقراره [2].

فانطلق الإخوان بتوجههم على الدوام من خلال االقواعد التي يقررها الدستور إلا أن نفوذهم تزايد بشكل ملحوظ وخصوصا بعد انتخابات 1989، وفي مواجهة ذلك بنى النظام تكتيكات لموازنة ثقل الإخوان ومن هذه التكتيكات توجيه النقد ودعوة المتدينين إلى الورع الفكري. وعلى صعيد آخر تم إجراء تغييرات حكومية يقصد منها التضييق على الإخوان أو استرضاؤهم وإشراك الإخوان أو حلفائهم في بعض الحكومات، ولكن ظروف المنطقة الموصوفة بعدم الإستقرار جعلت التوافق الدائم شيئا مستحيلا وخصوصا ما يجري تجاه القضية الفلسطينية. فالنظام في الأردن أو أي حكومة لا يمكنها إدارة الظهر لأي مسعى لحل سلمي للقضية الفلسطينية في الوقت الذي ترفض االجماعة حتى مبدأ التفكير بذلك، مما خلق أزمة عندما قبل النظام ضمنا اتفاقيتي كامب ديفيد وما أسفر عنهما من توقيع إتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل تبعها بعد فترة من الزمن اتفاق أوسلو ثم إتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل. أيضا ظلت المنطقة بكل ما تحمل من خلافات تنعكس بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقة بين النظام والجماعة، فتحسنت العلاقة مع بعض الأنظمة العربية وخصوصا سوريا االتي تشن حربا لا هوادة فيها ضد جماعة الإخوان المسلمين، وأيضا الظروف

---

(1) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص 116..

(2) رونالد روبنسون، في مجلة قراءاة سياسية، مصدر سابق ذكره، ص 53..

الدولية وضعت الإخوان على المحك مما جعلهم يقودون مظاهرات ضد العملية السلمية، مما أحرج النظام السياسي وأيد بعض الأنظمة العربية التي تقف ضد العملية السلمية حيث شكل الإخوان المسلمين القناة الرئيسة للنشاط الإسلامي في الأردن وأن باستطاعتهم تحريك الشارع تجاه القضايا المختلفة كلما أرادوا ذلك [1].

وفي إطار ما سبق يرى الباحث أن ما قدمه كل طرف للآخر سواء على مستوى التحالف أو الرضا عما يقوم به كل من النظام أو الجماعة من أفعال قد صب في مصلحة العلاقة المتجانسة في رؤية الواقع وتدارك المصلحة الوطنية ووضعها فوق كل الاعتبارات السياسية وأن البعد القومي والديني في القيادة الأردنية الهاشمية وظروف السياسة المحلية والدولية جعلت العلاقة وإن توترت أحيانا بينهما تبقى في حدودها المقبولة التي لم تصل إلى حد التصفية والاقتلاع. ولقد أثبت التاريخ السياسي بُعد النظام السياسي في الأردن عن القمع وإن تأخر في تحوله نحو الديمقراطية فبقيت سياسة التسامح والتوازن هي التي تغلب توجهات النظام تجاه مختلف القوى السياسية وإن كان قد اتخذ من الإجراءات لخلق حالة من التوازن بين القوى السياسية، ويعتقد الباحث أن سن قانون الصوت الواحد كان من التكتيكات المتخذة لخلق حالة من التوازن بين مختلف القوى السياسية خصوصا بعد أن تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من حشد التأييد لها مما أدى إلى وجودها كأكبر قوة سياسية داخل السلطة التشريعية مما جعل رأس النظام يفكر بإعادة خلق حالة من التوازن مدركا كل الإعتبارات التي ترافق هذا التفكير وفي المقابل انتهجت جماعة الإخوان المسلمين في علاقتها مع النظام في الأردن سياسة متوازنة واستراتيجية واضحة ومعلنة بأنها تعمل من خلال الأطر الدستورية وتسعى للوصول إلى الحكم

---

(1) نفس المصدر، ص ص 35- 38.

بالطرق المشروعة والتي يقررها القانون مبتعدة عن كل أشكال التنظيم السري للإطاحة بالنظام بل انتهجت نهجا إصلاحيا حتى يصبح المجتمع إسلاميا كما تريد ، وتدفع بالوصول إلى السلطة التشريعية حتى تستطيع التأثير على التشريعات التي تسهم في تحقيق توجهها نحو أسلمة المجتمع كله، وبقيت رسائلها مشروعة وإن تعرضت لظروف من القهر والتضييق ولكنها بذلك وبتغليبها الجانب العملي على سياساتها وتصرفاتها تكون أقل استقلالية في اتخاذ قرارها حيث لا تنطلق في ذلك من خلال فهمها ، ولكنها تراعي مدى رضا النظام عند اتخاذ القرارات المهمة وعلى أي حال على الرغم من رغبة الملك بإشراك الإخوان في انتخابات 1997 إلا أن الإخوان رفضوا ذلك منطلقين من تقديرهم هم للأنسب لهم من حيث الإشتراك أم المقاطعة وفي هذا القرار أكدت الجماعة استقلالية تامة رغم كل الضغوط التي واجهتها.

المطلب الثالث

علاقة الجماعة بالسلطة التنفيذية والتشريعية في الأردن

الفرع الأول: علاقة الجماعة بالسلطة التنفيذية في الأردن

من خلال النظر إلى طبيعة العلاقة بين الجماعة والنظام قد يبدو بأن الجماعة على توافق تام مع السلطة التنفيذية، بل على العكس من ذلك فإنها لم تكن على نفس النسق من علاقتهم برأس النظام (مؤسسة العرش) بل حددت علاقتها بالحكومة على ضوء سياساتها الداخلية والخارجية محققة بذلك درجة من الاستقلال عن تأثير الحكومة عليها فظلت العلاقة غير ثابتة بل متقلبة في أكثر الأحيان لما عرف عن الأردن بعدم بقاء الحكومات لمدة طويلة حيث يتغير التشكيل الوزاري كل فترة قصيرة وفي دراسة لجريدة شيحان الأسبوعية أكدت بأن متوسط عمر الحكومة في الأردن لايتجاوز العام والنصف. فسياسة الجماعة تجاه الحكومات المتعاقبة اتسمت أيضا بالتوازن، فعارضت أحيانا وأيدت في بعض الأحيان، ونفس الشيء فعلته الحكومات المتعاقبة تجاه الجماعة، فقد اعتمدت عليها في كثير من الأحيان وضيقت عليها في أوقات أخرى، وتمثل ذلك بفصل الموظفين الذين ينتمون للجماعة وإيقافهم ومنعهم من السفر، ولكن بقيت العلاقة ضمن الحدود المعقولة ولم ترق إلى حد التصادم من قبل الجماعة أو الحل للجماعة من قبل الحكومة [1].

ومن خلال استعراض طبيعة العلاقة بين الجماعة والحكومة يتضح بأن الجماعة حققت الحدود المقبولة من الاستقلال في توجهها السياسي. أما كيف

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 66- 67..

تنظر الجماعة إلى الحكومة من خلال مرجعيتها الفكرية، فتوجد آراء فقهية لعدد من منظري الجماعة حول طبيعة الحكومة التي يمكن للجماعة التعامل معها، فبعض الفقهاء كفر الحكومات والبعض الآخر أيد مشاركتها حيث اختلف الفقهاء في موقفهم من المشاركة في الحكومات المعاصرة فمنهم من حرم المشاركة باعتبار تلك الحكومات غير إسلامية تماما ومنهم من أجاز المشاركة بقيود المصلحة الشرعية التي تستند إلى الموازنة بين درء المفاسد وجلب المنافع حيث أفتى ابن تيمية: بجواز تولي الولايات والإقطاعات للحكام الظلمة بهدف تخفيف الظلم عن المسلمين [1].

فالمشاركة في الحكم قد تدفع الضرر عن المسلمين وقد تدفع إلى زيادة التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتساعد في درء المفاسد وتعيد الثقة بالإسلام والعاملين للإسلام وتظهر قدرتهم على تنظيم شؤون الحياة المعاصرة حيث يرى أحد قياديي الجماعة بأن منع المشاركة على الإطلاق أو جوازها على الإطلاق قول لا يسنده دليل شرعي، وأن المشاركة ينظر إليها من باب المصلحة العامة وفي المكان المناسب والوقت المناسب والمهمة المناسبة وذلك متروك للقيادات الإسلامية لتقدير الموقف [2].

وفي رأي لقيادي آخر يرى بأن الحكومات في عالمنا العربي هي ليست إسلامية (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) سورة المائدة 44، ويذهب في رأيه إلى القول أن الحكومات الحالية تدعو إلى الكفر وتحملهم عليه [3].

---

(1) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص ص 21- 23..

(2) د. إسحق الفرحان، المصدر السابق، ص 23..

(3) د. محمد أبو فارس، منهج الحركة الإسلامية في التغيير، ص ص 38- 39، انظر حسن البنا، مجموعة رسائل الإمام الشهيد، ص 13..

وفي رأي آخر أن الأصل عدم جواز المشاركة في الحكومة إلا إذا غلب العاملون بالإسلام وأصحاب الرأي في الحركات الإسلامية لبعض الإعتبارات القوية للمشاركة في الحكم، وعلى الجماعة التي ترتضي المشاركة أن تقيم تلك الإعتبارات التي دعتها إلى المشاركة بين فترة وأخرى، في حين أن حركة الإخوان في مصر لم ترفض المشاركة في الوزارة بسبب حرمة المشاركة بل رفضا مبنيا على المصلحة [1].

وفي رأي آخر أن الإلتزام بالدساتير الوضعية والقوانين الوضعية هو تحاكم إلى الطاغوت وأن أي مشاركة أو رفض على أساس الإلتزام بهذه الدساتير الوضعية أمر مناهض للإسلام ويتعارض مع الأوامر الربانية وأن في ذلك إغواء الشيطان وإغراءه لأصحاب الأهواء لإبعادهم عن الإيمان ولا يحل لرجل يؤمن بالله أن يؤيد هذه الحكومات القائمة [2].

ويرى د. عبدالله العكايلة أنه لتحقيق المبدأ القائل:" إذا كنت لا تستطيع إقامة حكومة مثالية فلا أقل من أن تكون الفكرة التي تنادي بها عملية وواقعية" وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المشاركة في السلطة عبر صيغة ديمقراطية شورية [3].

وفي نظرة موضوعية لطبيعة العلاقة مابين الجماعة والحكومة يرى المراقب العام السابق (عبدالمجيد ذنيبات) أن الأصل هو المشاركة في السلطة التنفيذية والتشريعية، حيث لم يحرم الإخوان المسلمين في الأردن المشاركة في الحكومة وقد شاركوا في الحكم أكثر من مرة من خلال اشتراك رموزهم

---

(1) د. عمر الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، عمان، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1992، ص 116- 119..

(2) د. محمد أبو فارس، المشاركة في الوزارة في الأنظمة الجاهلية، عمان، 1991، ص 21..

(3) نقلا عن عزام التميمي، (مشاركة الإسلاميين في السلطة) ، 1994، لندن: منظمة ليبرتي، ص ص 111- 112..

في حكومات مختلفة، أما من حيث قوة تلك المشاركة فقد جاءت ضعيفة في بداية نشأة الجماعة بسبب ضعف تكوينهم وقلة تجربتهم وعدم وجود برامج إصلاحية شاملة، ولم يكن بين أعضائها آنذاك ساسة مؤهلون، ويعتبر من المغالطة اعتبار موقف الإخوان من المشاركة في الحكم هو الرفض المبدئي لأن الحقيقة وما يدعو له قادة الجماعة مختلف تماما. والأصل عندهم التقدم لمواقع الإصلاح وغير ذلك فهو مرتبط بظرف استثنائي وأن عدم المشاركة سواء في السلطة التنفيذية أو التشريعية ما هو إلا وسيلة ضغط سياسي لتحقيق ظروف أكثر ملاءمة لمشاركة فاعلة. وعندما تعتذر الجماعة عن المشاركة بحجة أن الإسلام بعيد عن التطبيق في مناحي الحياة فهي لا تشترط عودة الإسلام إلى حالته التطبيقية الكاملة، وإنما يفهم أنها تسعى للمساهمة في ذلك للتمكن من السير باتجاه ماتهدف إليه من إصلاح تجاه الإسلام وتطبيقه [1].

إن طبيعة المشاركة السياسية على امتداد أربعة عقود بقيت محصورة بالتفاعل مع الأحداث السياسية على المستويات المحلية، والعربية، والدولية، والإعلان عن موقف الإخوان إزاء مختلف التطورات وظلت المشاركة مقصورة على شغل مقاعد محدودة في البرلمان ودخول بعض رموزهم السلطة التنفيذية ومجلس الأعيان، والمشاركة الحقيقية للجماعة كانت في عام 1989، عندما اشتركت الجماعة في الإنتخابات النيابية، على أثر استئناف الديمقراطية في الأردن [2].

ولقد خيم على العلاقة بين الحكومة والجماعة جو من التأثير المتبادل حيث حاول كل طرف التأثير على الآخر، فمنذ وقوف الجماعة إلى جانب

---

(1) جريدة شيحان، عدد 230، 1998، ص13.

(2) محمد الحسن، الإخوان المسلمون في سطور، عمان، دار الفرقان للنشر والتوزيع، 1990، ص64 - 65.

النظام في الخمسنيات من القرن الماضي ضد الأحزاب الشيوعية والقومية التي استهدفت أمن الدولة الأردنية عندما كانت تتأثر تلك الأحزاب بالمد الشيوعي والناصري، وساندت جلالة الملك ضد حكومة النابلسي التي حاولت السير بعكس توجهات الملك إلا أن خطباء الإخوان وجهوا النقد للسياسات المتخذة حيال بعض القضايا، فقاد الإخوان المظاهرات ضد حلف بغداد، ووجود الإنجليز في الجيش الأردني في حين ردت الحكومة على تحركات الإخوان باعتقال المراقب العام للجماعة، ومنعت صدور الصحف المتحدثة بإسمهم وقامت بمراقبة القياديين من الجماعة ومنع محاضراتهم. وردت الجماعة على إجراءات الحكومة بأن عارضت الحكومة وادعت أن الحكومة بسياستها هذه تبتعد عن الإسلام وقواعده، كما وجهت النقد للحكومة عندما شرعت الأخيرة بإقامة المهرجانات، وانتقدت سياسة الحكومة تجاه القضية الفلسطينية، كما اتهمت الحكومة بالتساهل في السياسة الداخلية، وعلى ضوء العلاقة المتوترة حجب نواب الإخوان الثقة عن حكومة وصفي التل بحجة تساهلها في الأمور الأخلاقية والبعد عن الدين. وفي مرحلة لاحقة أي منذ منتصف الستينيات وحتى أواخر السبعينيات بقيت العلاقة بين الطرفين لا تتعدى معارضة الجماعة لبعض سياسات الحكومة مركزة في انتقادها للفساد الذى بدأ يستشري في الإدارة الحكومية، وأيضا في الجانب المقابل اتخذت الحكومة عدة إجراءات ضد الجماعة تمثلت ببعض الإعتقالات المحدودة بين أعضاء الجماعة.

ونظراً للتطورات السياسية التي مرت بها المنطقة وانشغال الجميع بتداعيات الموقف حيث وُجه كل العمل السياسي صوب القضية الفلسطينية نتيجة للتطورات المتلاحقة التي مرت بها المنطقة، حتى جاءت هزيمة حزيران التي وجهت ضربة قاصمة لسياسة القوميين وسقوط الشعارات التي رفوعها تحت وطيء الهزيمة، واحتُلت فلسطين بكاملها مع أراضي عربية على كل الجبهات، وحينها بدأ الشارع العربي يتحدث عن فشل المشروع العربي، واقتناعه

أكثر بمشروعية العمل الإسلامي، وسقوط النظرية القومية وانكسارها، فبرز العمل الإسلامي إلى السطح من أوسع أبوابه، ومع ذلك بقيت العلاقة بين الجماعة والحكومة لا تتعدى المعارضة السياسية ضمن حدود اللعبة السياسية وأخذت الجماعة جانب الحياد في الحرب الأهلية عام 1970عندما استهدفت المنظمات الفدائية قوات الجيش الأردني [1].

وبذلك تكون الجماعة قد تبنت استراتيجية واضحة في علاقتها مع الحكومة، حتى لاتعطي الحكومة أي فرصة للانقضاض عليها وحلها، ففي كل عمل كانت تقوم به تطلب موافقة الحكومة مسبقاً، كما حرصت على أن لا تختلف مع أهداف النظام بأي توجه أو عمل تمارسه، مثلما كان للحكومة توجهات تجاه الجماعة في ترك الباب مفتوحا أمامها لتنتقد ممارساتها وتعتقل أعضائها. كما اتسمت علاقة الجماعة بالحكومات بالمعارضة في بعض الفترات حيث شكل الإخوان تهديداً لتصرفات الحكومات على الرغم من إلتزامهم العلني بتطلعات النظام وتجنب المواجهة معه، معتبرين أن معارضة الحكومة لا تعني بأي حال من الأحوال معارضة للنظام، وهذا جوهر الديمقراطية التي يسعى جميع القوى السياسية لتحقيقه والفصل بين معارضة الحكومة والولاء للنظام باعتبار أن الميثاق الوطني كان وثيقة عمل سياسي أسس لديمقراطية إرتضتها كل القوى السياسية، وأهم نقطة خلاف بين الحكومة والجماعة كانت على الدوام علاقة الحكومة بالغرب وخصوصا عندما يتولى رئاسة الحكومة أشخاص معروفون بتوجهاتهم وعلاقاتهم مع الغرب، فاتبع الإخوان أسلوب توجيه النقد إلى الحكومات متهمينها بالإنحراف عن القيم الإسلامية وكانت الإتهامات تتم من خلال خطبهم في المساجد وفي

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 69 - 70.

نفس الوقت كانو يحذرون من الشيوعية ومن على نفس المنبر وخصوصا خلال الأزمات السياسية [1].

وفي الأعوام التي تلت حرب تشرين 1973، كان الإخوان قد ثبتوا قواعدهم في دول عديدة ومن بينها سوريا حيث واجهت الجماعة ظروف صعبة وحرب دامية أدت إلى فرارهم إلى الخارج وتوجه قسم منهم إلى الأردن، مما جعل السوريون يوجهون الإتهام للأردن والإخوان بدعم حركة الإخوان في سوريا مما أزم العلاقات الأردنية السورية إلى حد كبير ونشأت أزمة تمثلت بحشد قوات سورية وأردنية على حدود البلدين والوضع برمته كان مهيأ للانفجار لولا تدخل أطراف لتخفيف حدة التوتر إلى أن انتهت بالمصالحة، في تلك الفترة ومن خلال دعم إخوان الأردن لإخوان سوريا نلاحظ أن الإخوان يبدو أنهم كانوا أداة أو جزء من السياسة الخارجية الأردنية وهذا بحد ذاته يشكل قيدا على استقلالية الجماعة عن القرار السياسي الأردني الخارجي، وعلى أثر تكليف زيد الرفاعي تشكيل حكومة من مهامها إصلاح الأوضاع مع سوريا بدأت العلاقة بالتأزم بين الحكومة والإخوان، فثمن إصلاح العلاقة مع سوريا هو التضييق على الإخوان المسلمين والحد من نشاطاتهم، فاعتقلت الحكومة قياديين من الجماعة وتعرض البعض إلى الفصل من الوظائف العامة وبقى حال الإخوان كذلك حتى أحداث نيسان 1989 والتى من مطالبها إقالة حكومة زيد الرفاعي، بسبب تدهور الوضع الإقتصادي وانخفاض قيمة الدينار، فكلف جلالة الملك الشريف زيد بن شاكر بتشكيل حكومة جديدة مهمتها إجراء إنتخابات حرة نزيهة ديمقراطية، وبالفعل جرت تلك الإنتخابات بجو من الحرية والنزاهة شهد لها من في الداخل والخارج، وشاركت كل القوى السياسية بما فيها الإخوان الذين حققوا نتائج قوية بتلك الإنتخابات أفرزتهم كأكبر كتلة

---

(1) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص19 -20.

في مجلس النواب الحادي عشر. إن طبيعة العلاقة مع الحكومة لم تكن على نفس النمط دائما على الرغم من اتهامهم للحكومات بموالاتها للغرب، وعدم تطبيق الشريعة الإسلامية والفشل فى الجهاد ضد إسرائيل، والسبب في ذلك العلاقة مع رأس النظام وهذه العلاقة تشكل حجر الزاوية في وقف أي تصدعات في علاقات الإخوان بالحكومات المتعاقبة [1].

أما بعد النتيجة التي حصلت عليها الجماعة بعد الإنتخابات النيابية ووجودها كأكبر كتلة سياسية تحت قبة البرلمان فقد بنت الجماعة علاقتها على ضوء ذلك، حيث لايمكن تجاهلها فتطلعت لتكون قوة مؤثرة في صنع القرار والرأي العام وليس بديلا للحكومة ولم ترد تهديدها حتى تحمي نفسها ضد أي تهديد من جانب الحكومة وتضمن بذلك القدرة على نشر أهدافها في المجتمع [2].

فبقيت العلاقة بين الحماعة والحكومة لا يحكمها شكل واحد من التعامل بل تحكمها طبيعة المرحلة والبرنامج الذي تنفذه الحكومة. فقد قبل الإخوان المشاركة في الحكومة لظروف قدروها وبشروط معلنة، ورفضوا المشاركة أيضا لأسباب أعلنوها، فطابع العلاقة يغلب عليه المرونة وتغليب مصلحة الجماعة والصالح العام، حيث حافظت الجماعة على تواجدها الإيجابي رغم كل الظروف السياسية الداخلية والخارجية، وحققت انتشارا شعبيا واسعا جعلها تمثل أهم عناصر الحياة السياسية[3].

وبذلك حقق الإخوان علاقة أكثر فعالية منذ عودة الحياة الديمقراطية وبدأ الإخوان يحركون الشارع الأردني تجاه مختلف القضايا ولما اندلعت أزمة

---

(1) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص 23- 24..

(2) Sami Al-khazindar,OP,Cite,p.p147.

(3) سميح المعايطة، مصدر سابق، ص 46..

الخليج حيث بدأ واضحا الموقف الشعبي المتماسك الذي بدى واضحاً لجميع القوى السياسية لذلك ظهرت الحاجة لإشراك القوى السياسية في الحكم وتمثل ذلك بإشراك الإخوان في حكومة مضر بدران حيث أكد الإخوان استعدادهم للمشاركة الإيجابية، ولا يوجد في عقليتهم أي مشروع ثوري تجاه النظام في الأردن، ولمشاركتهم في الحكم جعل الإخوان على رأس أولوياتهم تسلم وزارة التربية ليتمكنوا من تحقيق برامجهم وأهدافهم لحماية الأجيال من التآكل الأيديولوجي وتدهور السلوك الإجتماعي، حيث رأى معارضوهم بأن ذلك سيطرة على الأجيال القادمة وقد يكون إصرارهم على وزارة التربية سبب استبعادهم من المشاركة في حكومة بدران الأولى [1].

من جانبها أبدت الحكومة في بداية التسعينات اهتماما كبيرا بالصحوة الإسلامية في الأردن، حيث استمرت بالتصريحات التى تعلن فيها أنها تتبنى الثقافة الإسلامية في الأردن وترفض التطرف وتدعو إلى الحوار، في الوقت الذي تعتبر جماعة الإخوان نفسها قوة الإسلام الحقيقية وكان ذلك واضحا من خلال شعارهم (الإسلام هو الحل) لتحديد الطريقة لحل المشكلات الإجتماعية والثقافية والسياسية والإقتصادية [2].

وفي مواجهة تزايد نفوذ الجماعة، اتخذت الحكومة إجراءات من شأنها خلق حالة من التوازن بين مختلف القوى السياسية، فعمدت إلى إصدار قانون الصوت الواحد لإجراء الإنتخابات على أساسه في المجلس النيابي الثاني عشر لعلم 1993 وتم الإعلان عن إلغاء قانون 1953 لمكافحة الشيوعية وإشراك جميع القوى السياسية اليسارية والقومية والإسلامية في صياغة الميثاق الوطني وكل

---

(1) روبنسون، مجلة قراءات سياسية، مصدر سابق، ص 46- 47..

(2) Sami Khazindar, OP, Cite, P148 .

هذه الوسائل والإجراءات كان الهدف منها الحد من فرص فوز كبير للجماعة في أي إنتخابات مستقبلية [1].

أما أفضل حالة للعلاقة بين الجماعة والحكومة فقد تمثلت في علاقتهم بحكومة مضر بدران حيث منح الإخوان الثقة لحكومته قبل إشتراكهم فيها بعد أن تعهدت بتلبية مطالبهم الواردة في الأربعة عشر بندا وهي المرة الأولى التي تمنح فيها الجماعة الثقة للحكومة بهذه القوة، ويفسر الإخوان ذلك بأنه يهدف إلى تعزيز النهج الديمقراطي الشوري في الأردن وإبداء حسن نوايا تجاه الحكومة وإعطائها مزيدا من الوقت حتى تتمكن من معالجة تراكمات ثلاثة عقود من غياب الديمقراطية. وبعد مرور أكثر من عام على تشكيل حكومة بدران وإعطائها الثقة، عرض الرئيس على الإخوان المشاركة في حكومته وقبلوا ذلك حيث اشترطوا تخصيص سبع حقائب منها التربية والتعليم والصحة والتنمية الإجتماعية والعدل والأوقاف وهذه الوزارات على علاقة مباشرة مع الجمهور وتعتبر هذه المشاركة هي المرة الأولى التي تشارك فيها حركة إسلامية في حكومة دولة عربية [2].

حيث كانت المشاركة قبل ذلك محدودة وفردية، وذلك لعدم وجود برامج متكاملة أو ثقل برلماني سائد وكانت مسائل الحِل والحرمة تأخذُ وقتا من النقاش حول المشاركة [3].

وبعد مشاركتهم في الحكم تعرض الإخوان لهجمة شديدة لأسلوب عملهم في الوزارات، وتعرضوا لنقد شديد لإتباعهم سياسية منع الإختلاط والفصل بين

---

(1) روبنسون، مصدر سابق، ص 47..

(2) أحمد منسي، مجلة السياسة الدولية، " الإنتخابات الأردنية إنتكاسة الديمقراطية "، عدد131، القاهرة، 1998، ص 237-241.

(3) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص 117..

الجنسين ولم تدم المشاركة أكثر من ستة أشهر، حيث لاح في الأفق بوادر مؤتمر مدريد فتوترت العلاقة مع السلطة التنفيذية حيث تنظر الجماعة إلى الصلح مع إسرائيل على أنه يخالف عقيدتها، فقررت عدم منح الثقة لأي حكومة تشارك في العملية السلمية، فسيطر الشك على العلاقة، واتهم الإخوان الحكومة بالعمل ضدهم عن طريق الإستغناء عن الموظفين الذين ينتمون إليها، وطالب الإسلاميون من القوى السياسية والنقابات التوحد معهم للدفاع عن حرية الإنسان وكرامته. وقد وصف المراقب العام أجواء التوتر مع الحكومة بأن قال أنها غير مؤهلة للحوار وفي هذه الحالة لا بد من اللجوء إلى الملك حتى تتمكن الجماعة من تجاوز الأزمة مع الحكومة وإزالة حالة الجمود، وهم بذلك لا يعارضون أشخاصا بعينهم، وإنما يرى الإخوان بأن البرامج التي تتبناها الحكومة دون المستوى المطلوب لخدمة الوطن وخصوصا عدم فتح حوار مع القوى السياسية، حيث أبقى المراقب العام أمر المشاركه مفتوحا وأن المشاركة تتوقف على مدى توافق برامج الحكومة مع رؤية الجماعة وعدم تناقضها مع أهدافها ومبادئها [1].

وترى الجماعة أن استبعادهم من المشاركة السياسية فتح الباب أمام المتشددين للبروز إلى واجهة العمل الإسلامي بدلا من المعتدلين الذين يضبطون إيقاع العمل الإسلامي، وبالتالي بقيت علاقة الإخوان بالحكومة في إطارها المقبول دون السيطرة لأي طرف على الآخر أو الوصول إلى حاله التصادم والعنف.

الفرع الثاني: علاقة الإخوان المسلمين بالسلطة التشريعية في الأردن

ينظر الإخوان إلى السلطة التشريعية على أنها الباب الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ البرامج التي يطالبون بها من حيث العمل على إيجاد قوانين

(1) جريدة الدستور، عدد 11046، 1998/5/20..

وتشريعات تساعدهم في ذلك، ويستمدون وجهة نظرهم تلك من خلال رؤية مؤسس الجماعة في مصر، حيث يرى البنا أن أنظمة الحكم الدستورية التي تنص مبادؤها على المحافظة على الحرية الشخصية والشورى وتستمد السلطة من الأمة وتقر بمسؤولية الحاكم أمام الشعب ومحاسبته على ما يعمل وبيان حدود كل سلطة من السلطات، تتوافق مع تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، وبالتالي فهو ينظر إلى السلطة التشريعية على أنها الطريق الوحيد في ظل تلك الأنظمة التي يمكن للمسلمين من خلالها تحقيق مكاسب للإسلام، وأن مقاطعتها لا تأتي بالفائدة على المجتمعات الإسلامية وفي المشاركة قطع الطريق أمام أعداء الدين الذين لو ترك المجال أمامهم لأفسدوا في الأرض[1].

وعلى ضوء ما تقدم انقسم المفكرون العاملون في حقل العمل الإسلامي إلى ثلاثة اتجاهات يمثل **الإتجاه الأول*** حسن البنا ومجموعة من الفقهاء، حيث يؤيد المشاركة في السلطة التشريعية ويرى بأن المشاركة خير من المقاطعة ، **والإتجاه الثاني**** يرى أن البرلمان صيغة غريبة عن الإسلام وهو إفراز غربي رأسمالي وإن كان فيه شيء من الشورى ولا يجوز المشاركة إلا للضرورة، **والإتجاه الثالث***** يعارض المشاركة في السلطة التشريعية حيث يرى أن المشاركة ما هي إلا لعبة سياسية تجيز للأغلبية فرض رأيها والمشاركة في هذا الإطار الذي لا يحق للإسلاميين الأكثرية ما هي إلا خدعة لتحسين سمعة

---

(1) حسن البنا، رسائل الإمام الشهيد، مصدر سابق، ص 274.

* يوسف القرضاوي، أبو الأعلى المودودي، د.مصطفى عبدالواحد، الشيخ صلاح أبوإسماعيل)

** د. علي حريبة، د. أحمد الكوفحي، د. نعمان أبوالليل، د. عبدلله عزام، أحمد القطان، أحمد الداعور، إبراهيم بن علي الوزير

*** د. عمر عبد الرحمن وسيد قطب

أعداء الإسلام أمام الجماهير. ويذهب محمد قطب إلى القول بأن على الإسلاميين عدم المشاركة في (جاهلية السياسة) من حولهم وأنه يعرف الناس أنهم أصحاب قضية أسمى من كل التشكيلات السياسية التي تتصارع على مكاسب دنيوية وتعرض عن تحكيم الشريعة [1].

فالإنتخابات النيابية إذا ما جرت على أساس حزبي قد يجعل حزبا يسيطر على الحكم إذا ما حقق الأغلبية ولكن إذا ما حقق الإخوان فوزا يؤهلهم لتشكيل حكومة، هل يسمح لهم بذلك من الأنظمة الحاكمة، حيث ما زالت الجزائر تعاني حتى الآن من إلغاء النتائج التي حصل عليها الإسلاميون في عام 1991. و في ظل هذا الجدل يعتبر أصحاب الإتجاه المعارض للإشتراك في السلطة التشريعية أن المشاركة في ظل الأنظمة العربية الموجودة ما هي إلا إضفاء للشرعية على أنظمة الحكم الجاهلية وكذلك الحكومات التي تصدر القوانين الوضعية وأن المشاركة عبث لا يؤدي إلى نتيجة وأن المشاركة في أنظمة حكم ادعت الحركات الإسلامية بأنها لا تحكم بما أنزل الله يجعل الجماهير في حيرة من أمرها وفي هذا إعاقه لقيام الدولة الإسلامية [2].

أما الطريقة التي سار عليها الإخوان في الأردن وعلى الرغم من وجود الآراء الثلاثة ضمن صفوفهم إلا أنهم ساروا على نفس نهج حسن البنا الذي شارك في الإنتخابات النيابية في مصر في ذلك الوقت، واستمرت مشاركة الإخوان في السلطة التشريعية وبدون انقطاع وعلى الرغم من إيمانهم في المشاركة إلا أنه دار كثير من النقاش بين العاملين في الحقل الإسلامي حول هذا الأمر وكانت الأغلبية لصالح المشاركة حيث يتحقق من ذلك للدعوة المصالح التالية:

---

(1) بشير أبو رمان، الحركة الإسلامية والبرلمان، عمان، 1991، جمعية عمال المطابع، ص 17.

(2) بشير أبو رمان، المصدر السابق، ص16- 17.

-الإعتراض على التشريعات المخالفة للإسلام وإعلان حكم الإسلام حول كثير من القضايا وهذا من باب الدعوة العامة.

- العمل على إصدار تشريعات تكفل تغيير القوانين المخالفة للشرع.

- يتمتع أعضاء البرلمان في حصانة تتيح لهم حرية الحديث وإبداء الرأي من خلال المجلس أو اللجان المختلفة، فلا يتعرض النائب للإجراءات القمعية ويتمكن النواب بذلك من اطلاع المجتمع على الممارسات المخالفة للدين.

- يستطيع النواب الإسلاميون إذا ما كان لهم ثقل برلماني سحب الثقة من أي وزير احتكاما لمبدأ مسؤولية الوزير أمام المجلس وفي هذا تحقيق لمصالح الدعوة الإسلامية، وتكون الجماعة حققت استقلالية أكثر في اتخاذ القرار حيث لا تخشى أحد في ذلك [1].

وفي ظل هذه الرؤية لم تشكل مسألة المشاركة في السلطة التشريعية أي خلاف يذكر فكانت نظرتهم إلى السلطة التشريعية إيجابية بكل مراحلها فتمت المشاركة منذ عام 1954 إلى 1997 حيث قاطع الإخوان إنتخابات 1997 على أثر مطالبة جماعة الإخوان وبعض القوى السياسية بإصلاحات سياسية على مستوى الوطن وشرطهم الأول كان تعديل قانون الصوت الواحد الذي يعتبرونه موجهاً ضدهم، فكان قرار مجلس الشورى للجماعة بعدم المشاركة لعدم تحقق المصلحة الشرعية من المشاركة.

---

(1) عمر الأشقر، حكم المشاركة في الوزارة والمجالس النيابية، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع، 1992، ط1، ص ص103-110.

الفصل الثالث

التعقد التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين

الفصل الثالث

التعقد التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين

يهدف هذا الفصل إلى قياس مستوى التطور المؤسسي لجماعة الإخوان من حيث مستوى تعقدها التنظيمي وانتشارها الجغرافي وتغلغلها في مؤسسات المجتمع المدني، حيث أنه كلما كان هناك تطور مؤسسي فإنها تكون مؤهلة للقيام بدورها السياسي بصورة أفضل، والمؤسسة التي تفتقد تلك الخصائص تكون أقل قدرة.

ويمكن دراسة هذا الفصل من خلال مبحثين: المبحث الأول: يتناول البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين، والمبحث الثاني: يتناول تغلغل جماعة الإخوان المسلمين في مؤسسات المجتمع المدني (النقابات والإتحادات الطلابية والبلديات وحزب جبهة العمل الإسلامي).

المبحث الأول

البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين

تتكون جماعة الإخوان المسلمين من هياكل تنظيمية وبنية داخلية عالية الإحكام سواء من حيث طرق العضوية أو تسلسل الأوامر والتعليمات أو من حيث درجة الإلتزام بها وطاعة الأعضاء لتعليمات وقرارات مجلس الشورى التي تعتبر ملزمة للجميع [1].

ويمكن دراسة البنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين من خلال ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: البنية التنظيمية (الهيكل التنظيمي)، المطلب الثاني: العضوية، المطلب الثالث: الانتشار الجغرافي.

---

(1) انظر القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين.

المطلب الأول

البنية التنظيمية (الهيكل التنظيمي)

يتكون الهيكل التنظيمي لجماعة الإخوان المسلمين من الهيئات والمكاتب والأقسام التالية:

- المراقب العام
- المكتب العام
- مجلس الشورى

المراقب العام

وهو أمين الجماعة ويرأس المكتب العام ومجلس الشورى، ويقوم المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بالمهام التالية [1]:

- الإشراف على هيئات الإخوان وتوجيهها حسب نصوص هذا القانون.
- تمثيل المكتب العام وتنفيذ قراراته ومراقبة القائمين على التنفيذ ومحاسبتهم عن كل تقصير حسب نصوص التعليمات.
- تمثيل الجماعة ومكتبها العام في المعاملات الرسمية والقضائية والإدارية والجهات الأخرى ومعه بعض الأشخاص الذين يختارهم المكتب العام إلا

(1) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 8..

إذا قرر المكتب العام غير ذلك بقرار خاص أما الشروط الواجب توفرها في من يرشح لمنصب المراقب العام فهي على النحو التالي [1]:

- أن يكون من الإخوان العاملين.
- أن لايقل عمره عن 35 سنة هلالية.
- قد مضى على انتظامه بدعوة الإخوان عشر سنوات على الأقل.
- أن تتوفر فيه الصفات العلمية والخلقية و العلمية التي تؤهله لقيادة الدعوة الإسلامية.

ويفقد المراقب العام منصبه إذا قدم استقالته أو إذا أخل بالواجبات أو فقد الأهلية اللازمة لهذا المنصب وقرر مجلس الشورى وفقا لذلك بالأغلبية عزله من منصبه.

ويتم انتخاب المراقب العام من قبل مجلس الشورى في حضور أربعة أخماس أعضاء المجلس ويجب أن يحصل على أغلبية الأصوات ويبقى في هذا المنصب مادام أهلاً لذلك، ومنصب المراقب يحتل أهمية كبرى في تركيبة الإخوان المسلمين، حيث تتركز معظم الصلاحيات بيده، ويلاحظ بأنه تم فصل منصب الأمين العام في حزب جبهة العمل الإسلامي عن رئاسة مجلس الشورى وهو يوازي منصب المراقب العام وهذا يعني تقدم النظام الأساسي في حزب جبهة العمل الإسلامي على النظام الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين من حيث فصل السلطات الداخلية، أما في حزب جبهة العمل الإسلامي وعلى العكس من جماعة الإخوان المسلمين فإنه حدد ولاية الأمين العام بفترتين حيث نرى بأن المراقب العام يبقى في منصبه ما دام أهلا لذلك [2].

---

(1) المصدر نفسه، ص 8- 9.

(2) هاني الحوراني، مصدر سابق، ص 80..

المكتب العام

وهو الهيئة الإدارية العليا لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن ويتكون من ستة أعضاء ينتخبون من بين أعضاء مجلس الشورى عدا المراقب العام ويتم انتخابهم عن طريق الإقتراع السري. ويشترط في المترشح لعضوية المكتب العام الشروط التالية [1]:

- أن يكون من بين أعضاء مجلس الشورى.
- أن يكون قد مضى على عضويته في الإخوان العاملين مدة لا تقل عن خمس سنوات.
- أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة هلالية.
- أن يكون على قدرٍ من العلم والخلق الذي يؤهله لهذه العضوية.

ويقوم المكتب العام في أول اجتماع له بإنتخاب وكيل عام (نائب المراقب العام)، ويعقد المكتب العام اجتماعات إستثنائية بدعوة من المراقب العام أو بناءاً على اقتراح من عضوين من أعضاء المكتب يقدم إلى مراقب العام. أما إذا أخل العضو بواجبات عضويته فيقرر المكتب العام إحالته إلى مجلس الشورى على أن لا يحضر جلسات المكتب العام حتى يبت في أمره، أما الواجبات التي يقوم بها المكتب العام فهي على النحو التالي [2]:

- رسم السياسة للدعوة وتنفيذها مع مراعاة أحكام المادة 38 من القانون الأساسي والتي تتعلق بمهام مجلس الشورى.

---

(1) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 11، انظر خالد الشقران، مصدر سابق، ص ص 32- 41، انظر هاني الحوراني، مرجع سابق، ص 79- 83..

(2) القانون الأساسي، ص 14- 17. خالد الشقران، مصدر سابق، ص 40- 41..

- تأسيس الأقسام المختلفة لتنفيذ أغراض الجماعة وممارسة نشر الدعوة والإشراف عليها.
- وضع الأنظمة التي تكفل تنفيذ أغراض الجماعة طبقا للقانون الأساسي.

مجلس الشورى

وهو الجمعية العمومية للمكتب العام وأعضاؤه هم أهل الحل والعقد لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن [1].

ويتكون مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين من ثلاثين عضوا عدا المراقب العام وتوزع مقاعد مجلس الشورى على الشعب بنسبة عدد الإخوان العاملين فيها وذلك عن طريق المكتب العام، ويتم إجراء إنتخابات في الشعب تفرز خلالها أعضاء مجلس الشورى، وإذا تعذر ذلك توزع مقاعد الشعبة على الشعب الأخرى حتى يزول المانع.

والشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشورى[2]:

- أن يكون من الإخوان العاملين.
- أن لا يقل سِنُهُ عن خمسة وعشرين سنة هلالية.
- أن يكون متصفا بالصفات الخلقية والعلمية التي تؤهله لذلك متفهما لمباديء الدعوة.
- أن يكون قد مضى على انتظامه بالدعوة خمس سنوات على الأقل.
- أن لايكون قد أدين بمخالفة وصدر حكم ضده بالتوقيف إلا إذا مضى على إعادة انتظامه ثلاث سنوات.

---

(1) القانون الأساسي، ص 8.

(2) القانون الأساسي، مصدر سابق، انظر هاني الحوراني، مصدر سابق، ص82.

وفي حال إنتخاب أعضاء مجلس الشورى يؤدي كل منهم القسم التالي:" أقسم بالله العظيم أن أكون حارسا أمينا لمباديء الإسلام، محافظا على دعوة الإخوان المسلمين، مراعيا لأمانتها، حافظا لعهدها، ملتزما بقوانينها وأنظمتها، منفذا لقراراتها وإن خالفت رأيي بكل قوتي في سبيل تحقيق غايات الإسلام والله على ما أقول وكيل" (1).

ومن أبرز مهام مجلس الشورى إنتخاب المراقب العام والمكتب التنفيذي ومناقشة سياسة الجماعة ومحاسبة المكتب العام. أما مدة المجلس فهي سنتان ويُحل المجلس بإنتهاء مدته إلا إذا قرر مجلس الشورى حل نفسه قبل إنتهاء مدته، ويعقد المجلس ثلاثة إجتماعات سنوية (أي كل أربعة شهور مرة) أو إذا طلب المكتب العام عقد اجتماع، وكذلك ينعقد إذا طلب ثلث أعضاء مجلس الشورى ذلك. على أن يوزع جدول أعمال الجلسات الدورية على الأعضاء مع الدعوات ويعتبر اجتماع مجلس الشورى قانونيا إذا حضرته الأغلبية المطلقة وتتخذ قرارته بالأكثرية المطلقة للحاضرين إلا في الحالات التي نص لها نصاب معين (2).

يقوم مجلس الشورى مقام المؤتمر العام حيث لا يوجد للجماعة مؤتمر عام، ويقوم مجلس الشورى بتعديل القانون الأساسي إذا أقر هذا التعديل مجلس الشورى بأغلبية ثلثي الأعضاء ويفقد عضو مجلس الشورى عضويته بالإستقالة إذا تمت الموافقة من قبل مجلس الشورى، أو إذا تغيب عن ثلاث جلسات متوالية دون عذر أو إذا فقد شرطا من شروط العضوية. ويقوم مجلس الشورى بما يلي(3):

---

(1) القانون الأساسي، ص 18..

(2) المصدر السابق، ص 20- 21..

(3) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 19..

- إنتخاب المراقب العام.
- إنتخاب أعضاء المكتب العام (المكتب التنفيذي).
- مناقشة سياسة الدعوة التي يتقدم بها المكتب العام وتعديلها أو اقرارها ومحاسبته عليها.
- مناقشة ميزانية المركز العام وتعديلها وإقرارها بحضور أمين الصندوق العام.

ويقوم مجلس الشورى بإنتخاب لجنة محاسبة من ثلاثة أشخاص من غير أعضاء المكتب العام وتقوم بالمهام التالية:

- تقوم اللجنة بالتدقيق والمحاسبة على نشاطات الدعوة والشؤون المالية في المركز العام والشعب وتقديم تقاريرها إلى المكتب العام.
- تعقد محكمة خاصة لمحاكمة أعضاء مجلس الشورى الذين يحالون إليها من المكتب العام ومجلس الشورى عن التهم المسندة إليهم.
- العضو المحكوم عليه يمتثل لقرارات المحكمة.
- يمثل المدعي العام أمام المحكمة الخاصة أمين السر العام أو من ينوب عن المكتب العام لذلك تخضع قرارات المحكمة لمصادقة المكتب العام. على أنه يجوز استئناف قرارت المحكمة الخاصة التي لم تستأنف إلى مجلس الشورى في أول اجتماع له من قبل المحكوم عليه أو المكتب العام.

الهيئات الإدارية للشعب

نصت المادة 49 من القانون الأساسي للجماعة على أن: " الإخوان المسلمين هيئة واحدة تؤلف فيها الدعوة ويجمعها النظام الأساس ويوجهها المكتب العام ويقسمون بحسب الأماكن والبلدان إلى شعب تعتبر كل منها وحدة إدارية تشرف عليها (هيئة إدارية) للإخوان المسلمين في تلك الشعبة.

الشعب

تتكون الشعبة من هيئة عامة (الجمعية العمومية) من الأعضاء والعاملين المسددين لاشتراكاتهم، وتجتمع الجمعية العمومية للشعبة مرة في السنة، كما يمكن دعوتها إلى إجتماعات طارئة وتقوم في إجتماعها السنوي بإنتخاب الهيئة الإدارية للشعبة التي تقوم بدورها بإنتخابات نائبا للشعبة وأمين السر وأمين الصندوق، في حين أجاز القانون للمراقب العام حق تعيين هيئة إدارية مؤقتة في الحالات التي يتعذر فيها إجراء إنتخابات، وتشكل في كل شعبة محكمة خاصة يتم إنتخاب أعضائها من بين أعضاء الهيئة العامة للشعبة من غير أعضاء الهيئة الإدارية، وتقوم هذه المحكمة بالنظر في الدعاوى التي تقام ضد أعضاء الشعبة وتكون قرارتها بالأغلبية. ويعتبر نائب الشعبة هو المسؤول الأول عن أعمالها ونشاطاتها بالإشتراك مع أعضاء الهيئة الإدارية وهو الذي يرأس الجلسات ويمثل شعبته في كل المعاملات الرسمية والقضائية والتوقيع على الأوراق أيا كان نوعها وتجتمع الهيئة الإدارية بشكل دوري كل أسبوع، وتدعى للإجتماع بدعوة من نائب الشعبة وتكون الإجتماعات قانونية إذا حضرها ثلث الأعضاء.

المطلب الثاني

العضوية وشروط الإنتساب

منذ نشأة الجماعة في الأردن وحتى عام 1953 بقيت العضوية مفتوحة لكل من يرغب في الإنتساب إليها باعتبارها جمعية خيرية، حيث اتسم تنظيم الجماعة بالبساطة والبعد عن التعقيد ولم تكن الجماعة تأخذ طابعا سريا كما هو الحال عند بقية التنظيمات في الأردن، حيث كانت بدايتهم قانونية الأمر الذى استدعى الإبتعاد عن السرية، أما بعد هذا التاريخ وبعد صدور قانونها الأساسي والخروج من العمل تحت مظلة قانون الجمعيات الخيرية إلى العمل كهيئة إسلامية شاملة، فقد أصبحت تخضع لإطار تنظيمي وإداري وأصبح أول اسم يطلق على المسؤول الأول في الجماعة هو المراقب العام، ووضعت شروط للعضوية، ويلاحظ أنه لا يوجد فرق كبير في الهيكل التنظيمي بين جماعة الإخوان المسلمين في الأردن والجماعة الأم في مصر، والهدف الأساسي للإخوان إحياء المجتمع المسلم وذلك من خلال تنظيم أكبر عدد ممكن من الناس في صفوفها إلا أن العضوية لم تترك دون تنظيم فيجب توفر الشروط التالية للمرشح للعضوية [1]:

1- أن يكون قد أتم الثامنة عشرة من عمره

2- أن يكون ذا سمعة حسنة ومستقيما وشريفا في تصرفاته وسلوكه

3- أن يسدد الإشتراكات المستحقة عليه

---

(1) القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 6- 7، خالد الشقران، مصدر سابق، ص 83..

4- أن يكون قادرا على تفهم فكرة الجماعة وموافقا على مبادئها ونظامها الأساسي وملتزما بخط الدعوة منهجيا وماليا وسياسيا وحركيا.

درجات العضوية[1]:

العضو المؤازر:

هو كل مسلم ساعد الحركة بصورة ما قد تكون مالية أو غير ذلك، ومن المتعاطفين مع الهيئة الإدارية للشعبة وهنا لا يكون العضو ملزما بحضور إجتماعات الشعب ولا يدفع إشتراك للشعبة.

العضو المشارك:

وهو الذي يعلن رغبته بالإنضمام إلى الحركة ويعرب عن رغبته في إطاعة أوامرها ودعمها ودفع رسم العضوية الشهري ويخضع العضو في هذه المرحلة للمراقبة لمعرفة مدى نشاطه وخدمته للدعوه ويسمح للعضو المشارك بحضور لقاءات الإخوان.

العضو العامل:

بعد مرور فترة زمنية لاتقل عن سنتين على وجود العضو فى المرحلتين السابقتين وتوافرت فيه شروط العضوية، وأن يكون قد نفذ واجباته نحو الحركة بشكل مقنع، وأن يكون على إطلاع تام على ميثاق وأفكار الحركة وتفصيلاتها، يصبح العضو عضواً عاملاً، وعليه حضور الإجتماعات واللقاءات ودفع قيمة اشتراكه الشهري ويكون ملزما بالسمع والطاعة وعليه أن يؤدي القسم التالي أمام نائب الشعبة:" أُبايع الله على طاعة الله وترك معصيته والأخوّة فيه والجهاد في سبيله والثبات على دعوة الإخوان المسلمين والقيام

(1) موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 39- 40، خالد الشقران، مصدر سابق، ص 34..

بشرائط عضويتها والسمع والطاعة لقيادتها في المنشط والمكره، وعلى أثره علي وعلى أن لاأنازع الأمر أهله وعلى أن أقول الحق أينما كنت لاتأخذني فى الله لومة لائم " [1].

وإذا خرج العضو عن مباديء الجماعة أو أخل بشروط العضوية أو لم يؤد واجباته يحاكم أمام الشعبة التي يتبع لها حسب نظام المحاكمات، ويخضع للعقوبات المقررة وفق ذلك ولا بد من مصادقة المكتب العام على الأحكام [2]

---

(1) جماعة الإخوان المسلمين، القانون الأساسي، مصدر سابق، ص 6..

(2) نفس المرجع، ص 7..

المطلب الثالث

الإنتشار الجغرافي

يعتبر الإنتشار الجغرافي لجماعة الإخوان المسلمين أحد الخصائص التي تزيد من تمكنهم في أدائهم ليتمكنوا من تنفيذ أهدافهم وخدمة الدعوة [1].

ونشر شعب الجماعة في مختلف مناطق المملكة بحيث تغطي مختلف المدن والمحافظات، فأولت الجماعة عملية فتح الشعب لها في المدن الكبرى أهمية قصوى فغطت بذلك جميع المدن، بالإضافة إلى ذلك قامت جمعية المركز الإسلامي بإيصال خدماتها إلى مختلف مدن المملكة وخصوصا في مجال التدريس حيث يتبع لها عشرات المدارس منتشرة على مراكز المحافظات والألوية. وقسم القانون الأساسي في المادة 62 شعب الإخوان في الأردن إلى مناطق ويحدد مهمات المناطق لوائح وأوامر يصدرها المكتب العام، ومن صلاحيات المكتب العام (التنفيذي) فتح أي شعبة في أي منطقة إذا رأى ذلك مناسبا. وقد تم تنظيم صلة المكتب العام بالشعب وجعل القرار مركزا بيد المكتب العام وذلك باعتباره الهيئة الإدارية العليا للإخوان المسلمين وله وحده حق اعتماد الشعب الجديدة والهيئات الإدارية والإشراف عليها بنفسه أو بواسطة مجالس الإدارة للمناطق والزائرين المتدربين على سير الدعوة وجعل حق حل أي شعبة تخرج عن سير الدعوة بقرار من المكتب العام

---

(1) عمر حامد خريوش، أثر الخصائص المؤسسية للنقابات المهنية على دورها السياسي 1985- 1995، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 1998، ص 101.

بالإضافة إلى حق المكتب العام في رفض اعتماد أية هيئة إدارية لايراها صالحة للقيام بأعباء الدعوة [1].

جاءت الناحية الفنية التنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن وعلى شكلها الحالي محكمة التنظيم متسلسلة التركيب سواء من حيث العضوية أو تسلسل الأدوار أو من حيث وجود محاكم تهتم بالمخالفات وقراراتها إلزامية للأعضاء، وعلى الرغم من مركزية القرار في يد المكتب العام، إلا أن هذا التنظيم جعل الإخوان المسلمين أكثر قدرة على السير في طريق الدعوة والقدرة على إتخاذ القرار وإلزام أعضاء الجماعة بذلك، مما يعني وجود مؤسسية غاية في التنظيم والأساس في ذلك يعود إلى الأسس العقائدية الذي يشكل الرابط الأساسي بالنسبة للأعضاء.

---

(1) الإخوان المسلمين، القانون الأساسي، ص 27..

المبحث الثاني

تغلغل الإخوان المسلمين في مؤسسات المجتمع المدني

تدرك جماعة الإخوان المسلمين ما يدور حولها، وانطلاقا من فهمها لأهدافها وتوقعها المسبق لما قد يواجهها، استطاعت الجماعة العمل وبكل جهد لتحقيق التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني، حيث لها وجود كبير في النقابات المهنية، وتسيطر على قيادتها منذ عام 1989 [1]،

كما أنها تمكنت من السيطرة على الإتحادات الطلابية والفوز في بعض بلديات المملكة الكبرى مثل الزرقاء، مأدبا، إربد، الكرك، كما أنها استطاعت التغلغل في حزب جبهة العمل الإسلامي وإيجاده كواجهة للعمل السياسي للجماعة، وممارسة نشاطاتها السياسية من خلال هذا الحزب، ولمزيد من التفصيل سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

- المطلب الأول: تغلغل جماعة الإخوان المسلمين في حزب جبهة العمل الإسلامي.
- المطلب الثاني: تغلغل جماعة الإخوان المسلمين في (النقابات المهنية واتحادات الطلبة والبلديات).

---

(1) عمر خالد ، مصدر سابق ، ص 61.

المطلب الأول

تغلغل الإخوان في حزب جبهة العمل الإسلامي

لقد مارس الإخوان عملهم في الأردن بالترخيص لهم من خلال قانون الجمعيات الأردني، وبقيت الجماعة تعمل وما زالت حتى الآن تحت هذا الترخيص، وبعد عملية التحول الديمقراطي وصدور قانون الأحزاب السياسية، كان لا بد للجماعة من البحث عن صيغة سياسية جديدة تمكنها من الممارسة السياسية في ظل ذلك القانون الذي جاء بعد صدور الميثاق الوطني، الذي شاركت الجماعة في صياغته وإعداده، بالإضافة إلى جميع القوى السياسية على الساحة الأردنية. وقد كان هدف الجماعة من ذلك الحزب تحقيق هدفين يتمثل الأول في إيجاد واجهة سياسية للجماعة، تضم في إطارها أصحاب التوجه الإسلامي على الساحة السياسية الأردنية ممن لا يرغبون في الإلتزام بقواعد وتنظيمات الجماعة، والهدف الثاني يتمثل في ممارسة الجماعة من خلال هذا الحزب العمل السياسي [1].

إنشاء الحزب:

يمثل حزب جبهة العمل الإسلامي الذي تأسس عام 1992 صيغة سياسية إسلامية جديدة، وهو تعبير عن حالة تطور فكري سياسي لدى جماعة الإخوان المسلمين ليتمكنوا من التعامل مع معطيات الواقع السياسي الجديد، حيث بدأت فكرة الحزب تتبلور بعد أن حقق الإخوان فوزا كبيرا في الإنتخابات

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 28..

النيابية لعام 1989 ، وقد حاول المؤسسون للحزب من جماعة الإخوان تطبيق فكرة العمل الجبهوي على الساحة الأردنية، بحيث يتم استيعاب جميع الرؤى والتطلعات لجميع العاملين من الإسلاميين بالسياسة تحت هذا المسمى، إلا أن بعض الجماعات رفضت الفكرة والإقتناع بها، وبالإضافة إلى جماعة الإخوان ضم الحزب بعض الإسلاميين المستقلين. وبعد الترخيص للحزب وفق قانون الأحزاب السياسية رقم 22 لسنة 1992 ، أصبح للإخوان المسلمين نفوذ كبير في الحزب بالإضافة للجماعة، يُعنى هذا الحزب بالسياسة ويعتبر واجهتهم السياسية من الناحية القانونية (1).

وجاء تعريف حزب جبهة العمل الإسلامي وفق هذا المعنى، حيث عرفه أمينه العام بأنه: " حزب سياسي أردني تشكل وفق قانون الأحزاب الأردني في إطار الدستور والميثاق الوطني... والحزب محاولة سياسية معاصرة لإيجاد قالب عمل إسلامي حزبي شامل لجميع المواطنين الذين يؤمنون بالفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية كحل للمشكلات والتحديات التي تواجه أمتنا، والذين ينادون بالعودة إلى الذات، وهوية الأمة العربية والإسلامية، ويتبنون المشروع النهضوي العربي الإسلامي" (2).

لقد برر أمين عام الحزب ذلك الوجود للحزب ليكون واجهة للإخوان في مجال العمل السياسي وفق معطيات الواقع السياسي الأردني، وذلك من خلال ثلاثة مبررات استراتيجية أدت إلى وجوده:

1- مبرر فكري (أيدولوجي): العمل السياسي جزء لا يتجزأ من العمل الإسلامي العام لخدمة رسالة الإسلام، فالعمل الإسلامي والعمل السياسي جزء منه يبرر وجود حزب سياسي كحزب جبهة العمل الإسلامي.

---

(1) سميح المعايطة، مصدر سابق، ص 59- 60..

(2) مجلة الأفق، العدد الثاني، 6/ أيار/ 1992..

2- مبرر سياسي: إن الحقائق الموجودة في العالم والتي تمثلت بانهيار الإتحاد السوفييتي وهزيمة الشيوعية، وبروز نظام عالمي جديد تقوده أمريكا، وانتشار الصحوة الإسلامية على مستوى العالمين العربي والإسلامي تستدعي وجود عمل سياسي إسلامي رائد، قد يشكل حزب جبهة العمل الإسلامي ولو بشكل متواضع جزءا من هذا العمل السياسي الإسلامي، وعلى المستوى الوطني فإن مرحلة الديمقراطية والتعددية السياسية على أساس قانون الأحزاب تجعل من المبررات ما يدفع الإخوان المسلمين بأن يفكروا بإنشاء حزب يعمل وفقا للدستور والقانون، ويتفاعل مع الأحزاب، ويتفق معها لترسيخ الشورى والديمقراطية كنهج حياة في الأردن.

3- المبرر المتعلق بالمشروع النهضوي الإسلامي: والذي أهم ملامحه أنه مشروع إسلامي الهوية والمضمون، عربي اللغة، جماهيري الحشد، علمي المنهجية، عالمي التوجه، إنساني النزعة، هذا المشروع يستدعي توضيح الرؤية السياسية الإسلامية للأحداث والتمسك باللغة العربية، والسعي إلى توحيد الأمة، وتحسس القضايا الإسلامية، والمشاركة الرمزية مع المستضعفين، كل هذا يستدعي من العمل الإسلامي في جميع الأقطار العربية والإسلامية أن يسهم في بناء هذا المشروع الحضاري، وفي هذا المجال يعمل حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن بجهد متواضع من خلال نهضة الأردن العربي المسلم في بناء النهضة العربية الإسلامية الشاملة [1].

لقد سيطر الإخوان المسلمون على الحزب منذ ولادة فكرته، حيث كانوا أصحاب الفكرة، وقد تولت لجنة تحضيرية مؤلفة من 22 شخصية إسلامية،

---

(1) د. إسحق الفرحان (حزب جبهة العمل الإسلامي المبررات والثوابت) ، عمان، مطبعة حطين للنشر، 1994، ص 1- 4..

أغلبها من الإخوان والباقي من المستقلين لإنشاء الحزب ونظامه الأساسي حيث أنهت عملها بعد سنتين بترخيص الحزب وفق قانون الأحزاب[1].

ونتج عن ذلك قيام علاقة بين الإخوان وحزب الجبهة علاقةعضوية تكاملية حيث سيطر الإخوان على معظم مقاعد المكتب التنفيذي، ومجلس الشورى، وتولى أحد قياديي الجماعة منصب أمين عام الحزب بالإضافة إلى رئيس مجلس الشورى، وتم انتخابه من الإخوان الأعضاء في الحزب، وعلى الرغم من إعلان الحزب أنه وجد ليستقطب العاملين في مجال العمل الإسلامي من غير الإخوان المسلمين، إلا أن قيادة الحزب وعلى مختلف مستوياتها ظلت تحت سيطرة الإخوان المسلمين. ففي انتخابات مجلس الشورى الأول للحزب حقق الإخوان سيطرة كبيرة على تلك المقاعد، علما بأنه عند تأسيس الحزب كان هناك اتفاق أن لا يحتل الإخوان أكثر من 60% من مقاعد مجلس الشورى ولكن الذي حصل عكس ذلك فلم يشارك الإخوان في تلك المؤسسات الحزبية، سوى قليلين جدا لم يتجاوز عددهم في مجلس الحزب الذي جرت انتخاباته في عام 1998 ثلاثة أشخاص والباقي هم من الإخوان، فتغلغل الإخوان في مؤسسات الحزب حتى أصبح يمثل إرادة الإخوان من حيث القرار السياسي وفي كل المجالات [2].

ويعطي ذلك دلالة واضحة على السيطرة الكاملة والنفوذ الذي يتمتع به الإخوان داخل مؤسسات الحزب، وهذه السيطرة هي إستجابة للحالة السياسية التي عاشها الأردن بعد حالة التحول الديمقراطي والتعددية السياسية، لكي تضمن الجماعة العمل السياسي خوفا من رفع عصا قانون الأحزاب في وجهها فتكون بذلك قد حمت نفسها من الحل على كل الأحوال. وفي إطار هذه

---

(1) د. إسحق الفرحان، مصدر سابق، ص 14..

(2) إبراهيم غرايبة، مصدر سابق، ص 141- 143..

السيطرة والنفوذ للإخوان داخل الحزب، جاءت أهداف الحزب متلائمة مع أهداف الجماعة، وشكلت بنفس الوقت العمق الإستراتيجي للجماعة [1]،

لهذا بقيت الجماعة تمارس عملها السياسي، وتبلغ دورها في هذا المجال وهي تعبر عن رأيها كلما كان ذلك ضروريا، حتى لا تبقى بعيدة عن نبض الشارع وتوجهاته في الوقت الذي حقق حزب جبهة العمل الإسلامي مجالا واسعا للعمل السياسي، والتنسيق مع القوى السياسية والوطنية، وفي نفس الوقت شكل الحزب ضمانة للإخوان لممارسة العمل السياسي فيما لو أجريت الإنتخابات في الأردن على أساس حزبي.

إن السيطرة والنفوذ الكاملين للجماعة داخل صفوف حزب جبهة العمل الإسلامي، وتحرك هذا الحزب وفق إرادتهم لدليل على القدرة العالية للجماعة لإيجاد صيغ جديدة من العمل السياسي، وقدرتها على التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني، والتي تعتبر الأحزاب من ضمن هذه المؤسسات.

---

(1) توفيق شومان، مجلة شؤون الأوسط، عدد 64، آب/ 1997، ص 227..

المطلب الثاني

تغلغل جماعة الإخوان المسلمين في منظمات المجتمع المدني الأخرى

(النقابات، اتحادات الطلبة، البلديات)

لقد اختلف الباحثون في تحديد مضمون وعناصر المجتمع المدني، ومع ذلك ثمة اتفاق على أن مصطلح المجتمع المدني يعتبر (مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة) وتشمل تلك التنظيمات:

الأحزاب السياسية– الجمعيات الخيرية– المؤسسات التعاونية الإجتماعية والنقابات المهنية، التي ينتظم فيها الأعضاء دفاعا عن المصلحة العامة ويكونون متساوين في العضوية والحقوق والواجبات تجاه تلك التنظيمات، فيشمل تعريف تلك مؤسسات المجتمع المدني كل ما هو غير حكومي وكل ما هو غير أسري، ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والتي تلعب دورا فاعلا في إطار مؤسسات المجتمع المدني. وتعتبر من أنشط التنظيمات وذلك لإرتفاع المستوى العلمي لأعضاء تلك التنظيمات [1].

حيث بدأ اهتمام جماعة الإخوان المسلمين بمؤسسات المجتمع المدني في بداية السبعينيات فأخذت تركز على إيجاد قاعدة لها في النقابات المختلفة والإتحادات الطلابية التي تعتبر من أفضل منابر الدعوة إلى الله ونشر الوعي بين أبناء المجتمع في قطاعاته المختلفة. وتشير نتائج الإنتخابات التي تجريها هذه المؤسسات إلى أن الإخوان المسلمين يتمتعون بثقة بين هذه التنظيمات ويفوزون دائما بمعظم المقاعد الإدارية فيها. ومن أهم هذه التنظيمات التي يتمتع الإخوان

---

(1) د. نظام عساف، الإنتخابات النيابية والمجتمع المدني، عمان، د ن، 1997، ص 113-121.

بنفوذ كبير فيها نقابة الأطباء، ونقابة الصيادلة، ونقابة المهندسين، وإتحادات الطلبة، ولجان الإغاثة وبعض البلديات الكبيرة في المدن الرئيسية مثل الزرقاء والكرك وإربد ومأدبا[1].

إن طبيعة العلاقة بين الجماعة وتلك التنظيمات ليست تنظيمية وإنما تغلغلية من خلال وجود أفراد من جماعة الإخوان المسلمين في المهن المختلفة، ينتسبون لتلك النقابات ويزاولون حقهم في الإنتخابات والترشيح وجميع الأنشطة المختلفة يؤازرهم ويشاركهم عدد ممن عرفوا ضمن التصنيفات الموجودة الإسلامية وعدد آخر من المستقلين، بحيث يمارس الجميع حقهم النقابي ضمن هامش معين من إتفاق وجهات النظر ووحدة الرأي وسعياً لتأكيد الدور الإيجابي الفاعل لمؤسسات المجتمع المدني. إن ثقة أعضاء تلك النقابات في مرشحي الإخوان المسلمين لتولي إدارة تلك النقابات لدليل على قدرة الإخوان على إيجاد قاعدة لهم من خلال تلك المؤسسات ويعتبر التنظيم الطلابي على رأس أولويات الجماعة، حيث يعبر الإخوان عن توجههم ونشر الدعوة من خلال الطلبة، وذلك من خلال تبني برامج يتبناها الطلبة الذين يشكلون ما يعرف بالكتلة الإسلامية ضمن إطار العمل الطلابي، فيجدون كل دعم ومؤازرة من جميع الطلبة على مختلف توجهاتهم وهذا ما أثبتته الإنتخابات الطلابية، حيث سيطرت الكتلة الإسلامية على معظم إتحادات الطلبة في الجامعات الأردنية، ويحاول الإسلاميون من خلال إطار العمل الطلابي إنشاء إتحاد عام لطلبة الأردن شأنهم شأن جميع الدول المتقدمة في التعامل مع الطلبة [2].

---

(1) جريدة الرأي، عدد 9560، ص 31، 1968/11/4، عزام التميمي، مصدر سابق، ص 221.

(2) مقابلة مع مساعد أمين السر، جماعة الإخوان المسلمين المركز العام، عمان، (ردا على سؤال للباحث حول طبيعة العلاقة بين جماعة الإخوان المسلمين والمؤسسات المجتمع المدني)، تاريخ 1998/6/17..

وتأتي الأهمية الكبرى للنقابات المهنية وإتحادات العمال للصلة المباشرة لتلك المؤسسات مع المجتمع، وهذا ما يعني طموح الإخوان المسلمين بالإصلاح الشرعي في المجتمع وتطبيق الشريعة في جميع مناحي الحياة وتكوين جيل جديد يفهم الإسلام فهماً صحيحاً ويطبقه على نفسه ويدعو إلى تعميمه فهماً وعملاً. وبذلك سعت الجماعة إلى إعداد الشباب وتربيتهم تربية إسلامية صحيحة وتطبيقاً لذلك قام الوعاظ بإلقاء المحاضرات في الوسط الشبابي والطلابي وأنشأت الجماعة فرق الجوالة التي جُل أعضائها من الطلبة لتكون عوناً لها في نشاطاتها الدينية والسياسية، وقد برز دور الطلبة من خلال مشاركتهم في التظاهرات في فترة الخمسينيات والستينيات من هذا القرن متأثرين بالآراء والأفكار الحزبية ويمثل القطاع الطلابي بالنسبة للجماعة أهمية حيث يتمثل الأرض الخصبة لنشر الأفكار والآراء الحزبية.

وشكل هؤلاء الطلبة العمود الفقري في أي نشاط سياسي سواء كان دينياً أو أي إتجاه سياسي آخر، وعليه فإن النقابات وإتحادات الطلبة ظلت تشكل الواجهة السياسية لمختلف التيارات السياسية إذا ما أخذنا بعين الإعتبار الفترة التي واجهت الأحزاب السياسية إثر قرار حظر تلك الأحزاب [1].

إن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وما تشكله من أهمية جعلت الإخوان المسلمين يطرحون أنفسهم في المراكز القيادية لتلك المؤسسات من أجل التأكيد على دورهم في المجتمع، إذا ما أدركنا حجم التفاعلات بين تلك المؤسسات والمجتمع المحلي. فخاض الإخوان تلك الإنتخابات واحتلوا غالبية المقاعد للهيئات الإدارية لتلك المؤسسات باستثناء نقابة المحامين التي سيطر عليها القوميون، ويعود ذلك بسبب وجود معظم الأعضاء من الإتجاه القومي

---

(1) أحمد أبو غنيمة، ملامح الحياة السياسية الطلابية في الأردن من العشرينات وحتى التسعينات، عدد 1998/1/8..

الذين تخرجوا من الجامعات العراقية والسورية والمصرية إضافة إلى نقابات العمال، ويعود ذلك لإعتقاد الإخوان بالشك بمشروعية تلك النقابات فبقي تمثيل الجماعة ضعيفا، ومن أسباب هذا الضعف اهتمام الأحزاب السياسية بتلك النقابات لإعتبارات منها أن تلك الأحزاب قامت نتيجة الصراع الطبقي فركزت شعاراتها على محاربة الطبقية مما يدفع بالعمال إلى تأييد تلك الشعارات وجذبهم إليها، إضافة إلى النواحي النقابية والفكرية والأمنية التي لعبت دورا في إضعاف الوجود الإسلامي في نقابات العمال [1].

إن تغلغل الجماعة في مؤسسات المجتمع المدني نتيجة حتمية لسعيها إلى توسيع قاعدة مؤيديها من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية، وهي تبحث دائماً عن تعزيز وجودها في تلك المؤسسات فمنذ بداية العمل للإنتخابات الطلابية والجماعة تمارس دوراً فعالاً في التغلغل بتلك الإتحادات فتمكنت من السيطرة عليها منذ البداية ينافسها التيار القومي الذي أصيب بنكبة بعد هزيمة حزيران عام 1967 فبقي هذا التنافس حتى عام 1986، عندما اشتعلت أحداث جامعة اليرموك فقرر الإتجاه الإسلامي مقاطعة الإنتخابات مما شكل عائقاً لتلك الإتحادات حيث لم يكن يترشح العدد الكافي للمقاعد الإدارية المخصصة لتلك الإتحادات وذلك احتجاجا من الإتجاه الإسلامي على التدخل الأمني في الجامعات الرسمية وإشعار الآخرين بأهميتهم.

أما بعد عملية التحول الديمقراطي عام 1989 فقد شارك الإسلاميون بفاعلية في إنتخابات إتحادات الطلبة فسيطر الإسلاميون على معظم مقاعد تلك الإتحادات في الجامعات الرسمية (الأردنية، اليرموك، مؤتة، العلوم والتكنولوجيا) [2].

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 78..

(2) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 79.

أما بالنسبة للجمعيات المختلفة فإن علاقة الإخوان تنحصر بجمعية المركز الإسلامي التي تأسست عام 1963 وسيطر الإخوان المسلمون على جميع المراكز الإدارية والمرافق التابعة لها بشكل كامل، وقد قامت الجمعية بتأسيس بعض المشاريع الإنتاجية التي تقدم الخدمة للمجتمع المحلي والمشاريع يمكن حصرها بالتالي:

1. المستشفى الإسلامي بفروعه في عمان والعقبة وأربعة عشر مركزاً وعيادة ومختبراً فنياً.

جدول رقم (3)

خدمات جمعية المركز الإسلامي في المجال الصحي *

المحافظة	عدد المراكز	النسبة المئوية ٪
عمان/ العاصمة	6	40.0
العقبة	1	6.67
البلقاء	1	6.67
الزرقاء	7	46.66
المجموع	15	100

2. الخدمات التعليمية من خلال الجدول التالي وهي 40 مدرسة وروضة إضافة إلى كلية مجتمع في مدينة الزرقاء وجامعة أهلية في الزرقاء والجدول رقم 3 يوضح ذلك.

* المصدر: التقرير السنوي لجمعية المركز الإسلامي.

جدول رقم (4)
الخدمات التعليمية التي تقدمها
جمعية المركز الإسلامي في مدن المملكة [1].

المحافظة	عدد المدارس والرياض	النسبة المئوية %
العاصمة	15	37.5
الزرقاء	7	17.5
إربد	7	17.5
الكرك	5	12.5
المفرق	3	7.5
البلقاء	2	5.0
معان	1	2.5
المجموع	40	100

3. مراكز مهنية لتعليم الخياطة والتركيب موزعة في عمان وجرش والسلط.
4. ثلاثة وثلاثون فرعا لمساعدة الأسر الفقيرة من الزكاة والصدقات.

أما على صعيد الإدارة المحلية فقد جاء إهتمام الجماعة من خلال مشاركتها في الإنتخابات البلدية وحققت بعض النتائج في بلديات كبيرة مثل إربد و الزرقاء والكرك ومأدبا والعقبة، ولم ترغب الجماعة بترشيح أي من أعضائها إلى البلديات الصغيرة التي تعاني من المديونية ويسيطر عليها عشائريون خشية من عدم تمكنهم من خدمة المجتمع المحلي أما أهم تجربة لهم في هذا

---

(1) تم نقل الجدول عن هاني الحوراني في الحركات والتنظيمات الإسلامية في الأردن مصدر سابق ص 177 .

المجال فقد كانت مدينة الزرقاء حيث فاز مرشح الإخوان في الإنتخابات البلدية للفترة من عام 1992 – 1996 حيث تمثل مدينة الزرقاء ثاني أكبر مدن المملكة ويصل عدد سكانها إلى 700 ألف نسمة، ولم تتوان الجماعة عن مقاطعة الإنتخابات في بعض البلديات التي كانت تشكك في نزاهة الإنتخابات فيها كما حصل معهم في مدينة الزرقاء عام 1996 عندما سحب مرشح الإخوان ترشيحه أثناء التصويت. إذن فالعمل الشعبي لدى الإخوان يعتبر رديفاً لتعزيز قوتهم ونفوذهم في المجتمع من خلال تقديم النموذج الإسلامي في الإدارة المحلية[1].

ولإبراز أهمية العمل النقابي والطلابي ضمن توجه جماعة الإخوان المسلمين، فقد شددت الجماعة من خلال برامجها الإنتخابية للمجالس النيابية ومن خلال نوابها في البرلمان على ذلك حيث أشارت بوضوح إلى إهتمامها بتلك المجالات، ففي برنامجهم الإنتخابي لعام 1989 وفي أحد بنوده يرى الإخوان المسلمون ضرورة قيام التنظيمات النقابية مهنية أو عمالية بدور مزدوج في خدمة الوطن وخدمة أعضائها العاملين لرفع مستواهم الفكري والمعيشي، وينظر الإخوان المسلمون إلى الطلبة بأن لهم الحق في تشكيل تنظيماتهم الشبابية من أندية وإتحادات يمارسون من خلالها نشاطهم في إطار التوجيه الإسلامي [2].

وفي مجال تعزيز العمل الطلابي والنقابي عمل نواب الجماعة من خلال مجلس النواب بكل قوة لتحقيق ما جاء في برنامجهم الإنتخابي وخصوصا إخراج قانون إتحاد الطلبة العام إلى حيز الوجود، ودعم مطالب النقابات العادلة وقد جاء برنامجهم الإنتخابي لعام 1993 مستكملا ما كانوا قد بدأوه في هذا الإتجاه أورد البرنامج في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان استكمال العمل

---

(1) إبراهيم الغرايبة، مصدر سابق، ص 181..

(2) البرنامج الإنتخابي للحركة الإسلامية لعام 1981، ص 7- 9..

في إنشاء إتحاد طلبة الأردن، والعمل على إقرار قانون نقابة المعلمين، وهذان المطلبان لم يتحققا حتى الآن، بالإضافة إلى المطالبة بدعم النقابات المهنية بما يكفل حريتها واستقلالها ومعارضة أية تدخلات في استقلالها [1].

وعلى الرغم من الحضور الكبير لجماعة الإخوان المسلمين في النقابات المهنية وإتحادات الطلبة والإدارات المحلية، فإن قرارات تلك المؤسسات لم تكن مرتبطة مباشرة بقيادة الجماعة حيث تراعي الجماعة خصوصية تلك المؤسسات وخاصة النقابات المهنية وإتحادات الطلبة مستبعدة إخضاعها للقرار السياسي للجماعة، وعلى الرغم من اهتمامها بتلك المؤسسات بقي القياديون هم الذين يقررون ويديرون عملهم وبقيت الجماعة ضمن إطار الثقة بأن هذه القيادات تعمل ضمن الأطر العامة للإسلام، وأن النفوذ الحاصل في تلك المؤسسات يصب في النهاية في صالح تحقيق أهداف الجماعة وتنفيذ سياستها، وتشهد الساحة الأردنية قوة ظاهرة للجماعة في تلك المؤسسات مما جعل الدولة تعيد النظر بمجموعة القوانين ومنها قانون الإنتخاب من أجل الحد من نفوذ الجماعة في تلك المؤسسات بدعوى عدم اختصاصات تلك المؤسسات بالسياسة وأنها وجدت لخدمة المهنة.

---

(1) البرنامج الإنتخابي لحزب جبهة العمل الإسلامي لعام 1993، ص 11..

الفصل الرابع

تجانس جماعة الإخوان المسلمين

الفصل الرابع

تجانس جماعة الإخوان المسلمين

حتى يقوم التنظيم بوظائفه لابد من وجود تجانس داخله يشكل الحد الأدنى من الإتفاق بين القيادات الرئيسية، وحتى تقوم الجماعة بمهامها لا بد من وجود آلية لحل المنازعات في حال وقوعها بين أعضاء قيادتها، ويمكن قياس مدى التجانس الداخلي لجماعة الإخوان المسلمين من خلال البحث في حالات عدم التجانس، ويكون ذلك بدراسة الإنقسامات الفكرية والخلافات التي نتج عنها انشقاقات داخل صفوف الجماعة وكذلك الإنقسامات الشخصية التي نتجت عن الإختلاف حول مسألة ما والتي شكلت بمجملها مجالاً واسعاً من النقاش داخل صفوف الجماعة؛ مما أدى إلى تباين الرأي حولها نذكر منها الإشتراك في الإنتخابات النيابية والمشاركة في الحكم، وكيفية اتخاذ القرار، وآليات حل الخلاف الناتج عن الإختلاف في الرأي ومدى إلتزام أعضاء الجماعة بالمؤسسية، والإلتزام بقرارات الجهة المعنية بإتخاذ القرار، فإذا استطاعت الجماعة السيطرة من خلال مؤسساتها والتزام أعضائها بتلك القرارات فإنها بذلك تكون أكثر تجانساً وتماسكاً، أما إذا لم تتم تسوية الخلافات ضمن وسائل حل الخلاف المعروفة داخل الجماعة، وذلك من خلال مجلس الشورى صاحب الولاية أو بوجود محاكم خاصة للبت في بعض

القضايا ، فإن ذلك يعتبر عدم تحقيق التجانس والتماسك المطلوب بين أعضاء الجماعة ويؤثر ذلك سلبياً على قدرة الجماعة.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: آلية حل الخلاف داخل جماعة الإخوان المسلمين.

المبحث الثاني: الإنقسامات العقائدية والشخصية.

المبحث الأول

آلية حل الخلاف داخل جماعة الإخوان المسلمين

توجد آلية مفصلة لحل الخلافات داخل الجماعة، ويمكن استخدامها لمعاقبة الأعضاء الذين لا يلتزمون بقرارات قيادة جماعة الإخوان المسلمين، على أن الخلافات التي تطرأ داخل صفوف الجماعة غالباً ما تكون فكرية حول رأي في موضوع معين فقد تكون مجالاً واسعاً للنقاش حول القضايا المستجدة داخل الجماعة من خلال مؤتمر حواري يدعى إليه أصحاب الرأي والمشورة، ويتم تداول الأمر بمنتهى الحرية وخصوصاً إذا كانت القضية المطروحة للنقاش من القضايا المركزية (مثل قضية المشاركة في الوزارة) ويتم من خلال المؤتمر تقديم أوراق ويتم نقاشها وبعد أن تأخذ الصيغة النهائية تعرض على مجلس الشورى وذلك بالتصويت بأغلبية الحضور، وبعد أن يتم التصويت يكون قرار مجلس الشورى ملزماً لأعضاء الجماعة جميعاً ولا يجوز مخالفته [1].

من أجل ذلك، فقد عني القانون الأساسي لجماعة الإخوان المسلمين تنظيم المحاكم الخاصة والعامة المختصة للنظر بمخالفات الأعضاء. ونصت المادة 39 من القانون الأساسي على: (ينتخب مجلس الشورى من بين أعضائه لجنة محاسبة مؤلفة من ثلاثة أشخاص من غير أعضاء المكتب العام) حيث تعقد بشكل محكمة خاصة لمحاكمة أعضاء مجلس الشورى الذين يحالون إليها من المكتب العام أو مجلس الشورى عن التهم المسندة إليهم، على أن يجوز

---

(1) مقابلة شخصية مع يحيى شقرة، مساعد أمين سر جماعة الإخوان المسلمين، بتاريخ 1998/12/6..

استئناف قرارات المحكمة الخاصة التي لم تستأنف إلى مجلس الشورى في أول اجتماع من قبل المحكوم عليهم أو المكتب العام، ويمتثل العضو المحكوم عليه لقرارات المحكمة لحين ظهور نتيجة الإستئناف وقراره قطعي وتخضع قرارات المحكمة الخاصة لمصادقة المكتب العام [1].

وطبقا للقانون الأساسي للجماعة تنتخب الهيئة العمومية من بين أعضائها الذين أمضوا عشر سنوات وأكثر في الجماعة ومن بين أعضاء الهيئة الإدارية لجنة قضائية تسمى (محكمة الشعبة) تنظر في الدعاوي التي تقام على أعضاء الشعبة وتكون قراراتها بالأغلبية [2].

ويحق للمحاكم العامة والخاصة أن تصدر وفق لائحة معينة العقوبات التالية :

التنبيه، الإنذار، الغرامة، التجميد، والفصل ويجب أن تعتمد العقوبات من المكتب التنفيذي ويحق للعضو أن يطلب تغيير الحكم الواقع عليه لدى المكتب التنفيذي.

المخالفات التي يعاقب عليها النظام الأساسي:

1. الإنتساب إلى الماسونية والتعاون مع اليهود.
2. الإنتساب إلى أي حزب سياسي.
3. المخالفات الشرعية الكبيرة (الزنا، الربا، السرقة، شرب الخمر).
4. الخروج على سياسات الإخوان وقراراتهم المعتمدة.
5. التغيب عن نشاطات الجماعة.
6. عدم تسديد الإشتراكات.

---

(1) القانون الأساسي، ص 19-20..

(2) إبراهيم غرايبة، مصدر سابق، ص 39.

ضمن هذه الثوابت تسير جماعة الإخوان المسلمين وذلك من خلال مؤسسية تضبط عملية التفاعل بين المستجدات السياسية على الساحة الأردنية وواقع وتطلعات الجماعة نحو مزيد من التفاعل والقدرة على التجانس والتماسك الداخلي.

المبحث الثاني

الإنقسامات العقائدية والشخصية

يتناول هذا المبحث الإنقسامات الفكرية والشخصية داخل جماعة الإخوان المسلمين، حيث تمثلت تلك الإنقسامات في انشقاق حزب التحرير وقيامه على نفس الأسس والمباديء التي نشأت عليها جماعة الإخوان المسلمين من الناحية العقائدية، مع الإختلاف في توجهات كل منهما، بالإضافة إلى الإنقسامات التي دارت حول الإختلاف في الرأي حول بعض القضايا المهمة التي نتجت عن عملية التحول الديمقراطي في الأردن، فإذا تم حل الخلاف أو النزاع داخل التنظيم بطريقة سليمة ولا يترتب على ذلك الحل أي انشقاق، فذلك يعتبر تجانساً قوياً، أما إذا لم توجد آلية أو إذا لم تحترم تلك الآلية ولم يلتزم الأعضاء بقراراتها فإن ذلك يعبر عن تجانس ضعيف داخل الجماعة، ويقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: انشقاق حزب التحرير.

المطلب الثاني: الإنقسام حول الإنتخابات النيابية.

المطلب الثالث: الإنقسام حول المشاركة في الحكم.

المطلب الأول

انشقاق الحزب التحرير

لقد تأسس حزب التحرير في 1952/11/17 بعد انشقاقه عن جماعة الإخوان المسلمين، حيث تقدم تقي الدين النبهاني ومجموعة من الإسلاميين بطلب إلى وزارة الداخلية بتأسيس الحزب، وتم رفض ذلك الطلب من قبل وزارة الداخلية بسبب تعارض مباديء الحزب مع الدستور، ومنذ ذلك الحين يمارس الحزب عمله سراً وقد جاءت نشأة الحزب بعد السيطرة الكاملة لجماعة الإخوان المسلمين على الساحة السياسية والفكرية في الأردن بضفتيه الشرقية والغربية واستقطاب الجماعة لجميع العناصر المسلمة الكفوءة، وما أن تقدم النبهاني لتأسيس حزبه حتى بدأت الساحة الإسلامية بالتصدع وانقسامها بين الحزب والجماعة [1].

علاقة تقي الدين النبهاني بجماعة الإخوان المسلمين

لم يؤكد أي من المؤرخين بأن تقي الدين النبهاني كان عضواً في تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، بل أكد أحد مؤسسي الحزب وهو من الإخوان وكان مسؤولاً عن تنظيم الأسر في بلاد الشام وهو (د.عبد العزيز الخياط) بأن الشيخ تقي الدين النبهاني تأثر بالإمام حسن البنا كشخص دون أن يقتنع بفكر الجماعة، وإن كان يدعو إلى العروبة أكثر من الإسلام. هذا بالنسبة لتقي الدين كفرد و لكنه عمل من خلال جماعة كانت هي القاعدة التي تم تأسيس الحزب من خلالها، حيث شكل الإخوان المسلمون المنشقون عن

---

(1) د. موسى الكيلاني، الحركات الإسلامية في الأردن، مصدر سابق، ص 87..

الجماعة القاعدة الأولى للحزب، مما يؤكد بأن حزب التحرير وإن كان مؤسسة من غير تنظيم الإخوان المسلمين إلا أنه يعتبر حركة الإنشقاق الأولى عن جماعة الإخوان المسلمين، ودليل ذلك وجود عدد من الإخوان ومن بينهم قادة بارزون مثل عبد العزيز الخياط في صفوف المؤسسين للحزب [1]، بالإضافة إلى إصرار كثير من الإخوان المسلمين على أن حزب التحرير انشق عن جماعة الإخوان، باعتبار أن الجماعة هي الحركة الإسلامية التي سبقت إلى ساحة العمل السياسي وأنها الحركة التي جاءت بعدها كل الحركات والأحزاب والتنظيمات الإسلامية، باعتبار أنها دعوة في طبيعتها تكامل وفي أهدافها شمول، وأن جميع الذين أسسوا حزب التحرير مع تقي الدين النبهاني هم من الإخوان (نمر المصري، أحمد الداعور، غانم عبده، عبد العزيز الخياط)، وأن تقي الدين النبهاني من المعجبين بشخصية حسن البنا، وقد وصفه بالذكاء وقد مارس النبهاني دور المثقف للشباب في دور الجماعة [2].

الأسباب التي أدت إلى الإنشقاق وتأسيس حزب التحرير:

لقد كان السبب الرئيسي في تأسيس حزب التحرير هو السعي إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية خلال فترة زمنية قياسا بالفترة التي قضاها الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة قبل هجرته إلى المدينة المنورة وإعلانه الدولة الإسلامية، وتقاس هذه الفترة بثلاثة عشر عاماً وحيث أن جميع الحركات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين لم تستطع الوصول إلى الحكم خلال هذه الفترة وقد مضى على تأسيسها على يد حسن البنا أكثر من عشرين عاما، وأنها لم تستطع إقامة الدولة الإسلامية وفشلت في ذلك، فإن فكرة حزب التحرير قد قامت من أجل ذلك وقد وضع لها مؤسسوها

---

(1) جريدة البلاد، عمان، عدد 250، 13\5\1998، ص7.

(2) عوني العبيدي، حزب التحرير، عرض وتاريخ، عمان: د ن، ص126، 1992..

فترة زمنية قياساً على فترة بقاء الرسول في مكة من أجل قيام الدولة الإسلامية، ولكنه مضى أكثر من 45 عاما ولم يستطيعوا ذلك [1].

إضافة إلى ذلك فقد سعى مؤسسو الحزب وبحثوا عن وسيلة جديدة للعمل من أجل إعادة الإسلام إلى الحكم والتطبيق، فكانت دوافع النبهاني هو تجديد العمل والأسلوب والأهداف من خلال حركة الإخوان المسلمين وعدم إيجاد حزب إسلامي جديد لكي لا تتعثر جهود العاملين من أجل إعادة الإسلام إلى التطبيق ولكن ما أفشل ذلك - كما يقول د. عبد العزيز الخياط- محمد سعيد رمضان، وهو من جماعة الإخوان في مصر، حيث أفشل الجهود في تجديد تنظيم الإخوان وتطعيمه بالأفكار والآراء التي توصل إليها الشيخ تقي الدين النبهاني حتى قام الأخير بتأسيس حزب التحرير، حيث معظم الذين أسسوا الحزب من تنظيم الإخوان المسلمين [2]، وهذا ما يؤكد الرأي القائل بأن حزب التحرير يشكل أول انشقاق حقيقي عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن.

الخلاف الفكري بين الحزب والجماعة

حزب التحرير هو حزب سياسي مبدأه الإسلام، فالسياسة عمله والإسلام مبدأه وهو يعمل بين الأمة ومعها لتتخذ إعادة الإسلام إلى الحياة والدولة والمجتمع قضية مصيرية لها وليقودها إلى إقامة الخلافة، وإعادة الحكم بما أنزل الله وهو تكتل سياسي يقوم على الفكرة الإسلامية وغايته استئناف الحياة الإسلامية، وحمل الدعوة الإسلامية، ويهدف الحزب إلى إنهاض الأمة الإسلامية النهضة الصحيحة بالفكر النير المبني على العقيدة الإسلامية، ويرى

---

(1) د.صادق أمين، الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية، عمان، جمعية عمال المطابع التعاونية، 1982، ص78.

(2) د عبد العزيز الخياط في عوني العبيدي، مصدر سابق، ص17.

الحزب أن مشكلة المسلمين هي تزعزع الثقة بأفكارهم السابقة، وبين أن سبب انهيار الدولة الإسلامية هو الضعف الفكري وعدم إدراك المسلمين للقضايا المصيرية، وعمل الحزب هو حمل الدعوة الإسلامية لتغيير واقع هذا المجتمع في بلاد المسلمين اليوم وتحويله إلى مجتمع إسلامي عن طريق تغيير الأفكار عند الإسلاميين الموجودة فيه إلى أفكار إسلامية (1).

بالإضافة إلى العقيدة الإسلامية والتزامه بها، إلا أن أفكاره متجددة وقد تبنى الحزب أحكاما شرعية في المعاملات، وأسلوب الحكم، والقضاء، والنواحي الإجتماعية وذلك بالإنتقاء من اجتهادات المجتهدين على إختلاف مذاهبهم، كما أن للحزب آراء إجتهادية جديدة في كثير من المشكلات والمعاملات الجديدة. وطرح أحكاما شرعية وبصورة متجددة كاشتراك المرأة في الإنتخابات ترشيحاً وعضوية وانتخاباً، وله رأي في المعاهدات وفي المعاملات الإقتصادية كالأسهم والسندات بعكس ما تبدو عليه الحركات الإسلامية الأخرى (2).

تعامل الإخوان المسلمين مع انشقاق حزب التحرير

لقد كانت المحاولات من جانب الإخوان المسلمين لتجنب الإعلان عن قيام حزب التحرير قائمة قبل الإعلان عن تأسيس الحزب، فقد بذل بعض الإخوان جهداً كبيراً مع الشيخ تقي الدين النبهاني لإثنائه عن فكرة الحزب، والكف عن الدعوات المتكررة التي تطالب الإخوان بتطوير أسلوب عملهم وتطوير نظرتهم الشمولية لكثير من جوانب الحياة وخصوصا السياسية، ولكن ما جعل الأمر في غاية الصعوبة هو موقف الداعية الدكتور سعيد رمضان وأسلوبه الذي إتبعه في تشويه صورة تقي الدين النبهاني ومن معه، من خلال مهاجمتهم في جميع جولاته

---

(1) عوني العبيدي، مصدر سابق، ص 114-117.

(2) نفس المصدر، ص 22..

في العالم العربي وخصوصاً في الأردن، ورفض سعيد رمضان أي محاولة للجمع بينه وبين النبهاني، حيث كان الإخوان في الأردن متأثرين جداً بسعيد رمضان وملتزمين بآرائه [1].

ولم ييأس الإخوان من بذل مزيد من الجهد في سبيل تطويق الأمر قبل إعلانه، وكان اهتمامهم بتحقيق الوحدة أكثر من حزب التحرير، لأنهم شعروا بأن الإتفاق قد ينهي المنافسة غير الضرورية بين الطرفين والتخلص من التقييم الهدام الذي تعرض له حزب التحرير للإخوان المسلمين، و لكن الذي أدى إلى فشل محاولات الإخوان في تحقيق الوحدة هو الخوف الذي لازم قيادة حزب التحرير من ذوبان هويته، وإغراقه في تنظيم جماعة الإخوان المسلمين دون أن يتمكن من تحقيق مبادئه وأهدافه أو أن يمارس التأثير المحدود الذي يتمتع به كحزب مستقل [2].

أما بعد أن أعلن عن تأسيسه كحزب مستقل، فقد جرت عدة محاولات لتقريب وجهات النظر من قبل الجماعة حيث جرت أول محاولة في عام 1953 والثانية في عام 1956، حيث بادر التحريريون في هذه المرة من خلال نوابهم في البرلمان ونذكر منهم أحمد الداعور الذي أنتخب لمرتين في البرلمان، وكانت المحاولات لدمج الحركتين في منظمة واحدة تدعى (الأخوة الإسلامية) ولكن كان سبب فشل المحاولة إصرار حزب التحرير على تولي قيادة حركة الإخوان المسلمين والإصرار على تغيير إسم الجماعة إلى الأخوة الإسلامية. وبعد أن تجاوب الإخوان المسلمين مع جميع مطالب حزب التحرير حفاظاً على وحدة الصف المسلم؛ رفض حزب التحرير التعاون والسبب في ذلك الطلب الذي قدمه حزب التحرير لفصل الإخوان المسلمين في الأردن عن الإخوان في مصر،

---

(1) عوني العبيدي، مصدر سابق، ص 28..

(2) د.موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 97..

والخلاف الفكري الجوهري الذي حال دون تعاون الجماعتين بالإضافة إلى الإسباب التنظيمية الذرائعية التي أدت إلى الفشل في التوصل إلى قيام الوحدة بين الجماعة وحزب التحرير[1].

الآثار المترتبة على انشقاق حزب التحرير عن جماعة الإخوان المسلمين

لقد أكد بعض قياديي الإخوان المسلمين أن تقي الدين النبهاني مؤسس حزب التحرير الإسلامي قد انشق عن جماعة الإخوان المسلمين، وأن الأشخاص الذين أسسوا حزب التحرير جميعهم من الإخوان المسلمين، وكان تأثير النبهاني الشخصي على الجماعة من خلال محاضراته التي كان يلقيها في دور الجماعة مما أدى إلى نشر أفكار حزب التحرير بين المتلقين لتلك المحاضرات والذين تأثروا بطروحاته وجعلهم يتسربون من صفوف الجماعة إلى حزب التحرير، وذلك تحت التأثير المباشر لأفكار تقي الدين النبهاني وهذا ما أدى بسعيد رمضان بأن يطلب من تقي الدين عدم إلقاء المحاضرات في دور الإخوان المسلمين[2].

وعلى أثر ذلك استمر الخلاف بين الجماعة وحزب التحرير، وادعى كل منهما الإلتزام بالعقيدة وأنه حامل راية الإسلام وادعى كل حزب بأنه المترجم الحقيقي للإسلام، حيث اتهم حزب التحرير الإخوان بقبولهم لمبدأ غير إسلامي وغريب وهو الفصل بين الدين والدولة، ودفعوا بحجتهم أن الإخوان لا يملكون موقفاً متماسكا كما في الإسلام حول القضايا الإقتصادية والإجتماعية وأنهم امتازوا بالفتور وأخفقوا في صراعهم من أجل تطبيق حكم الإسلام، ورد الإخوان على إتهامات حزب التحرير بأنهم يدعون التدين وأن عقيدتهم مزيفة وتم

---

(1) عوني العبيدي، مصدر سابق، ص 79..

(2) المصدر نفسه، ص 124..

وضعها لخلخلة الجماعة وأن مجرد وجود الحزب قد أدى إلى تقسيم العالم الإسلامي وأن الممثلين الشرعيين للمسلمين هم الإخوان [1].

حتى تستطيع الحكم ما إذا كان تأسيس حزب التحرير يشكل قدرا أكبر من عدم التجانس في صفوف الجماعة، لابد هنا من التأكيد على أن المرحلة التي تم التحضير لتأسيس الحزب ونشأته قد واكبت نشأة الجماعة في الأردن وهي في طور التأسيس، وهي المرحلة التي لم يوضع للجماعة في الأردن قانونها الأساسي، حيث تم وضع أول قانون أساسي للجماعة في عام 1953 وعلى طول الفترة التي تلت ذلك فإنه قلة لا تذكر من تنظيم جماعة الإخوان المسلمين قد تسربوا إلى حزب التحرير وإن كان حزب التحرير هو حالة سياسية موجودة وإن كان لا يتمتع بوجود شرعي، فهو يستقطب بعض المؤمنين بالأفكار الإنقلابية التي لا تحبذها الجماعة في طريقة عملها. ويرى الباحث أن انشقاق حزب التحرير عن جماعة الإخوان المسلمين وإن كان قد قسم إلى حد ما العاملين في المجال الإسلامي، إلا أنه لم يشكل خطورة على تماسك جماعة الإخوان المسلمين.

---

(1) د موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 16..

المطلب الثاني

الإنقسام حول الإنتخابات النيابية

- **إنتخابات 1989**: بعد تعرض جماعة الإخوان المسلمين لكثير من المضايقات من قبل الحكومة وعلى خلفية أحداث نيسان عام 1989، التقى جلالة الملك مع كل ألوان الطيف السياسي وكان مقتنعاً بضرورة إعادة الحياة النيابية وإطلاق الحريات العامة. واستجابة لهذه التطورات، قرر الإخوان المسلمون المشاركة في تلك الإنتخابات معتمدين بالأساس على إشراك القواعد الإخوانية لاختيار المرشحين من أجل إعلان قائمة تحت إسم الحركة الإسلامية وتحت شعار الإسلام هو الحل. وحدثت أول إشارة لوجود خلاف حول ترشيح الإخوان لمرشح لهم في دائرة معان الإنتخابية، فرفضت قاعدة الإخوان في معان ترشيح الشخص الذي طرحته قيادة الإخوان مدعين بانقطاعه الطويل عن قاعدته في معان مما يضعف فرص فوزه حيث سينافس قوى تقليدية لها تأثير. فترشح السيد يوسف العظم كمستقل خارج كتلة الحركة الإسلامية وحقق فوزا معتمداً على جهده الشخصي. وردا على الإتهامات التي وصفته بأنه انشق عن الجماعة، أكد العظم بأن ترشيحه للإنتخابات هو عمل تكتيكي للجماعة وما لبث أن انضم إلى الحركة الإسلامية في البرلمان ملتزما بكل ما تقرر وكان له جهود مميزة في ذلك [1]. حيث يؤكد أحد قياديي الجماعة بأن من سياسات الجماعة المحورية قضية المشاركة في الحكم والمشاركة في

---

(1) جريدة الرأي، عدد 9852، مقابلة مع مساعد أمين السر الجماعة الإخوان المسلمين في 1998/12/6.

الإنتخابات وطرح الثقة في الحكومة وهذه السياسات هي من اختصاص مجلس الشورى حتى أن المكتب التنفيذي لا علاقة له بذلك ومجلس الشورى هو الذي يقرر ما يريد بشأن تلك السياسات.

- **إنتخابات 1993**: لقد سبق تلك الإنتخابات جملة من الأحداث السياسية والقانونية على الساحة الأردنية كان أهمها عملية السلام والتفاوض مع إسرائيل بالإضافة إلى سن قانون الصوت الواحد والذي شعرت جماعة الإخوان المسلمين بأنه موجه ضدها والهدف منه الحد من النجاح الذي حققته الجماعة في إنتخابات 1989، فهذه الأحداث خلقت تيارات فكرية وتنظيمية داخل صفوف الجماعة أطلقت عليها الصحافة تعابير

(الصقور، الحمائم) مما جعل استيعاب كل تلك القضايا والتعامل معها أمرا ليس سهلا على الجماعة وعلى تماسكها الداخلي تجاه تلك الأحداث، فقد أظهرت تلك الإنتخابات أول انقسامات حقيقية فكرية بين صفوف الجماعة وإن كانت محدودة وقليلة التأثير. وعلى الرغم من المطالب الكبيرة من كافة القوى الشعبية السياسية ومن خلال الندوات والمحاضرات والكتابة في الصحف لإثناء الحكومة عن قانون الصوت الواحد، إلا أن قرار قيادة الجماعة جاء لصالح المشاركة في الإنتخابات وعلى الرغم من وجود قانون الصوت الواحد. وفي تلك الأثناء تعالت أصوات المتشددين داخل الجماعة بمقاطعة الإنتخابات ولكن إلتزم الجميع بقرار قيادتهم واشتركوا في الإنتخابات النيابية بكل فعالية وحققوا نتائج لا تقل أهمية عن إنتخابات 1989 وإن كانت إنتخابات 1993 قد أفرزت أخطاء تكتيكية في إدارة الجماعة للعملية الإنتخابية تمثلت في ترشيح أكثر من شخص من العائلة نفسها في دائرة

واحدة مما أثر على نتائجهم وسقط بعض رموزهم في الإنتخابات أمثال عدنان المجالي وعبد اللطيف عربيات [1].

- **إنتخابات 1997**: إن قضية المشاركة في الإنتخابات النيابية لعام 1997، استدعت دراسة الأمر معمقا من قبل جماعة الإخوان المسلمين ومؤسساتها لا سيما وأنها تؤمن بقاعدة أن الأصل هو المشاركة في الإنتخابات. وحيث أن هناك ظروفاً تستدعي دراسة المشاركة ومنها قانون الصوت الواحد وقانون المطبوعات والنشر المؤقت، والذي تم إلغاؤه فيما بعد، كان إتجاه الجماعة في بداية الأمر نحو المشاركة فى الإنتخابات النيابية وعدم المشاركة في الوزارة، ونتيجة لتوجيهات مؤتمر المشاركة في الوزارة من الناحية الشرعية، والمصلحية الذي عقد في عام 1997، قبل موعد الإنتخابات النيابية، تم فتح خط موازٍ من الحوار مع الحكومة من خلال عناصر الجماعة لإثناء الحكومة عن قانون الصوت الواحد والتراجع عنه[2]، وكان الجدل الذى سبق قرار المقاطعة داخل صفوف الجماعة سواء بالمشاركة أو المقاطعة نتيجةً فرضتها تفاعلات المرحلة من خلال التيارات الموجودة داخل الجماعة وتعاملها ورؤيتها إلى تلك الأحداث والقضايا سواءً على الساحة الداخلية أو ما خلفته عملية السلام، ومع اقتراب حسم قيادة الإخوان من موضوع الإشتراك في الإنتخابات النيابية بدأ التيار المؤيد للإشتراك في الإنتخابات يشعر بأن النتيجة ستكون لصالح المقاطعة، فاعتمد هذا التيار ثلاثة محاور للعمل من خلالها لتحقيق هدفه كان أحدها التلويح بتقديم الإستقالة، والمحور الثاني الدعوة إلى تشكيل حزب إسلامي جديد يتمرد على مرجعية جماعة الإخوان المسلمين، والمحور

---

(1) خالد الشقران، مصدر سابق، ص 144.

(2) مقابلة مع مساعد أمين سر الجماعة 1997/12/1.

الثالث يتمثل بالإصرار على خوض الإنتخابات النيابية لعام 1997، في حال صدور قرار بمقاطعتها من قبل مجلس شورى الجماعة. ولم يكن بمقدور أي من الإتجاهين التكهن بما سيكون عليه قرار الجماعة هل هو لصالح المشاركة أو المقاطعة وذلك بسبب الظروف التي شابهت إلى حد كبير تلك الظروف التي سبقت قرار الجماعة بالمشاركة في إنتخابات 1993، على الرغم من كثرة الحديث عن مقاطعة الإنتخابات آنذاك، وفي تاريخ 1997/7/18 صرح المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين بأن مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين إتخذ قراراً بالأغلبية بمقاطعة الإنتخابات القادمة[1]، وفي تبرير الإخوان لقرارهم المقاطعة رأوا أن مشاركتهم في تحمل المسؤولية تأتي ضمن أُطر واضحة يسعون من خلالها إلى التقدم لمواقع العمل العام بهدف الإصلاح التدريجي، وعندما يشعرون بأنهم لايستطيعون المساعدة في الإصلاح فإنهم يظهرون تراجعا عن المشاركة لانه لاجدوى من مشاركتهم في ظل الأوضاع التي لاتسمح لهم بالعمل السياسي، بشكل يحقق لهم مصلحة الوطن والجماعة من وجهة نظرهم، ومن أهم الأمور التي ركز عليها الإخوان واستندوا إليها في قرار مقاطعتهم الإنتخابات هي أن تجربتهم في الإنتخابات أثبتت لهم بأن الحكومة تحاول وبكل الوسائل تحجيمهم وليس فقط عن طريق إصدار قانون الصوت الواحد فحسب بل من خلال الممارسة الفعلية والتي من شأنها خلق المصاعب لعمل نواب الجماعة والمعارضة بشكل عام من خلال إضعافهم أمام ناخبيهم وتقديم الفرص للنواب الآخرين كي يحققوا صورة أفضل من نواب المعارضة، هنا ومن الجدير بالذكر أنه وانسجاما مع قواعد اللعبة الديمقراطية فأنه من حق السلطة إتباع أساليب موجهة بأسلوب ديمقراطي لإضعاف الخصم

---

(1) جريدة العرب اليوم، عدد459، تاريخ 19/8/ 1997.

وهـذا يُمـارس علـى صـعيد جميـع الحكومـات الديمقراطيـة وغـير الديمقراطيـة. كمـا أن الجماعـة نظـرت إلى الممارسـات الحكوميـة أثنـاء الحملة الإنتخابية وذلك بتعرض الموظفين الذين يعملون لحساب مرشحي الإخوان إلى التعسف والاضطهاد مقابل عدم المساس بمن يعمل للمرشحين المعروفين بولائهم للحكومة وعدم معارضتهم، مما خلق حالة من عدم الثقة لدى الجماعة بأن إنتخابات 1997، لن تخلوا من هذه الممارسات. كما أنهم اكتسبوا خبرة في معرفة نوايا الحكومة تجاههم من خلال عملهم في مجلس النواب الثاني عشر، وأن الحكومة ستتخذ كل السبل من أجل التضييق عليهم، وبدا ذلك واضح من خلال اعتقال أشخاص بتهمة إطالة اللسان، كما تم اعتقال بعض المتعاطفين مع حماس، حيث رأت الجماعة في ظل تلك المعطيات أنه من الصعب إجراء إنتخابات نزيهة، وأن الفساد الإداري والمالي لن يواجه بكفاءة وتصميم، ولا بد من مجلس قوي يساهم في محاربة الفساد، كما أن السير بعملية السلام مع إسرائيل يشكل أكبر خطر على الأمة وعلى الدولة الأردنية، من وجهة نظرهم في المقابل يرى الكثير من المحللين السياسين المحايديين أن الخطر قد خف وأن أطماع إسرائيل قد تم لجمها من خلال هذه العملية وهذه الآراء تدحض رأي الجماعة بهذا الخصوص، وفي إطار ما تقدم ترى الجماعة من الصعب عليها المشاركة في تلك الإنتخابات، بالإضافة إلى ذلك ترى الجماعة أن الحكومات تتخبط في المجال الإقتصادي مما أدى إلى إتساع مساحات الفقر، وإرتفاع نسبة البطالة، كما أن السياسة الإعلامية وما تتعرض له من هبوط في البرامج الإعلامية ما هما إلا ثمرة من ثمار إتفاقية السلام، وعلى هذا الأساس فإن الجماعة لم تشارك في تلك الإنتخابات مادامت تلك

الأسباب قائمة أو حتى تبدي الحكومة نية جادة في تغيير سياساتها في تلك الأمور [1]. وبعد أن إتخذت الجماعة قرارها بعدم المشاركة ظهرت بوادر الإنقسام داخلها وخرج التيار المؤيد للمشاركة عن صمته، وقد مثل هذا التيار أسماء كبيرة ولها وزن داخل الجماعة منهم (عبدالله العكايلة، ومحمد الأزايدة) كما انسحب هذا الخلاف إلى الهيئات الناخبة وشاركت بالإقتراع ومن المعروف أن قرار المقاطعة يعني عدم الإشتراك بمجمل العملية الإنتخابية ترشيحاً وإنتخاباً كما نص عليه قرار مجلس الشورى، وعليه فقد تعاملت قيادة الجماعة من خلال مؤسساتها مع الخارجين عن قراراتها، كما نص عليه قانونها الأساسي، حيث عقدت للأعضاء المخالفين محاكم للنظر بأمر مخالفتهم وقد تم فرض عقوبات حسب حجم المخالفة لذلك القرار، حيث تم إيقاع عقوبة الفصل لكل من رشح نفسه للإنتخابات، أما من قام بعملية الإقتراع فقد تراوحت العقوبة بين الفصل والتجميد لمدة ثلاثة أشهر. أما الذين خالفوا قرار الجماعة بأن عملوا في مجال الدعاية الإنتخابية فكانت عقوباتهم تتراوح مابين التجميد ولفت النظر، وبلغ عدد الذين تم فصلهم لمخالفتهم قرار قيادتهم مابين 15-20 شخصا، وعدد الذين تلقوا عقوبات لم يتجاوز 20 شخصاً مع الأخذ بعين الإعتبار، أن الذين أوقعت بحقهم العقوبات لمخالفتهم قرار قياداتهم ممن مارسوا الدعاية الإنتخابية أو الإنتخاب عبروا عن أسفهم لمخالفتهم قرار جماعتهم من خلال الرسائل التي بعثوا بها. هذه العقوبات فتحت الباب للحديث والتكهن حول إتخاذ بعض الشخصيات التي تم معاقبتها، إنشاء حزب إسلامي يشكل العكايلة والعموش ومعهم بعض الذين وقع عليهم قرار الفصل النواة لهذا الحزب ولكن لم يشكل هكذا حزب على الرغم

(1) بيان صادر عن جماعة الإخوان في 1997/7/13.

من الأحاديث التي تناولت ذلك [1]. لقد شكلت إنتخابات 1997 أكبر تحدى لتماسك جماعة الإخوان المسلمين ومدى قدرتها من خلال مؤسساتها على الصمود في وجه التحديات الخطيرة والتي كان أبرزها قضية إنتخابات 1997، حيث ظلت المراهنات على حدوث انشقاق داخل الجماعة، ولكن إذا ما قيس عدد الذين خرجوا على قرار الجماعة فإن هذا العدد لا يشكل خطرا على وحدة التنظيم وتماسكه، وبعد هذه الأزمة بعام واحد جرت انتخابات مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين في تموز عام 1998 لِتُثبت مدى تجانس الجماعة وتماسكها وقدرتها على تجاوز التحديات التي تنشأ بين فترة وأخرى، وأن الجماعة لاتشعر إطلاقاً بأي خطر على تماسكها، ولم تجد ما يبرر الدعوة إلى أي حلقة دراسية لدراسة ظاهرة الإنشقاق، وتدرك بأن من لم يستطع إكمال المشوار معها يعتبر ذلك تقاعسا شخصيا ولا خطر على الجماعة من وجود مثل هؤلاء وأن سياساتها ثابتة لا تخضع لمزاج معين بل ترسمها مؤسسات، وأنها قد أثبتت وبثبات أنها عصية على الإنشقاق والتشرذم، وأنها رائدة في العمل المؤسسي والمنهج الشوري وأن موقف أعضائها خلف قيادتهم لأكبر دليل على عمق التربية الدينية والمؤسسية في تعامل الأعضاء مع قيادة الجماعة[2]. تلك الإنقسامات تعطي مؤشر على وجود ضعف مؤسسي كما تعبر عن ضعف تجانس لدى الجماعة لعدم إلتزام أعضائها بقرارت القيادة، لأن ماجاء به البعض من مشاركة هو ليس جديدا بالنسبة لموقف الجماعة، فالجماعة مع المشاركة ولا تحرمها ولكن المقاطعة جاءت لظروف لا تمكن الجماعة من القيام بعملها ومهامها، كما أن المشاركة لن تحقق الهدف منها.

---

(1) مقابلة مع مساعد أمين السر، 1998/12/6.

(2) جريدة البلاد، عدد217، 1998/2/2.

المطلب الثالث

الإنقسام حول المشاركة في الحكم

المشاركة في الحكم وأثر ذلك على تماسك الجماعة

إن قضية المشاركة في الحكم هي من الإختصاصات الرئيسية لمجلس الشورى وهو صاحب القرار في ذلك وبعد أن حقق الإخوان نتائج طيبة في إنتخابات 1989 ، كانت نظرة الإخوان إلى المشاركة على أنها جزء من الإصلاح الشمولي وليس الجزئي، بمعنى أن المشاركة دون برنامج شمولي متفق عليه لا تعني شيئا [(1)].

فانطلق الإخوان في نظرتهم إلى المشاركة من خلال أدبياتهم المليئة بالآراء حول المشاركة فالرأي الرافض ينطلق من الموقف المبدئي في المشاركة في الأنظمة التي لا تطبق الشريعة الإسلامية وتعتبر هذه النظرة إفرازا للتربية الطويلة التي تربت عليها الجماعة وانعكاسا لآراء بعض مفكري الدعوة في مناهج التربية كفكر سيد قطب حيث اعتبر أن المشاركة تطيل عمر الأنظمة منطلقا من خلال تجربته إبان حكم عبدالناصر، حيث شكل هذا السبب الرئيسي لرفض فكرة المشاركة، بالإضافة إلى مجمل الظروف التي عاشتها الحركة الإسلامية، وما لحق بها من أذى على أيدي بعض أنظمة الحكم العربية والتي عكست موقفا طبيعيا كرد فعل لما لحق بهذه الحركات وأفرادها من أذى.

---

(1) العرب اليوم، عدد278، 1998/2/18.

أما التيار المؤيد للمشاركة داخل صفوف الحركة الإسلامية ومنهجها وإزالة كل مايسئ الظن بها. ولكن لا بد من المشاركة والتقدم إلى مواقع الإصلاح والمشاركة في تحمل المسؤولية، حتى لا تبقى الحركة الإسلامية رهينة شكوك الغير بها ولا بد لها أن تخدم وطنها وأمتها ودعوتها [1]. فجاءت قرارات جماعة الإخوان في الأردن منسجمة مع الرأي القائل بجواز المشاركة وأن الأصل هو الحِل وليس الحرمة، وأن امتناع الجماعة عن المشاركة يأتي نتيجة لظروف تقدرها الجماعة، حيث شكل عام 1991 نقطة تحول في تاريخ جماعة الإخوان في الأردن، وذلك بإتخاذها قراراً بالمشاركة في الحكومة حيث جاءت هذه المشاركة بعد مفاوضات طويلة مع الإخوان قادها الرئيس مضر بدران في حواره معهم، ولإقناعهم ذَكّرهم بأنهم قبلوا المشاركة فى لجنة الميثاق الوطني واشترطوا عددا لهم في اللجنة مساويا لنسبتهم في البرلمان أي مايقارب الربع وأن وجودهم معه في الحكم يعطي التجربة الديمقراطية في الأردن مزيدا من القوة، لكن الإخوان وانسجاما مع مرجعيتهم العقائدية، اشترطوا للمشاركة أربعة عشر شرطا كان أهمها تطبيق الشريعة الإسلامية (السير بإتجاه تطبيق الشريعة من قبل الحكومة) وعلى هذا الأساس قبلوا المشاركة بخمس حقائب وزارية [2].

أدت ظروف المنطقة إلى دخول الحكومة في مفاوضات السلام مع إسرائيل، التى عارضها الإخوان بشكل مطلق ورداً على سير الحكومة بتلك المفاوضات، قرر الإخوان عدم الدخول أو المشاركة في مفاوضات مع الحكومة بسبب دخولها عملية السلام، وأن أي مشاركة تعرض عليهم فإن رفضها يأتي من باب أن السلبيات أكثر من الإيجابيات فعليه قرر الإخوان عدم المشاركة،

---

(1) جريدة الرأي، 1997/2/6.

(2) د موسى الكيلاني، مصدر سابق، ص 196 / خالد الشقران، مصدر سابق، ص 70..

وعدم إعطاء الثقة لأي حكومة أردنية تسير بعملية السلام مع إسرائيل[1]. من المعروف أن عملية السلام ليست ظرفية وتنتهي بل لها امتدادها لتنعكس على العلاقة مع إسرائيل والزمن لايتوقف عند توقيع الإتفاقية بل كل ما جاءت به الإتفاقية يجب تفعيله والإلتزام به من الطرفين، وعليه يصبح موقف الإخوان أشبه بالدعاية الإعلامية والمزاودة لا أكثر ولا أقل. إن المتغيرات الحاصلة على الساحة الأردنية ألقت بظلالها على التيارات الفكرية داخل جماعة الإخوان المسلمين، بعد أن قيم الاخوان تجربتهم فى الحكم والفوائد التي حققوها حيث تصاعد الخلاف بين المؤيدين للمشاركة والرافضين لها حيث اتخذت قيادة الجماعة، ومنذ الدعوة إلى مؤتمر مدريد قراراً برفض المشاركة فى الحكم في أي حكومة قادمة مادامت تسير فى عملية السلام، حتى أنهم حجبوا الثقة عن حكومة الشريف زيد بن شاكر المقرب من جلالة الملك. وفي بداية أي تشكيل للحكومة في الأردن تبدأ الخلافات حول المشاركة داخل الجماعة حيث يوجد تيار سمى نفسه بالتيار الواقعي (البراغماتي) يؤيد المشاركة وكانت الحكومات المُشكلة تَتبع أسلوبا في إستمالة بعض رموز الإخوان لإشراكهم في الحكم فأخذ الخلاف يأخذُ بعداً أكبر، بعد أن عرض الكباريتي على بعض رموز الإخوان الدخول في حكومته وكان واضحاً وجود اختلاف كبير بين حزب جبهة العمل الإسلامي وجماعة الإخوان المسلمين حول موضوع المشاركة ففي الوقت الذي كان الحزب يمثل الواجهة السياسية للجماعة، كما أن انسحاب النائبين في حينه ذيب عبدالله وأحمد الكساسبة من الحزب قد أعاد الخلاف حول مسألة المشاركة في الحكومة إلى السطح وخصوصا داخل صفوف جماعة الإخوان المسلمين. وبدأت بوادر انشقاق حزب جبهة العمل الإسلامي عن الجماعة في حين أحدثت مسألة المشاركة خلافات

---

(1) جريدة اللواء، عدد4، 1998/3/4، ص 10.

ونقاشات حادة بين قيادة الجماعة وقيادة الحزب كان أبرزها الدعوة إلى حل حزب الجبهة لعدم قدرته على إتخاذ أي قرار يخالف الجماعة. وبقي التيار المؤيد للمشاركة يطلق التصريحات والدعوة إلى المشاركة، حتى جاء تصريح مراقب عام جماعة الإخوان المسلمين أن للجماعة سياسات مقرة ومرجعيتها الشورية والتنظيمية تمثلُ رأي الأغلبية في قواعد الإخوان على مستوى الشُعب ومجلس الشورى، وفي 1997/1/24 وفي وقت

تصاعد فيه الحديث عن قرب حصول تغيير حكومي، حسم مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين أمر المشاركة في الحكومة بإصدار قرار بأغلبية 16 صوتاً مقابل 9 أصوات بعدم المشاركة في الحكومة طالما بقيت معاهدة السلام مع اليهود قائمة، وبعد صدور هذا القرار بدأ التيار المؤيد للمشاركة بمهاجمة قرار مجلس الشورى متهما إياه بالجمود وعدم الواقعية. وقد مثل عبدالله العكايلة وحمزة منصور وبسام العموش أبرز عناصر التيار المعارض لقرار مجلس الشورى، وعلى الرغم من الإختلاف فى الرأي إلا أن سبل الحوار بقيت مفتوحة حيث اجتمع المراقب العام مع رموز المعارضة واطمئن على أنهم لن يخالفوا رأي الجماعة [1]. فالإنقسام داخل الجماعة حول مسألة المشاركة فى الحكم كان واضحا من خلال التصريحات التي تسبق كل تشكيل حكومي، ولكن هذه الإنقسامات لم تشكل خطرا على تماسك الجماعة الداخلي بل أدت إلى حالة من التوسع في الحوار والرأي والرأي الآخر داخل صفوفها مما أكسبها مزيدا من التماسك، وإن كانت الحالات التى شكلت تحديا لقرار الجماعة ومخالفته لم تكن تذكر حين عارض اثنان من نواب الجماعة رأيها في منحهم الثقة لحكومة عبدالكريم الكباريتي ومشاركة واحد من رموزها في حكومة عبدالسلام المجالي الأخيرة، وقد

---

(1) جريدة العرب اليوم، عدد 457، 1998/8/17.

اتخذت الجماعة من خلال مؤسساتها قرارا بفصل الذين خرجوا عن قراراتها وبهذه الصورة تكون جماعة الإخوان المسلمين وعلى الرغم من أن عام 1997 كان أصعب عام يمر عليها منذ تأسيسها قد خرجت أكثر تماسكا وتنظيما والتزاما من قبل أعضائها بقراراتها، وأكثر انفتاحا على الوضع السياسي القائم وتفهم إلى حد ما الظروف المحيطة بالمنطقة والمحاكاة السياسية لتلك الظروف على الرغم من تصريحاتهم العلنية بثبات موقفهم من كل القضايا الرئيسية وخصوصا موقفهم من القضية الفلسطينية. إذن هم أكثر فهما للواقع من أي وقت مضى، ويرى الباحث أن مسألة المشاركة في الحكم قد أظهرت ضعفا في تجانس الجماعة، وذلك لعدم التزام رموزها بقرارتها ومشاركته في الحكم، حيث شارك بسام العموش في الحكومة وهذا مؤشر على الخروج عن رأي الجماعة الملزم بعدم المشاركة لأسباب قررها مجلس الشورى واتخذ القرار على أساسها.

الإنقسامات الشخصية

لقد شكلت إنتخابات 1993 أول فرصة لحصول انقسامات شخصية داخل الجماعة، حيث أنها شاركت في تلك الإنتخابات من خلال قائمة موحدة إلا أن ترشيح اثنين من الإخوان هما ذيب عبدالله وعبدالمجيد الأقطش كمرشحين مستقلين عن قائمة الجماعة يعتبر أول خروج على قرار الجماعة بدوافع شخصية، وقد تمكن كليهما من الفوز وظلا منفردين برأيهما حتى صدور قرار تجميد عضويتهما من الجماعة لمدة عام كعقوبة على خروجهم عن رأي الجماعة، وبعد أن استمر أداؤهما الفردي، قررت الجماعة فصلهما لعدم التزامهما بقرارات الجماعة، يأتي خروج بعض الأشخاص عن قرارت الجماعة كدلالة على تدني تجانس الجماعة عن إنتخابات 1989 عندما كانت الجماعة أكثر تجانسا والتزاما من قبل أعضائها بقرارات قيادتهم، ولم يسجل في تاريخ

الجماعة ولا في أي مصدر عن حدوث انقسامات شخصية داخل الجماعة باستثناء خروج اثنين من رموز الجماعة عن قرارها بدافع شخصي وإن كانت الجماعة قد حققت قدرا من التجانس إلا انه لم يسجل بعد ذلك أي انقسام على أساس مصالح شخصية [1].

---

(1) مقابلة مع مساعد أمين السر لجماعة الإخوان المسلمين في عمان، 1998/12/6..

الخاتمة

عالجت الدراسة الخصائص المؤسسية لجماعة الإخوان المسلمن في الأردن من خلال قدرة جماعة الإخوان المسلمين على التطور المؤسسي، والعمل لفترة طويلة دون التأثير عليها وقد أظهرت الدراسة مستوى التطور المؤسسي لجماعة الإخوان المسلمين من خلال مجموعة من المؤشرات الدالة على هذا التطور وهي: التكيف العقائدي- والوظيفي- والقيادي- والاستقلال المؤسسي- والتعقد التنظيمي والتجانس الداخلي.

أما التكيف العقائدي فقد أثبتت الدراسة بأن جماعة الإخوان المسلمين موضوع الدراسة تتمتع بمستوى مقبول من التكيف العقائدي، حيث استطاعت من خلال تفهمها للواقع السياسي في الأردن من أن تطور الفكر السياسي الأساسي لجماعة الإخوان من خلال تطوير الخطط العامة لسياسة الإخوان المسلمين تجاه الواقع السياسي؛ نتيجة التقيد الحاصل داخل التنظيم نفسه وسيطرة الإتجاه المعتدل على قيادة الإخوان في الأردن وذلك كله في ظل غياب النظرية الإسلامية السياسية الشاملة، واستطاعت التكيف مع التحول الديمقراطي في الأردن من خلال اشتراكها في العملية الإنتخابية باعتبارها تساعد في التوجه نحو الإصلاح ليستفيد منه المجتمع بكافة طبقاته، بالإضافة إلى ممارسة المعارضة السياسية البناءة من خلال وجود الجماعة كأكبر كتلة في مجلس النواب.

وفي تطور آخر أدخلته الجماعة على الفكر الأساسي تمثل في الميل للمشاركة في الحكم من خلال اشتراكها في الحكومة وتوليها خمس

حقائب وزارية في عام 1991، كما أن اشتراكها في لجنة الميثاق الوطني كان استجابة لقدرتها على التكيف العقائدي مما يدلل على عمق التحول الذي طرأ على فكر الجماعة تجاه المستجدات السياسية، ويعتبر موقفهم من التعددية السياسية والقبول بالرأي والرأي الآخر وتداول السلطة بين القوى السياسية مؤشرا على هذا التطور العقائدي الذي أدخله الإخوان على فكر جماعة الإخوان المسلمين.

أما فيما يتعلق بالتكيف الوظيفي فقد بينت الدراسة أن جماعة الإخوان المسلمين قد حققت قدرا مقبولا من التكيف الوظيفي، حيث قامت وحسب ما تقتضيه المرحلة بوظائف (إجتماعية وسياسية وإقتصادية)، ففي مرحلة ما قبل 1989 حيث كانت مشاركتهم السياسية ضعيفة نسبيا كان عملهم منصبا على خدمة المجتمع وتقديم الخدمات الإجتماعية في شتى مناحي الحياة: من صحة وتعليم ومساعدات مالية لأصحاب الحاجة بالإضافة إلى العمل السياسي.

وبعد عملية التحول الديمقراطي فقد سعت جماعة الإخوان المسلمين في إطار تكيفها الوظيفي، إلى ممارسة المعارضة السياسية كما أنهم استطاعوا المشاركة في الحكم انطلاقا من قدرتهم على التكيف وتقديرهم للوضع السياسي بما يتناسب مع أهدافهم من تلك المشاركة.

أما التكيف القيادي فقد أثبتت الدراسة أن جماعة الإخوان المسلمين تتمتع بمستوى مقبول من التكيف القيادي، حيث عالجت هذا الموضوع من خلال قانونها الأساسي الذي أوضح الهيكل التنظيمي للجماعة، وإبراز المؤسسات القيادية داخل الجماعة، حيث أن مجلس الشورى هو المسؤول عن سياسة الجماعة في كل الأمور، وأن أعضاء المجلس يتم إنتخابهم كل سنتان وقد تم ذلك دون انقطاع منذ نشأة الجماعة في الأردن، وأن القرارات التي يصدرها ملزمة لجميع أعضاء الجماعة بما فيهم المراقب العام، وقد استطاعت الجماعة

من خلال تلك الإنتخابات أن تحدث تغييرا على الإتجاهات التي تقود الجماعة في الأردن، حيث تم تغيير الإتجاه الذي قاد الجماعة في فترة الثمانينات بقيادة أكثر اعتدالا مما يعطي مؤشرا على تكيف الجماعة قياديا.أما فيما يتعلق بالاستقلال المالي واستقلال الجماعة عن التنظيم العالمي وعلاقتهم بنظام الحكم في الاردن فقد تمكنت الجماعة من تحقيق قدر عال من الاستقلال المالي معتمدة على مصادرها الذاتية في التمويل وذلك بإنشاء المشاريع التي تعود على الجماعة بدخل مالي يمكنها من الاعتماد على نفسها فى تنفيذ برامجها، وبذلك فهي لا تخضع أطلاقا إلى أي جهة سواء أكانت حكومية أو غير حكومية، وفيما يتعلق بعلاقتهم بالتنظيم العالمي للاخوان لايوجد أي مصدر يؤكد ارتباط الجماعة بالتنظيم العالمي للاخوان، وان كانت الجماعة ملتزمة بأهداف ومبادئ لجماعة الام.

وفى مجال علاقتهم بنظام الحكم في الاردن فقد تميزت تلك العلاقة بالإحترام المتبادل وعدم تعرض الجماعة لأي تصفية من قبل النظام، وقد عرف كل طرف الحد المسموح به فى علاقتة مع الطرف الاخر وعدم تجاوزه، وقد أخذت تغلب على علاقتهم بالنظام التوفيق بين ايديولوجيتهم ومصلحتهم، وقد نجحوا في ذلك، فمن جهة لم يتأثروا بتعليمات النظام وظلوا مستقلين يعبرون عن مواقفهم بكل وضوح مثل موقفهم من عملية السلام، ومن جهة أخرى فهم يدركون الحجم الحقيقي للاردن وما هو القدر الذي تستطيع أن تقدمه فيما لو وصلت الجماعة الى السلطة، فبقيت علاقتم بالنظام طبيعية معتدلة وإن تأثر الاخوان في بعض القرارات الحكومية فهم فى ظل تلك المعطيات حققوا درجة مقبولة من الاستقلال.

أما فيما يتعلق بالتعقد التنظيمي، فقد تمتعت جماعة الاخوان المسلمين بقدرٍ عالٍ من التعقد التنظيمي وتغلغل الجماعة في مؤسسات المجتمع المدني، فقد استندت الجماعة الى بنية داخلية عالية الاحكام والتنظيم، سواء من حيث

طرق العضوية أو تسلسل الاوامر والتعليمات، أو من حيث التزام وطاعة أعضائها لتعليمات القيادة وقرارات مجلس الشورى التي تعتبر ملزمة للجميع، أو من حيث السرعة التي يتطلبها عمل الجماعة في بعض الاحيان، أو من حيث انتشار شعبها في جميع مدن المملكة، وقد استطاعت الجماعة التغلغل في مؤسسات المجتمع المدني من خلال سيطرتها على حزب جبهة العمل الاسلامي ونفوذها السياسي فية باعتباره الذراع السياسية للجماعة، والسيطرة على قيادات النقابات المهنية واتحادات الطلبة وبعض البلديات الكبرى في الزرقاء واربد، فمن خلال وجودها في حزب جبهة العمل الاسلامي استطاعت الجماعة استقطاب اصحاب التوجه الاسلامي لجانبها، وممارسة السياسة دون المخاطرة بتعريض نفسها للحل، واستطاعت الجماعة اثبات قدرتها على التغللغل في النقابات المهنية، فأصبحت تسيطر على الاتجاة الذي يقود تلك النقابات والاتحادات الطلابية.

أما فيما يتعلق بتجانس جماعة الإخوان المسلمين، فإن غياب الإنقسامات الشخصية والعقائدية وقدرة الجماعة على الاستمرار في العمل والعطاء وممارسة دورها لتحقيق أهدافها في فترة تتجاوز 50 عاما يعتبر دليلا على قدرة الجماعة من خلال مؤسساتها الشورية أن تناقش جميع الآراء، وتخرج بصيغة مقبولة وملزمة للجميع. وباستثناء انشقاق حزب التحرير وبعض قرارات الفصل التي وقعت ضد أشخاص قليلين جدا، فإن الجماعة أظهرت تجانسا عاليا وتماسكا داخليا، واستطاعت الجماعة الاستمرار الطويل في العمل دون أن تؤثر عليها تلك الخلافات أو تحد من قدرتها على العمل السياسي والتنظيمي.

كل هذه المؤشرات أعطت جماعة الإخوان المسلمين في الأردن قدرة عالية على فهم الواقع السياسي والتجاوب معه، دون أن يؤثر ذلك على هدفها وهو الدعوة الإسلامية وإقامة الحكومة الإسلامية، بالإضافة إلى إبراز الجماعة كقوة سياسية، حيث استغلت قدرتها التنظيمية التي وظفتها في انتخابات 1989

فأصبحت أكبر كتلة داخل البرلمان، وقد شجع هذا الفوز الجماعة على ممارسة أدوار سياسية أكثر جراة، بالإضافة إلى ذلك مكنتها تلك الخصائص من تشكيل وحشد الرأي العام لمساندة القضايا التي تتبناها أو تدافع عنها، سواء كانت تلك القضايا داخلية تتعلق بالمجتمع وسياسات الحكومة المختلفة أو تلك التي تتعلق بالأمن القومي العربي والوحدة العربية أو القضايا الإسلامية.

وقد استطاعت الجماعة إيجاد صيغ مشتركة للإلتقاء حولها مع الفعاليات والتيارات السياسية المختلفة على الساحة الأردنية، حيث تمكنت من خلال تلك الصيغ المشتركة توفير الدعم الكافي لعدد كبير من مواقفها تجاه تلك السياسات الداخلية والخارجية، أو بإتجاه القضايا العربية والإسلامية، كونت رأياً عاماً موحداً مع كافة القوى السياسية تجاه القضايا المشتركة مثل حرب الخليج الثانية ومعارضة قانون الصوت الواحد وقضية اسعار الخبز ومعارضة السلام العربي مع اسرائيل ومقاومة التطبيع وبالتالي فأن تلك الخصائص ستؤدي بالجماعة الى القيام بأدوار أكثر أهمية، سواء على الصعيد السياسي المحلي أو على الصعيد الخارجي.

الإخوان المسلمون

في الأردن 1945-1997




9 789957 740139



دار كنوز المعرفة العلمية
للنشر والتوزيع

الأردن - عمان
وسط البلد - مجمع الفحيص
هاتف : 877 4655 6 962+
فاكس : 875 4655 6 962+
خلوي : 494 5525 79 962+
ص.ب : 712577
Dar_konoz@yahoo.com